اشتداد المعارك في صعدة بعد موافقة مجلسي النواب والشورى على خيار القوة

محمد علي السقاف: طلب تسليم يحيى الحوثي سيرتد ضد الحكومة

الصحوة

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 26 محرم 1428هـ الموافق 14 فبراير 2007 العدد (90) Wed. 26/1/1428 - 14 Feb. 2007 No. (90) 40 ريالاً 12 صفحة

واصلت القوات الحكومية حملتها لاستئصال «التمرد» الذي يقوده عبدالملك الحوثي في مناطق عديدة بمحافظة صعدة. وكانت السلطة انتزعت تفويضاً من مجلس النواب والشورى خلال الأسبوع الماضي، لحسم الأزمة عسكرياً.

وتلاشت مطلع الأسبوع الجاري أية فرصة لتفادي خيار القوة في مواجهة أزمة داخلية. من شأن هذا الخيار أن يرتب آثاراً سلبية على النسيج الاجتماعي في مراحل لاحقة.

وطبق تقديرات أولية فإن 16 جندياً سقطوا في المعارك مقابل عشرات من أنصار الحوثي. وتم تعطيل شبكة الاتصالات الهاتفية في محافظة صعدة منذ السبت الماضي.

وشهدت الأيام الماضية تصعيداً من جهات رسمية يمنية حيال الدور المفترض لكلٍ من ليبيا وإيران في تحريض «الحوثيين». وورد اسما

التتمة في الصفحة 4

اللواء 39 يرفض أوامر السلطات القضائية والتنفيذية

5 مدنيين في زنزانة معسكر بدر

■ بشير السيد

ما يزال عبدالهادي صالح واربعة آخرون قابعين في احدى زنازن معسكر بدر بمحافظة عدن، لليوم الرابع والعشرين بعد المائة على التوالي.

عبدالهادي، المنتمي لجهاز الأمن السياسي منذ 30 عاماً والممنوع ورفقته من الزيارة، عالقين في زنزانتهم بأوامر قائد اللواء 39 مدرع، بعد رفضهم وعائلاتهم إخلاء منازلهم في منطقة صبر -محافظة لحج (شعبة التجنيد قبل الوحدة).

أهالي السجناء، القاطنون في خمسة منازل متجاورة ويقدر عددهم بـ45 فرداً (نساء واطفالا)، وبعد عجزهم عن إطلاق اقاربهم السجناء، بأوامر ومذكرات محافظ محافظة عدن وقائد المنطقة الجنوبية ورئيس نيابة الاستئناف بالمحافظة، لجأوا إلى المنظمات الحقوقية التي لم تحرك بلاغاً حتى الآن. إنه أمر أكثر من معيب في حق السلطات التي اصدرت الأوامر والمذكرات.

وبحسب مذكرة قاهر مصطفى رئيس نيابة استئناف عدن فإن «السجن غير قانوني». وإذا ما أخذ في الحسبان، أن ثلاثة من أصل خمسة سجناء، هم مدنيون، بينهم الطفل عبد القوي غالب (13عاماً)، فإن الأمر يصبح اكثر تعقيداً، ومخجلاً في آن، لا سيما أن السجناء اقتيدوا من محافظتهم (لحج) إلى زنزانة في معسكر بدر مديرية خور مكسر -عدن. أحد أقارب المسجونين ارجع ذلك إلى قوة نفوذ قائد اللواء 39 مدرع.

وفي بلاغهم للمنظمات الحقوقية (حصلت «النداء» على نسخه منه) اوضحوا ان اقرباءهم السجناء يتعرضون لممارسات غير انسانية، كما فرضت عليهم عزلة محكمة في سجنهم ومنعت عنهم الزيارات.

وقالوا في البلاغ إن ما يمارس من اساليب قمعية ضد اقربائهم السجناء يراد منه الضغط عليهم للتنازل عن مساكنهم المتواضعة.

وأفاد احد الأهالي عن معلومات شاعت مؤخراً في المنطقة عن قيام قيادة اللواء بطلب شرطة نسائية. لغرض اخلاء المنازل من النساء. موضحاً أن قيادة اللواء تحاول منذ ما يزيد عن عام إخراجهم من المنازل

التتمة في الصفحة 4

■ فكري قاسم يفطي ميدانيا نزهة استجمام أهالي الجعاشن

■ سعيد ثابت: التغيير الحكومي كمخرج من مأزق السلطة

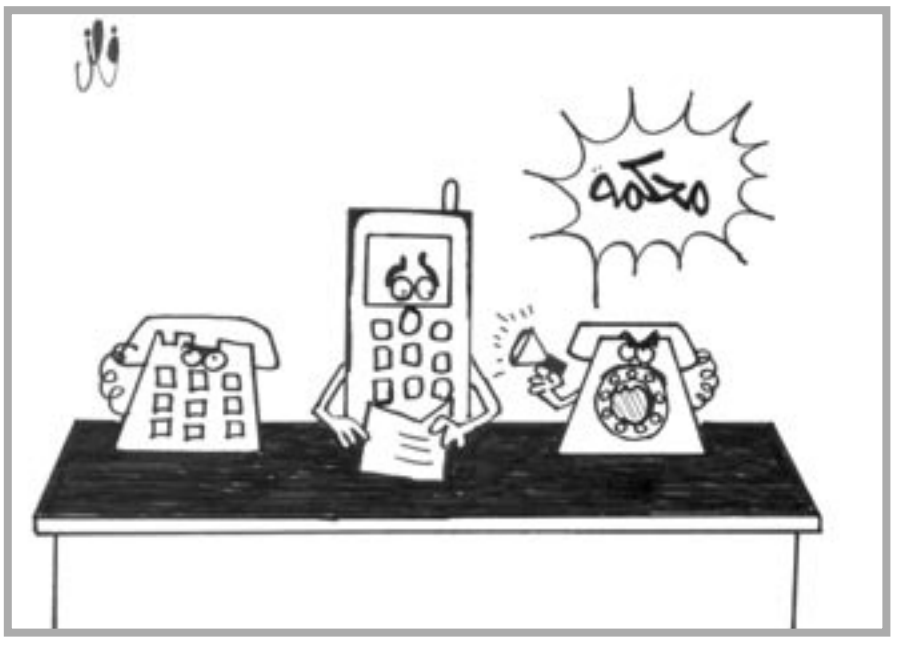

تحريك الدعوى في قضية السجناء المعسرين الأسبوع المقبل

توقع مصدر في هيئة الدفاع عن السجناء (المعسرين) أن تشرع الهيئة، في غضون الاسبوع المقبل، في مباشرة الاجراءات القانونية اللازمة لتحقيق مطالب السجناء.

ويطالب نحو 50 سجيناً بالإفراج الفوري عنهم، وتعويضهم عن فترة السجن التي قضوها دون وجه قانوني، ومحاسبة المسؤولين عن بقائهم في السجن دون محكومية باعتبار ذلك جريمة يعاقب عليها القانون.

وكانت «النداء» تواصلت خلال الشهرين الماضيين مع أسر العشرات من السجناء، لغرض استيفاء الوثائق المطلوبة من هيئة الدفاع لتحريك الدعوى القضائية، وتم تسليم الوثائق الى هيئة الدفاع التي تعكف حالياً على دراستها.

التتمة في الصفحة 4

مصادر أمنية تطالب الداخلية بغربلة الجنود المتغيبين

جندي ينتحر بعد سبعة أشهر من توقيف راتبه

■ سيؤون - خاص:

أقدم جندي شاب على الانتحار بالرصاص السبت الماضي في منطقة رماه مديرية سيؤون احتجاجاً على توقيف راتبه من قبل مسؤوليه.

وقالت مصادر أمنية أن «وجدي الضبة» (27 عاماً) وهو جندي في الأمن العام في حضرموت الوادي والصحراء أطلق من بندقيته (آلي) طلقتين صوب صدره أردتاه قتيلاً.

واضافت أن الجندي خلف وصية قبل انتحاره يتهم فيه ثلاثة ضباط مسؤولين عليه، بأنهم من دفعوه للإنتحار وأنهى حياته التي حولها اولئك الضباط إلى ذل وعناء.

وكشفت المصادر أن الجندي المنتمي إلى محافظة شبوة ظل يعامل ويتابع في الإدارات الأمنية وشؤون الأفراد لإطلاق راتبه الموقف سبعة أشهر قبل انتحاره ولم يتمكن.

وأفاد شهود عيان تواجدوا في مكان الحادثة بجوار مسجد طه السقاف مديرية الحوطة -سيؤون، أنهم شاهدوا

التتمة في الصفحة 4

حافظة دوام ممثلي الشعب للعام 2006:

5 نواب حازوا صفراً و14 حازوا الدرجة الكاملة

● الأحمر

● عشال

● الوجيه

● الحوثي

تخلو جعبة 14 نائباً في البرلمان من الأعذار، لأنهم ببساطة لا يحتاجون إليها. إذ تفيد «حافظة دوام» البرلمان بأن هؤلاء النواب لم يغيبوا قط عن أي جلسة خلال العام 2006، وبين هؤلاء النائبان المستقلان ناصر عرمان وعبده مهدي و9 من أعضاء المؤتمر أبرزهم عبدالعزيز جباري ومحمد الشدادي، و 2 من الاصلاح هما زيد الشامي وإنصاف مايو، والنائب الاشتراكي محمد السقاف بلغيث.

تكشف حافظة الدوام عن نقائض هؤلاء، وهم أولئك الذين لم يحضروا جلسة واحدة من 90 جلسة عقدها البرلمان خلال العام نفسه، أحدهم جعبته خالية من الأعذار لكأنه أحد الـ14 السابقين، إنه يحيى بدر الدين الحوثي النائب المؤتمري الذي غادر الوطن لأسباب تتعلق بالحرب في صعدة، قبيل مطلع العام 2006، ولم يعد قط.

على أن غيابه بدون عذر ليس السبب في طلب السلطات اليمنية من الانتربول الدولي القبض عليه، فهناك نواب آخرون رصيدهم «صفر» من الدوام. هو مطلوب من الانتربول بدعوى تورطه في الأحداث المتفجرة في صعدة.

أصحاب الرصيد «صفر» هم النائب البعثي علي ناصر الذهب (الذي من شأن غيابه أن يفقد كتلة البعث نصف ثقلها في البرلمان)، والنائب الاصلاحي أمين العكيمي ذو الظروف الأمنية

التتمة في الصفحة 4

نساء الأحزاب ينقسمن تبعاً لمواقف الرجال

■ «النداء»

عقمت ممثلات الأحزاب.

بعد ثلاثة أيام من المداولات والسجالات والاعتذارات في قاعة فندق تاج شمسان في مدينة تعز، خرجن برسالة موجهة إلى قادة أحزابهن تلتمس منهم «التفهم لمطلبنا الملح (...) وتحويله إلى واقع ملموس خدمة لليمن وتقدمها»، حسب نسخة من الرسالة حصلت عليها «النداء» مساء الاثنين.

«اليمن تتقدم بمشاركة النساء»، فسرت الرسالة المهورة بتوقيعات 38 مناضلة حزبية، السبب الذي يجعل من تفهم «رجال أحزابهن» لمطلبهن خدمة لتقدم اليمن!

نساء الأحزاب اللواتي شكلن قبل نحو 3 سنوات لجنة تشبيك نسوية تضم ممثلات عن المؤتمر الشعبي العام (الحاكم) والحزب الاشتراكي اليمني والتنظيم الوحدوي الناصري والتجمع اليمني للإصلاح، ذكّرن رؤساء أحزابهن بتعهداتهم المتكررة بالمساعدة على حل المشكلات و(تجاوز) العوائق التي أدت إلى تدني نسبة ترشيح النساء (إلى

التتمة في الصفحة 4

(210) مادة سامة تملأ سماء الحديدة

م. علي الذبحاني*

قبالة الميناء وعلى بعد غير مناسب من البحر والناس، يتلقى سكان الحديدة جرعات من السموم المتدفقة من مقلب الحديدة نتيجة الحرق المكشوف للمخلفات الصلبة الخطرة وغير الخطرة، دون فرز مسبق لها أو مراعاة للمخاطر الناتجة عن الحرق المكشوف على السكان والبيئة.

حظرت المادة (24) من القانون رقم (26) لسنة 1995 بشأن حماية البيئة، إلغاء أو معالجة أو حرق القمامة أو المخلفات الصلبة إلا في الأماكن المخصصة لذلك بعيداً عن المناطق السكنية والصناعية والزراعية والمجاري المائية. وتحدد اللائحة التنفيذية المواصفات والضوابط والحد الأدنى لبعد الأماكن المخصصة لهذه الأغراض عن تلك المناطق. وأوجبت على الجهات المختصة وخاصة السلطات المحلية الاتفاق مع الهيئة العامة لحماية البيئة بتخصيص أماكن إلقاء أو معالجة أو حرق القمامة والمخلفات الصلبة طبقاً لأحكام هذه المادة. إلا أن ما هو حاصل في أغلب المقالب بالمحافظات مناف تماماً لما نصت عليه المادة، وخصوصاً مقلب الحديدة الذي ونتيجة لبعده غير المناسب عن السكان والبحر والمصانع إضافة إلى حرق المخلفات حرقاً مكشوفاً، فإن ذلك يؤدي إلى إنعدام الرؤية للسفن وخاصة في فترة الليل بسبب الأدخنة الكثيفة ناهيكم عن تلوث الأسماك والمنتجات البحرية بشكل عام وكذلك تلوث الغذاء المنتج من المصانع القريبة من المقلب، والذي بدوره يؤثر على صحة السكان نتيجة لتناولهم تلك المنتجات الملوثة بنواتج الحرق وخاصة مادة الدايكوسين وهي من أخطر نواتج عمليات الحرق وخاصة حرق النفايات الطبية، كما أنه الاسم الشائع لمجموعة من (210) مواد كيميائية ليس لها استعمال تجاري حيث أنها تعد نفايات سامة بحتة تتكون عند حرق النفايات التي تحتوي على البلاستيك (Polyvinul chloride) والتي تشكل نسبة كبيرة من نفايات المستشفيات. وقد أعلنت منظمة الصحة العالمية قبل أحد عشر عاماً أن الدايوكسين مادة سرطانية قاتلة. وأوصت بالحد من معدلات إنبعاثه. كما حظرت تعرض الإنسان لهذه المادة على إعتبار أنه لا توجد نسب مأمونة لانبعاثاتها لخطورتها الشديدة.

كما اعتبرت دراسة قامت بها وكالة حماية البيئة الامريكية محارق النفايات الطبية مصدراً أساسياً للتلوث بالدايوكسين والزئبق ومن أشد ملوثات المخزون الغذائي. لقد ثبت علمياً ونتيجة لمجموعة من الأبحاث التي أجرتها الوكالة الدولية لأبحاث السرطان (IARC) أن الدايوكسين مادة مسببة للأمراض السرطانية، وتم ربط تأثير الدايوكسين بسرطان الكبد والرئة والمعدة والأنسجة الدقيقة والضامة، بالإضافة إلى الأورام الليمفاوية. كما أن التعرض لنسب صغيرة من هذه المادة يؤدي إلى التأثير على جهاز المناعة وإضعاف قدرته على مقاومة الأمراض، ولها أيضاً تأثير لا يستهان به على التناسل البشري حيث يؤدي الدايكوسين إلى ولادة اطفال يعانون من تشوهات وعاهات خلقية ومشاكل في التعليم؛ فالدايوكسين وبمجرد تحريره في البيئة يظل ثابتاً دون إنهيار، لفترة طويلة جداً من الزمن، ويتوغل في سلاسل الغذاء ويتراكم وعندما يأكل الناس الطعام الملوث بالدايوكسين مثل اللبن والسمك يتراكم في أجسامهم خاصة في الدم وفي الأنسجة الدهنية.

في الخفاء!

مقلب الحديدة والحرق المتعمد الذي يحدث فيه ليس هو الوحيد في اليمن. مقلب مفرق شرعب –تعز، والذي لا يبعد كثيراً عن المصانع وخاصة مصنع السمن والصابون يتم فيه حرق مكشوف ايضاً وبشكل كبير، مؤثراً بذلك على منتجات المصانع وعلى السكان أنفسهم.

مدينة إب الخضراء تعاني هي الأخرى من الحرق المكشوف بدون ضوابط إضافة إلى أن موقع المقلب أصلاً على مدرجات زراعية وتوجد تحته مياه جوفية وهو ما يزيد الأمر سوءا. هروبا من المسؤولية والمساءلة وتحايلاً على الناس والبيئة يتم الحرق في تلك المقالب أثناء الليل في فترة غفلة الناس وهو يبدأ عادة الساعة الثانية عشرة ليلاً. ورغم التنبيهات العديدة التي وجهت للمسؤولين عن تلك المقالب إلا أن الحرق ما زال مستمراً وبأسلوب مقصود ضاربين بصحة الإنسان وبالبيئة عرض الحائط.

الطمر الصحي

إن حرق المخلفات الخطرة وغير الخطرة حرقاً مكشوفاً في المقالب لا يعني إختفاء أثر تلك المواد المستغنى عنها وانتهاء دورتها الطبيعية. فمع ما للمخلفات من دور مؤثر سلباً على جمالية البيئة ورونقها فإنها في الوقت نفسه تحمل في طياتها وعبر مكوناتها العديد من الأمراض والملوثات العاملة على تنشيط أنواع خاصة من البكتيريا وإيجاد الأمراض الإعتيادية والمستعصية. لذا فإنه لا بد من إيقاف عمليات الحرق في تلك المقالب وضرورة فرز المخلفات وخاصة مخلفات المستشفيات لأن حرق النفايات الطبية مصدر أساسي للتلوث بالزئبق الذي يؤدي إلى التسمم العصبي فيضرب الجهاز العصبي المركزي في الصميم، كما يضر بالدماغ والكليتين والرئتين وغيرها. ويجب كذلك استخدام اسلوب الطمر الصحي للمخلفات مع مراعاة توافر شروط معينة لإنجاز عملية الطمر بشكل سليم وآمن ذلك لأن مواقع الطمر، بحسب المختصين، يجب أن تكون خارج التصاميم الأساسية للمدن ويفضل ان تكون في المناطق الصحراوية البعيدة عن المصادر المائية بمسافة (5) كم، على الأقل، وأن لا يقل عمق وجود المياه الجوفية تحتها عن (10) كم وأن تتصف طبيعة التربة بكونها غير مسامية وأن يكون عمق الموقع بين (4–5) أمتار لا سيما إذا كانت النفايات سامة.

أما مواقع الطمر الصحي الخاص بالنفايات المنزلية (البلدية) فيجب أن تقام على بُعد (5) كم عن التصاميم الأساسية للمدن لا سيما إذا كانت الريح تهب على الموقع عادة باتجاه المدينة. ولابد من تجنب المرافق ذات المناسيب الجوفية العالية وفي حالة عدم وجود منخفض طبيعي بهذه المواصفات يمكن استخدام الأراضي غير الصالحة للزراعة بحفر الخنادق ويفضل اختيار المنخفضات ومقالع الرمل والحصى وتجنب الحرق خشية انتشار أوبئة معينة عن طريق الأدخنة.

تشير الإحصائيات النهائية لكميات المخلفات المنزلية الناتجة من محافظات الجمهورية اليمنية إلى أن نسبة وكمية الحرق إضافة إلى الاطلاقات السنوية من الدايوكسينات والفيورانات هي كالتالي: كمية المخلفات سنوياً (950.887.1) طن/سنة. كمية المخلفات الخطرة وغير الخطرة التي يتم حرقها (6162087014) طن/سنة. الإطلاقات السنوية إلى الهواء من الدايكوسينات والفيورانات (184.8626104) gteq/a.

الاطلاقات السنوية من بقايا الدايوكسينات والفيورانات (270.32855) gteq/a.

رغم أن الإطلاق المسموح من الدايوكسينات والفيورانات والذي حدده برنامج الأمم للبيئة بـ(0.001) وهو ما يستدعي القلق الشديد على صحة سكان المحافظات جراء التعامل السيئ مع المخلفات الصلبة في المقالب، وضرورة ايقاف العبث، ومساءلة المسؤولين عن تلك الكارثة البيئية لنضمن صحتنا وصحة أبنائنا.

* مدير وحدة السموم والنفايات الخطرة بالهيئة العامة لحماية البيئة

الوزارات في اليمن تدرس مقترحات لمشروعات صديقة للبيئة

تبحث (CDM) آلية التنمية النظيفة المنبعثة عن اتفاقية (كيوتو) لتغير المناخ حالياً في اليمن، إمكانية خفض حجم الإنبعاثات الناتجة عن مختلف المشاريع وخاصة وسائل النقل والمقالب، بعد أن عرضت الآلية على مجلس الوزراء والتي على إثرها تم تشكيل لجنة لتنفيذ الآلية مكونة من وزارة المياه والبيئة، الهيئة العامة لحماية البيئة، وزارة النفط، وزارة التخطيط، وزارة الكهرباء، وزارة الصناعة، الإدارة المحلية، الصحة والسكان، والهيئة العامة للاستثمار.

وبحسب أنور عبدالعزيز، منسق اتفاقية تغير المناخ لـ«النداء» فإنه يتم حالياً تجهيز مقترحات لمشروعات صديقة للبيئة مع الجهات المختصة، ستعرض على اللجنة لدراستها والبحث عن تمويل لها. وتتولى الشركة الاستشارية (شركة يابانية) تنفيذ الآلية وهي أكبر شركة متخصصة في هذا المجال.

تأتي هذه الخطوة بعد التحذيرات الكثيرة التي أطلقها العلماء عن خطر الإنبعاثات على الأرض وخاصة تقرير المنتدى الرابع حول تغير المناخ، الذي انعقد في باريس الأسبوع الماضي. حيث أشار التقرير إلى أن ارتفاع درجات الحرارة قد يخلف ملايين من الجياع بحلول (2080)، كما قد يسبب نقصاً خطيراً في المياه في الصين واستراليا، وأجزاء من أوروبا والولايات المتحدة وربما يطال ما بين (1.1) – (2.3) بليون شخص. وتوقع العلماء أن يعاني ما بين (200) مليون – (600) مليون شخص نقصاً في الطعام في غضون الـ(70) سنة المقبلة فيما ستضرب الفيضانات الساحلية سبعة ملايين منزل.

ولعل أهم ما ورد في مسودة التقرير إجماع الخبراء على القول إن متوسط درجات الحرارة قد يرتفع بمقدار درجتين إلى ثلاث درجات مئوية ويعتبر هذا الارتفاع كارثياً. وأوضح التقرير أن أنشطة البشر التي تولد غازات التلوث مسؤولة بنسبة 90٪ عن زيادة حرارة الأرض.

وكشف تقرير بريطاني النقاب عن صورة مرعبة بيئياً لعام 2007م إذ تكهن أن العام الحالي يعد أحد أكثر أعوام التاريخ سخونة وذلك بسبب تفاقم ظاهرة الإحتباس الحراري التي تهدد بذوبان طبقات الثلوج بالمناطق المتجمدة وتهدد أيضاً بانقراض انواع كثيرة من الطيور والنباتات. وحذر التقرير كذلك من حدوث عدد من الكوارث البيئية نتيجة تفاقم ظاهرة (النينو)المدفوعة بتزايد الغازات الدفيئة.

وقد أفادت دراسة علمية حديثة بأن ظاهرة الاحتباس الحراري بدأت تؤثر على منطقة حوض البحر المتوسط والبرازيل وغرب الولايات المتحدة ومن المتوقع أن تكون كارثة وخاصة مع تزايد فترات الجفاف والحرارة وهطول الأمطار التي تزداد بشكل إعصاري.

متابعات

■ تبدأ يوم غد فعاليات اليوم الوطني للبيئة، والذي يوافق العشرين من الشهر الجاري. حيث من المتوقع أن ينفذ عدد من الأنشطة البيئية في مديرية مناخة التي اختيرت للاحتفال هناك بيوم البيئة هذا العام.

تتضمن الانشطة عدداً من حملات التوعية، أنشطة التشجير، مسابقات رياضية، معرضاً. إضافة إلى حملة نظافة واسعة يشارك فيها سكان مديرية مناخة. تبدأ الفعالية غداً الخميس وتستمر حتى يوم البيئة الوطني والذي سيقام في الاحتفال النهائي بالمناسبة.

■ نظراً لتزايد أعداد المبيدات والمواد الكيميائية الخطرة وإرتفاع نسبة تداولها وخاصة بين الدول، وخوفاً من مشكلة التهريب لتلك المواد، والتي تفاقمت؛ فقد خلصت الورشة التي أقيمت بداية الأسبوع حول البيئة والتجارة، إلى ضرورة إنشاء نظام خاص في تبادل المعلومات عن المواد الخطرة والكيماويات بين الجهات ذات الصلة.

الورشة التي نظمتها الهيئة العامة لحماية البيئة بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الأسكوا) ناقشت عدداً من الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف المتعلقة بالتجارة، كاتفاقية سايتس (المعنية بالأنواع المهددة بالإنقراض)، إتفاقية بازل (بشأن النفايات الخطرة)، اتفاقيات استوكهولم للمواد العضوية الثابتة، وإتفاقية روتردام لتصنيف إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية.

الجدير ذكره أن اليمن وبموجب قرار وزير المياه والبيئة رقم (41) لسنة 2006م أصدر قرار تشكيل اللجنة الوطنية للبيئة والتجارة في مايو من نفس العام وضمت اللجنة (13) عضواً يمثلون كافة الجهات ذات الصلة.

كما تضمن القرار مهام اللجنة. ونص على تشكيل لجنة وطنية للبيئة والتجارة وتسمية الجهات الممثلة فيها.

كما نصت المادة الثالثة منه على مهام وواجبات اللجنة. ونصت المادة الرابعة، على إنشاء وحدة البيئة والتجارة بالهيئة العامة لحماية البيئة للعمل كسكرتارية فنية للجنة.

دراسة يمنية جديدة:

بالإمكان الاستفادة من الترب المحلية والاستغناء عن المبيدات الكيميائية

«التأثير المثبط لميكروبات الترب المحلية على مسببات أمراض الذبول على بعض المحاصيل الهامة في اليمن» عنوان رسالة بحثية قدمها الباحث أحمد علي راشد، ونال بها درجة الماجستير بتقدير عام «ممتاز مع مرتبة الشرف» من جامعة عدن.

تأتي الرسالة في أوائل الدراسات التي تناقش إمكانية الاستفادة من الترب المحلية في الحصول على العناصر الممكن استخدامها في المكافحة الحيوية لمُرضات النبات، والحد قدر الإمكان من استخدام المبيدات الكيميائية، وبالتالي خفض التلوث البيئي، والحصول على نباتات أو شتلات خالية من أمراض النبات ومسبباتها. وهو ما وضعه الباحث في توصيات رسالته، لأصحاب القرار وللقطاع الخاص العامل أو المستثمر في هذا المجال، خصوصاً مع ما يوفره ذلك من إمكانات يتم تسخيرها اليوم في استيراد المبيدات الكيميائية الخطيرة على البيئة وعلى صحة الانسان والحيوان.

تحقق مزايا الضريبة العامة على المبيعات مرهونة بشروط

عبدالكريم سلام*

ثمة تلازم بين إصلاح النظام الضريبي وبين برنامج الاصلاحات الاقتصادية والمالية التي طبقتها كثير من البلدان بناء على توصيات المؤسسات المالية الدولية. وتعد الضريبة على القيمة المضافة أو ما يطلق عليها الضريبة على المبيعات أهم محاور إصلاحات النظم الضريبية في البلدان التي خضعت لسياسة الاصلاحات وذلك بحجم مساهمة عائداتها في تمويل الخزينة العامة، التي تتراوح ما بين 45٪ في فرنسا و30٪ و35٪ في كل من المغرب وتونس.

على أن اللافت للانتباه أن هذه الضريبة أتت في سياق اقتصادي واجتماعي مختلف عن السياقات التي تميزت بها البلدان الخاضعة لسياسة التقويم الهيكلي. ففي حين جاءت في البلدان المتقدمة نتيجة لتطور النظام الضريبي وتطور المعاملات التجارية، نجد أنها في البلدان التي أذعنت لبرامج الاصلاحات الاقتصادية والمالية المنفذة تحت رعاية البنك الدولي وصندوق النقد لم تكن إلا وسيلة من وسائل تعبئة الموارد لمواجهة تخفيض التعرفة الجمركية التي تشترطها تلك المؤسسات ضمن رؤيتها لسياسة تحرير المبادلات التجارية من جهة ثم تأمين موارد قارة ومنتظمة لمواجهة الالتزامات تجاه الدائنين خاصة بعد انتهاء عمليات إعادة الجدولة والتي تكشف كل المعطيات أن تلك الالتزامات مرشحة إلى الارتفاع خاصة مع تراجع عائدات الصادرات النفطية وبالتالي فإن النتيجة في حالة البلدان التي خضعت لسياسة الاصلاحات الاقتصادية والمالية هي تحقيق عوائد مالية بغض النظر عن حالة الكساد و الركود الاقتصادي التي جاءت كنتيجة من نتائج السياسة الانكماشية التي تسببت بها الاصلاحات الاقتصادية نفسها مما سيجعل من نتائج ذلك ان تكون آثار تطبيق الضريبة العامة على المبيعات آثاراً شديدة الوطأة على النشاط الاقتصادي وعلى المداخيل الحقيقية للأفراد، على عكس المتوخى منها.

فمن الناحية النظرية تهدف الضريبة على المبيعات إلى الحد من التأثير على مداخيل الأفراد خاصة محدودي الدخل باعتبارها ضريبة غير تراكمية اي لا تفرض إلا على القيمة المضافة في كل مراحلة من مراحل البيع وذلك على عكس الضرائب التراكمية على الانتاج والاستهلاك التي كانت تفرض تراكمياً مما يؤثر على المستوى العام لأسعار المستهلك. ولهذا تهدف الضريبة على المبيعات إلى تخفيف الضغط على أسعار المستهلك. هذا من الناحية النظرية، لكن في الحالة اليمنية، فإن تعدد الضرائب وتنوع الجبايات إلى جانب اقرار هذه الضريبة سيأتي بنتائج عكسية لا سيما أن الأداء في مسك الدفاتر المحاسبية لدى الملزمين يحتاج إلى مدة زمنية حتى يتقرر وقف تقاليد متعارف عليه وبالتالي فإن ذلك لن يمنع من تحويل التجار انخفاض مستوى الأسعار الناتج عن عدم تراكم الضريبة إلى فوائد وأرباح لهم.

الأمر الآخر أن هناك ضرائب متعددة وجبايات تقع على عاتق الملزم الضريبي الحقيقي في اليمن مثل رسوم الخدمات والتحسين المضافة إلى فواتير الكهرباء والماء ناهيك عن الاتاوات غير القانونية التي تؤدى لجهات متعددة مما يزيد من معدل الضغط الجبائي مقارنة بتدني قيمة المداخيل الحقيقية وتدني الحد الأدنى المعفي من الدخل. والمفارقة الصارخة التي تكشف ان تقرير لجنة صندوق النقد الدولي في الوقت الذي يقر أن معدل العائدات الضريبية في اليمن من المعدلات المنخفضة في العالم تعرف بصعوبة تحمل أعباء ضريبية لكن التقرير يحذر من مخاطر تراجع النفط وارتفاع خدمات الدين الخارجي بدءاً من العام 2009 وهذا يطرح إشكالاً كبيراً ومفارقة عجيبة في حالة البلدان التي تطبق نظاماً ضريبياً وفق شروط تطورها الخاص عن تلك التي يفرض عليها لمواجهة التزامات نفقات الدين وشحة الموارد النفطية.

الضريبة العامة على المبيعات ترمي إلى الحد من التهرب الضريبي كونها تركن إلى إقرارات موثقة ومستندات وفوترة وفق نظام محاسبي شفاف وبالتالي تقل فرص التهرب والتملص الضريبي ويتراجع دور المأمور الضريبي أمام تلك الوثائق والمستندات لكن بالنظر إلى الصلاحيات التي خولها القانون للمأمور الضريبي والإدارة الضريبية في التحقق من المستندات والفحص المكاني للوثائق لن يحول دون ابتداع أساليب متطورة خاصة منها ما يتعلق بالحياد عند عملية الخصم حيث لا تتم عملية الخصم إلا بعد بيع المشتريات، وكيفية التحقق منها لا يمكن ان تتم إلا بعد فحص مستنداتها مما يضاعف من تحملات التنسيق الضريبي على المبيعات وهذه المشكلة تعاني منها كل النظم الضريبية التي طبقت هذه الضريبية.

ومن المزايا الضريبية لهذه الضريبة انها تساعد على تنشيط الاستمارات نتيجة لتراكم العوائد الضريبية لدى المكلف القانوني بها وهذا يتيح له وجود سيولة من المستحقات الواجب أداؤها إلى الخزينة، والتي يستقطعها عن عمليات البيع التي يقوم بها، ما يمكنه من اداء التزاماته تجاه الغير دون ان يترتب على تلك السيولة التي لديه أي فوائد للخزينة العامة وهذا ما يوجب على الشركات والمؤسسات الكبرى ان تكون أكثر حماساً لهذه الضريبة مقارنة بالأقل نشاطاً منها ليس فقط لذلك السبب وإنما لما تنطوي عليه من عملية خصم بموجبها تُسترد التكاليف المدخلة على شراء معدات وآلات الانتاج وهذه الميزة أيضاً تنعش الاستثمار طالما وهناك استرداد لجزء من تكاليف الانتاج.

على هذا الأساس يبدو أن ثمة مزايا وحوافز للضريبة العامة على المبيعات لما تتسم به من مرونة ويسر ولما يمكن أن تحققه من عوائد للخزينة العامة. وربما أن مواقف الملزم الضريبي الذي سيلقى عليه عبء هذه الضريبة قد تحللت عما كانت عليه. فيما تظل المخاوف قائمة عند استحضار الملزم لمساوئ الادارة وضعف الحماية القضائية في مواجهة شطط الادارة علاوة على تنوع وتعدد الرسوم والضرائب المشار إليها آنفاً مما يجعل المطالبة بتنقية واصلاح التشريعات والنظام الضريبي أمراً مفهوماً ومقبولاً لا ينبغي مواجهته باللامبالاة وعدم الاكتراث وبالتالي لا يمكن التضحية بالعدالة الضريبية من اجل مواجهة الالتزامات المالية تجاه الدائنين.

* باحث في المالية العامة والمنازعات الضريبية

الشيخ محمد أحمد منصور يتهم المشترك بقيادة الحملة، و«هود» تتهمه بارتكاب 18 جناية

قالت مصادر في منظمة «هود» أن المنظمة عازمة على مقاضاة عضو مجلس الشورى الشيخ محمد أحمد منصور في 18 قضية جنائية.

وأضافت أن المحامي خالد الآنسي ومجموعة من أبناء عزلتي الصفة ورعاش سلموا ظهر الاثنين الماضي شكوى للنائب العام، تطالبه بالتحقيق في 18 قضية جنائية ارتكبها الشيخ منصور في حق أهالي الصفة ورعاش خلال الفترات الماضية.

وأفادت المصادر أن تلك الجنايات توزعت ما بين اعتداءات على الأهالي ونهب الممتلكات وذبح المواشي واقتحام المنازل وتهجير الأهالي وفرض الاتاوات تحت مسميات المشاريع...الخ.

من جهته وافق مجلس النواب على تشكيل لجنة لتقصي الحقائق في عزلتي الصفة ورعاش، بعد اعتصام نفذه جمع من ابناء العزلتين أمام البرلمان الأثنين الماضي، والذين رفعوا اللافتات المنددة بالسكوت عن الظلم الواقع عليهم وعلى أهالي العزلتين من قبل الشيخ منصور.

وسبق أن عقد المعتصمون مؤتمراً صحفياً في مقر منظمة «هود» الأحد الماضي أوضحوا فيه أمام الحاضرين من رجال الصحافة ورجال القانون ما جرى لهم من ممارسات على يد الشيخ وعساكره الذين اعتادوا على اقتحام منازلهم ونهب مواشيهم وممتلكاتهم.

وكشفوا في حديثهم للصحافة قيام الشيخ بفرض مبالغ مالية عليهم كل شهر وبأن سجون الشيخ تنتظر من يتخلف عن الدفع. وأفاد بعضهم أن عمر هذه الممارسات يمتد لاربعة عقود من الزمن. وقالوا إن الشيخ يتخذ من المشاريع ذريعة لفرض الجبايات.

وقال محمد مهيوب أحد أهالي الجعاشن ان عساكر الشيخ يقومون بكسر إمدادات مشروع المياه ثم يأتي الشيخ ويفرض على الأهالي مبالغ تتراوح ما بين 50 ألف إلى 100 ألف ريال لإصلاحها.

إلا أن أحمد ناجي أحمد، مدير مكتب الشيخ رد على ما نشرته «النداء» قبل اسبوعين عن تهجير ما يزيد على 400 مواطن من اهالي رعاش قائلا بأنّ أساس من الصحة لما نشر. واصفاً الوقائع الواردة في الخبر بأنها ادعاءات ومحض افتراء لا تنطبق على الشيخ منصور كشخص يترفع ويربأ بنفسه وسمعته ان ينزل إلى ذلك المستوى. موضحاً بأن مدير إدارة الواجبات الزكوية لمديرية ذي السفال طلب منه إلزام المواطنين الذين تراكمت عليهم مستحقات زكوية لعدة سنوات بتسديدها.

وكان الشيخ اتهم في تصريحات لـ«نيوز يمن» المشترك بقيادة حملة لتشويه صورته ونشر أقاويل كاذبة عنه. معللاً ذلك بسقوطهم الذريع في الانتخابات المحلية التي اجريت في سبتمبر من العام الماضي.

التعريفات

الشخصية التسلطية

مفهوم يجمع تصورات نظرية عن شخصية نمطية تعتبر أساس الأنظمة التوتاليتارية، لأنها تجمع ملامح وصفات مثل الرجعية، والعدوانية، والتعطش إلى السلطة، ونمطية التفكير، والتمسك بالتماثل، وكره الانتلجنسيا وممثلي الجماعات الإثنية الأخرى. وقد ظهر المصطلح لأول مرة في سياق التيار الماركسي الجديد في مدرسة فرانكفورت الاجتماعية، عند محاولة مفكري هذه المدرسة دراسة التربية الاجتماعية التي يسرت ظهور النازية في المانيا. ثم أصبح المصطلح جزءاً من القاموس الاجتماعي اليساري في الستينات.

طرح المفهوم أحد مؤسسي الفرويدية الجديدة، وكان قريباً من مدرسة فرانكفورت. ثم وظفه في دراساتهم مفكرو مدرسة فرانكفورت: هوركهايمر، وماركوزه، وأدورنو. وهذه الشخصية يفترض أنها مناقضة للشخصية غير التماثلية، التي تحدث عنها الرومانسيون، إذ عارضوا «العبقري» الفنان بالعامي البليد والخامل، وأصبح في العشرينات «رجل الجماهير»، ودرست صفاته الشخصية بمنهج علم الأعماق الفرويدي، وبمناهج التحليل الاجتماعي المتأثر بالفرويدية الجديدة، التي اهتمت بدراسة انحلال المجتمع التقليدي، لا سيما العلاقات الاسرية والقرابة. وقد تبلورت فكرة الشخصية التسلطية بصورة نهائية، بما هي مصطلح يساري –راديكالي (جَذري)، في حقول الدراسات الاجتماعية– النفسية، وذلك لتفسير السهولة التي انتصرت بها الفاشية في عدد من بلدان أوروبا. وقد ربط ممثلو هذا التيار انتصار النازية في المانيا، والفاشية في إيطاليا، بظهور ملامح اجتماعية – نفسية معينة، نتجت عن انهيار العلاقات الأسرية التقليدية، وترتب على ذلك ضعف الأنا –الأعلى، في بنية الشخصية، والذي تمت صياغته النظرية بتوظيف مفهوم الشخصية التسلطية. وهذا التفسير يضخم العامل الاجتماعي – النفسي، في تفسير نشأة الفاشية، ومعه اكتسبت الفرويدية الجديدة طابعاً يسارياً طليعياً. فوفقاً لآراء إريك فروم، ترتب على انهيار –العلاقات الأسرية– البطرياركية (الأبوية)، وعلى تحضر (المدن)، تجمّع أعداد غفيرة من الناس في العصر الحديث. إن الشخصية التسلطية، تعاني من الشعور بالحرية التي لا تطاق، ومن الوحدة، والضياع في البنى الاجتماعية الجديدة. وتزيد هذه المشاعر السلبية من شدة غريزة الحفاظ على الذات، ومن إرادة إثبات الذات. إن إرادة تحقيق الشخصية التي لا تجد متنفساً لها في نشاط اجتماعي ذي سمات ديمقراطية، يتحقق في سياق التسلطية، بفضل توحد الشخصية بجماعات سلطوية، وبالدولة، والقائد الخاريزماتي (اللدني، الملهم). إن هذه السلطة المرجعية– الشخصية التسلطية، تنوب عن سلطة الأب، التي فُقدت في مسار انهيار الأسرة. وكان هوركهايمر قد انشغل مثل فروم في الثلاثينات، بهذا المفهوم، فقد نشر بتحريره وإشرافه في العام 1936م كتاب «بحوث في المرجعية والأسرة». وقد وصف هذا الكتاب أدورنو فيما بعد قائلاً إنه قد تم فيه تقديم «البنية العامة للصفات التوتاليتارية». وقد حدث تقدم هام في صياغة مفهوم الشخصية التسلطية، بإصدار أدورنو، وفرنكل بروتشفيك، ود. ليفانس ور. ساتفورد، كتاب: «الشخصية التسلطية»، حيث عرض هذا المفهوم نظرياً و بوساطة بحوث ميدانية، واستخدمت مناهج جديدة، مكنت أدورنو وبقية المؤلفين من تكرار استنتاجات فروم، وهوركهايمر، للتدليل على وجود الشخصية التسلطية، في الفترة التي تلت هزيمة الفاشية. وقد وصفت هذه الشخصية بأنها «فاشيزويدية»، الأمر الذي جعلهم يتصورون الأنظمة الليبرالية – الديمقراطية، بعد الحرب العالمية (الأوروبية) الثانية، بما هي «فاشيزويدية»، أي: تنطوي على تهديد فاشستي. فوفقاً لأدورنو وزملائه إن الشرط والوضع السياسي للشخصية التسلطية يكمن في العلاقة غير النقدية بالأنظمة القائمة، وفي التفكير النمطي، المغموس في الدعاية السائدة والمسيطرة، وفي النفاق، واحتقار الفقراء، في غمرة الاهتداء بهدي السلطة والقوة. كتب هوركهايمر، في مقدمة البحث، عن الشخصية التسلطية، فوصفها بأنها نمط انثروبولوجي جديد، ظهر في العشرينيات. وقد قدم الكتاب توصيفاً نمطياً معيناً لهذه الشخصية بما في ذلك الصفة السادية – المازوكية.

إن فرضية أدورنو وزملائه، التي صيغت بناءً على بيانات أمريكية، استخدمها إركسون، الذي توصل بعد مقابلات مع الأسرى الألمان إلى استنتاج مُفاده أن لديهم أعراض الشخصية التسلطية. ولكن كون الأعراض التسلطية تعبر عن نفسها في أنماط أيديولوجية مختلفة، كان سبباً في توجيه النقد الى تصورات أدورنو للشخصية التسلطية، التي وصفت بأنها محاولة لحصر هذه الشخصية في مشكلة العقيدية أو القطعية الدغمائية. كما وجه النقد الشديد إلى الجانب الميداني (الإمبيريقي) في البحث. إن السؤال الأساسي هو: هل صحيح أن الملامح «التسلطية» تنتمي إلى نمط معين من الشخصية، ولا تنتشر في كل الأنماط القائمة؟ وقد عمق الباحث الألماني روغمان، النقد الذي بدأه هيامان وشتلي، في كتابه «الدوغمائية والتسلطية» (1966). ورغم ذلك فإن تصور أدورنو، وجد تأييداً من قبل عدد كبير من الباحثين السوسيولوجيين في الغرب، ولا سيما في صفوف اليسار الراديكالي، والليبراليين، حتى السبعينات. تستقر في عمق هذا التيار أفكار ماركوزه في كتابه «الحب والحضارة» (1955)[1] وفي «الإنسان ذي البعد الواحد» (1964)[2]، والذي كان رائجاً في الغرب في منتصف الستينات، حتى منتصف السبعينات. ويمكن الحديث عن تأثير هذه التصورات في مجالات ثقافية أخرى في الغرب، بما في ذلك الأدب، والسينما.

إن الشخصية التسلطية في السياق العربي لها سمات خاصة تميزها عن نظيرتها في الغرب الحديث أو المعاصر. ولكن ذلك لا ينفي البتة اشتراكهما في سمات أساسية توحدهما في مفهوم الشخصية البطرياركية (الأبوية) ذات الجذور المشتركة في كل الأنماط السابقة على الثورة البرجوازية والحضارة الرأسمالية، وتنسج كلتاهما شبكة السيطرة العنكبوتية من مصدر قديم وعميق للشخصية الأبوية الاستبدادية في المجتمع القديم، وتمدها التصورات والتفسيرات الدينية، والأسطورية، والفلكلورية، بزاد وافر من المخيال الاجتماعي المغموس في عمق القديم، والذي لا يزال حاضراً في البنية الاجتماعية والنفسية والثقافية في البلدان العربية، التي لا تزال تحتفظ بالسمات الأساسية للمجتمع الأبوي، وهو قبيلي بامتياز، وإن تفاوتت حظوظ كل مجتمع عربي منه، بدرجة تلقحها بالحديث الوافد، ولنقل: بدرجة تزحزحها. ولكن البنية البطرياركية (الأبوية) حاضرة في كل الحواضر العربية، سواء أكان ذلك الزعيم الخالد جمال عبد الناصر، أو «أبو العيلة» عند السادات، أو «القائد الضرورة» عند ميشيل عفلق في وصفه لصدام حسين، وكلاهما –وإن على تفاوت– عدوانيان، ولكن الثاني يمضي في مسالك باثولوجية (مرضية) تجعل دراسته سريريا ضرورة علمية، فهل يمثل حالة بارانويا صارخة؟

والشخصية التسلطية العربية خاضعة لمكونين ينتميان إلى ما قبل الرأسمالية وإلى ما بعدها معاً، أي إلى البنية القبيلية، والبنية الملقحة بالحديث الوافد بما في ذلك شروط قيام برجوازية محلية عاجزة قعيدة، تقوم على الوكالة «والصفقة» أكثر من قيامها على الإنتاج، فهي أسيرة بنية تابعة للإمبريالية. ولذا نجد الشخصية التسلطية في البلدان العربية، شديدة التنوع، وهي بذلك تصور فسيفساء المجتمعات العربية، ودرجة تحديثها، فنجد خليطاً يجمع عبدالناصر، وخادم الحرمين، وبن علي، وعرفات، وصدام حسين، وحافظ الأسد، وعلي عبدالله صالح. ويجمع هذه الشخصيات مبدأ السلطة والتسلط رغم الاختلافات في المستوى الثقافي، والانتماء الاجتماعي –الطبقي، ونصيب كل واحد من الخازيزما أو غيابها. ويقدم أنموذج عرفات صورة فريدة، فهو مستبد بدون دولة، ولكنه نتاج الذهنية القبلية العسكرية العربية، وصفة الـ«ختيار» تحمل تعريفاً دقيقاً لها.

الشخصية التسلطية العربية، تختلف عن نظيرتها الأوروبية، بأنها تمارس تسلطيتها في مجتمع غير حديث. فرغم كل أخطاء وجرائم ستالين، وفرانكو، وهتلر، فإنهم جميعاً كانوا يمارسون سياساتهم في مجتمع دخل العصر الحديث، ومن هنا قيامهم بدور في بناء القوة، وتوظيف العلم، والإدارة الحديثة المطوعة، لأغراض الطبقة الحاكمة.بينما كانت ولاتزال كل أعمال الشخصيات التسلطية في أقطارنا العربية، ذات ملامح فردية، وتميزها سمات دولة لم تتمكن من أن تكون دولة وطنية، أي دولة لكل مواطنيها. ولذا فإنها ترتكس دائماً في مستنقع المذهب والطائفة والجهوية. والشواهد كثيرة: في العراق، والسعودية، واليمن، والسودان، والجزائر، وسورية. بل وفي مصر، التي تثير قضية الأقباط فيها وهم مصريون بالأصالة (قبطي = مصري) من حيث تمكينهم سياسياً، ومن الحرية الدينية، أي اكتمال نصاب المواطنة، والجيش هناك هو حارس رواسب التخلف التاريخي. فجمع السلطات المدنية والعسكرية في يد واحدة قيد أساسي خطير على تطور بل نشأة السياسة المدنية، وفيه تبدأ الدورة السحرية الخبيثة التي نعيش فيها منذ أول انقلاب عربي قام به بكر صدقي (كردي) في العراق العام 1936م. وكل حديث عن العصرية والديمقراطية في ظل حكم فردي، يجمع بين رئاسة الدولة وقيادة الجيش، بحث عن سراب. فلا بد من البدء بحظر الجمع بين الرئاستين المدنية والعسكرية.

تقوم الشخصية التسلطية بدور الحارس لامتيازات المجتمع القديم، والحيلولة بين القوى الحديثة والظفر بحق المواطنة والتمثيل السياسي، في إطار دولة لمواطنيها. فهي على رأس سلطة تطرد الشعب يومياً من المجال السياسي. وهذه الشخصية تمثل لقاء المصالح الاجتماعية القديمة ومصالح الطبقات والفئات الجديدة المرتبطة بالسياسة والاقتصاد الإمبرياليين، لا سيما في أمريكا. وتتعانق في هذا السياق العربي المتميز للتبعية، هذه المصالح التي تديم الاحتلال الصهيوني، والتبعية، ورعاية التخلف.

واليمن صورة من الصور المثلى لهذا اللقاء غير السعيد بين أحفورات العالم القديم ومصالح المعسكر الإمبريالي – الصهيوني.

يغلب على طبع وتكوين هذه الشخصية في البلدان العربية إما أصلها الريفي، وإما البرجوازي الصغير، في بيئة غير صناعية، أو تم ترييفها. ومن هنا هزالها الثقافي الذي يكون أحياناً اسماً آخر للأمية الثقافية والسياسية، فلا تبقى فيها إلا المكونات الأساسية البدائية، التي تلتحم بأساسها الأول: شهوة السلطة والتسلط، فتبدو متحررة من تاريخ الشعب والأمة بأسرها، وبالطبع من شروط العصر ومعاييره.

(1) و(2) ترجم الكتابان إلى العربية وصدرا عن دار الآداب في بيروت في الستينات من القرن الماضي.

أبوبكر السقاف

اشتداد المعارك

(تتمة الصفحة الأولى)

الدولتين في أكثر من مناسبة. ولوحت مصادر رسمية بإمكان اتخاذ اليمن اجراءات احتجاجية ضدهما.

إلى ذلك نسب موقع «سبتمبر نت» إلى مصدر مسؤول قوله بأن اليمن سلمت الأنتربول الدولي مذكرة تطلب تسليم النائب يحيى بدر الدين الحوثي (شقيق عبدالملك الحوثي) المتواجد حالياً في المانيا. ووصفت المذكرة النائب (العضو في كتلة المؤتمر الشعبي) بالإرهابي الفار، وسوغت طلب تسليمه بتورطه في أحداث صعدة.

واستغرب محمد علي السقاف استاذ القانون الدولي من طلب تسليم الحوثي، في حال كان الخبر صحيحاً ولا يدخل في سياق حرب نفسية واعلامية.

وقال السقاف في تصريح لـ«النداء» إن الطلب يفترض أن يكون صدر من النيابة العامة أو من قاضي تحقيق، ما يعني وجود توجه لمقاضاة يحيى الحوثي ومؤيديه الذين صدر بحقهم قرار عفو عام من رئيس الجمهورية قبل اندلاع الأحداث الأخيرة.

ولفت السقاف إلى عدم وجود معاهدة تسليم مطلوبين بين اليمن وألمانيا، مذكراً بحالة الشيخ محمد علي المؤيد حين كان مسجوناً في ألمانيا قبل ترحيله إلى الولايات المتحدة بطلب من واشنطن.

واستطرد: «حتى إذا افترضنا أن السلطات اليمنية وقعت في وقت لاحق على حالة المؤيد، اتفاقية تسليم مطلوبين، فإن (من المرجح) أن يرفض القضاء الألماني الملتزم بالاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان والتشريعات الألمانية والأوروبية (الاتحاد الأوروبي) تسليم الحوثي، إذ سيفحص الطلب بدقة لتقرير مدى توفر عناصر التهم الموجهة للحوثي الذي يتمتع في المانيا باللجوء الانساني».

ما أورده موقع «سبتمبر نت» من وجود توجه أوروبي لإدراج تنظيم «الشباب المؤمن» في قائمة المنظمات الإرهابية بسبب قيام الحوثيين بطرد اليهود من آل سالم في صعدة، عبَّر الدكتور السقاف عن استهجانه لما أورده الموقع، «لأن المواطنين اليهود يتبعون الدولة اليمنية التي تقع عليها مسؤولية توفير الأمن والحماية لجميع مواطنيها، ولا توجد علاقة لذلك بالإرهاب الدولي».

وإذ جدد الإشارة الى احتمال أن تكون هذه الأخبار «مفبركة» تندرج في سياق حرب نفسية ضد أتباع الحوثي، فقد نبه، في حال كانت صحيحة، إلى إمكان أن ترتد ضد الحكومة، لأنها ستثير تساؤلات عما يحدث في صعدة، وعن طبيعة العمليات العسكرية ضد المتمردين، ومدى توافقها مع الاتفاقيات الدولية التي التزمت بها الدولية اليمنية في علاقتها بمواطنيها.

إلى ذلك، فاجأ النائب نبيل الباشا (مؤتمر) زملاءه في مجلس النواب أول من أمس الأثنين بتعليق على محضر الجلسة السابقة (الأحد) إذ ورد اسم يحيى الحوثي ضمن الأعضاء الغائبين دون عذر، فتساءل: «كيف تطلب السلطات اليمنية من الانتربول الدولي تسليم الحوثي فيما لا يزال يتمتع بحصانة برلمانية داخل بلده؟».

5 مدنيين

(تتمة الصفحة الأولى)

طمعاً في الاستحواذ على المساحة المقيمين عليها منذ 11 عاماً حين منحت لهم من قبل الحكومة بوثائق رسمية.

واعتبر سلوك قيادة اللواء تكريساً لما هو معروف عنها من حبها للسيطرة على اراضي وادي تبن ولحج منذ توليها قيادة اللواء. مشيراً إلى أن 11 جندياً من منتسبي اللواء ذاته محتجزين في سجن صبر منذ ثلاثة أعوام في قضية اراض سقط فيها قتلى ببنادق اولئك الجنود.

الأهالي في مناشدتهم للمنظمات الحقوقية طالبوا بالتدخل والوقوف إلى جانبهم في محنتهم الانسانية جراء ممارسات قيادة اللواء.

كما أن مذكرة نيابة الاستئناف طالبت في حالة وجود قضية على المحتجزين بإحالتها للنيابة وفق القانون.

تحريك الدعوى

(تتمة الصفحة الأولى)

وتضم هيئة الدفاع المحامين: نبيل المحمدي وأحمد الوادعي وهايل سلام ومحمد المداني ومحمد البذيجي. وقال مصدر في الهيئة إن محامين آخرين سينضمون إلى الهيئة. مضيفاً أن باب التضامن مفتوح أمام أي محام يرغب في وضع حد للمعاناة التي تلحق بالمئات من المواطنين وأسرهم، جراء خرق القانون من قبل الأجهزة والهيئات ذات الصلة.

وأشار إلى احتمال تلقي الهيئة توكيلات من سجناء في محافظات أخرى.

ونشرت «النداء» بدءاً من اكتوبر الماضي سلسلة تحقيقات تكشف فداحة الظروف المادية والمعنوية التي يرزح تحتها السجناء وأسرهم، بسبب إصرار هيئات قضائية وتنفيذية على إبقائهم في السجن لفترات تتجاوز مدد الحبس المحكومين بها.

وبادر 30 سجيناً (معسراً) في نوفمبر الماضي بتوجيه طلب عبر الصحيفة إلى المحامي نبيل المحمدي للترافع عنهم، قبل أن ينضم إليهم لاحقاً 25 سجيناً آخرين.

جندي ينتحر

(تتمة الصفحة الأولى)

الجندي يسير في الشارع والدماء تنزف من صدره وبطنه صارخاً: «(ح. ض)، (ح. ع) هم من اجبروني على الانتحار».

وعلمت «النداء» أن قضية الجندي المنتحر ووصيته منظورة أمام نيابة سيؤون.

وكشفت لـ«النداء» مصادر في قيادة الأمن العام في مديرية سيؤون أن كثيراً من الجنود يعانون من تكرار توقيف رواتبهم واستقطاع اجزاء منها. مضيفة أن ما لا يقل عن 300 جندي يعملون منذ سنوات خارج ارض الوطن فيما كشوفات الرواتب تزود بإمضاءات امام اسمائهم.

وطبقاً للمصادر ذاتها والتي طلبت عدم الكشف عن هويتها فإن المستفيدين من التلاعب بالمستحقات المالية لمنتسبي الامن العام هم ضباط قلائل لكنهم حد قولها مرتبطون بضباط يتولون مناصب قيادية في الأمن العام في حضرموت الوادي والصحراء.

وطالبت المصادر عبر «النداء» وزارة الداخلية بتشكيل لجنة للنزول إلى حضرموت وتقصي الحقائق للتحقيق في الاجراءات التعسفية المتكررة ضد الجنود وتوقيف رواتبهم وكذا التدقيق في كشوفات الرواتب وغربلة اسماء الجنود المتغيبين.

نساء الأحزاب

(تتمة الصفحة الأولى)

المجالس والهيئات المنتخبة) وتراجع تمثيلهن في تلك الهيئات والمجالس قبل ان يحددن في السطر التالي مطلبهن الذي من شأن تفهمه أن يخدم اليمن وتقدمه: العمل على تعديل التشريعات التي تحول دون (تمثيل لائق للمرأة).

هذا حصاد بائس لحصيلة ورشة العمل التي نظمها المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) على مدى 3 أيام في المدينة الحالمة (من محض الأحلام المستدامة لا من فرط التمرد!).

تعبير «تعديل التشريعات» يبدو مرضياً لأذواق قادة الأحزاب كافة، وبالتالي للقطاعات النسوية لهذه الأحزاب. وقياساً إلى الإعلان التأسيسي الطموح للجنة التشبيك النسوية، تتمظهر في رسالة تعز الإحباطات التي علقت باللجنة على إثر التجربة الكارثية في الانتخابات المحلية الأخيرة (سبتمبر 2006).

علاوة على توابع التجربة الانتخابية فإن مشاركة قياديين من الأحزاب الأربعة وأعضاء من مجلس النواب، كان لها مفعولها على المشاركات اللواتي استمعن لمداخلات أصحاب الكلمة الفصل في أحزابهن. ثم ما لبثن أن تحولن إلى متغيرات توابع، يضبطن ايقاعهن على نغمات «الثوابت» الذين يتوزعون داخل القاعة.

ممثلو اللقاء المشترك دعوا إلى كوتا قانونية تضمن «حصة تليق بمكانة المرأة في المجتمع». بينما ألح عبدالرحمن الأكوع (ممثل المؤتمر الشعبي) على الأخذ بالكوتا (الحصة) الاختيارية على اعتبار أنها السبيل الأكثر واقعية لرفع تمثيل المرأة.

محمد الصبري رئيس الدائرة السياسية للتنظيم الوحدوي الناصري أكد في تصريح لـ«النداء» بأن الجهد ينبغي أن ينصرف إلى تغيير جوهري في النظام الانتخابي لمعالجة المشكلات الرئيسة التي تعترض المرأة، ثم الانتقال إلى المعالجات المتصلة بالثقافة الاجتماعية ومكافحة الأمية بين النساء.

وأثنت جوهرة حمود الأمينة المساعدة للحزب الاشتراكي على جهود الـ NDI، ورأت في البيان (الرسالة) الذي خرجت به الورشة، خطوة أولى لضمان حصول المرأة على تمثيل لائق في الانتخابات القادمة.

وعاشت لجنة التشبيك عقب تأسيسها قبل عامين ونصف زخماً كبيراً، لكن فاعليتها ضعفت مع دنو الاستحقاقات الانتخابية (الرئاسية والمحلية) في الخريف الماضي، والتي شهدت استقطابات حادة أدت إلى شلل اللجنة.

ولاحظت «النداء» أن مواقف النساء ومداخلاتهن في «الورشة الحالمة» كانت رجع صدى للمواقف النهائية لأحزابهن. وكان لافتاً أن الرسالة المكسوة بحياء يليق حقاً بمناضلات مخلصات لأحزابهن، لم تتوجه بأي نقد لقادة الاحزاب السياسية الذين أفرطوا في بذل الوعود لهن، ثم ما لبثوا ساعة القرار الانتخابي أن أداروا لهن ظهر المجن!

على أن الرسالة المكسوة بالحياء، المكللة بالقنوط، لا تعبِّر بدقة عن خلجات قلوب القوارير، إذ أنهن في خلواتهن لم يوفرن السادة الرجال في تعليقاتهن اللاذعة، ورحن يستدعين البارونة التي تمكنت في غمضة عين من كلفتة القادة واستدراجهم إلى التوقيع على اعلان مبادئ بشأن تمثيل المرأة في نوفمبر الماضي، في حين أخفقت مناوراتهن العديدة في الورشة في انتزاع مكسب صغير لقاء صبرهن على مداخلاتهم المطرزة بالجلافة.

وعلمت «النداء» أن المشاركات أعددن بمساعدة من الـ NDI خطة عمل لتحقيق مطلبهن العتيد أعلاه. والمؤكد أن الخطة ستمضي قدماً في التنفيذ، حتى حين، إذ أن موعد الانتخابات النيابية المقبلة ما يزال بعيداً نسبياً.

5 نواب

(تتمة الصفحة الأولى)

الخاصة، وحمود عاطف (مؤتمر) الذي تمتلئ جعبته بالأعذار إذ غاب الـ٩٠ جلسة بـ90 عذراً، ربما جراء المرض، ومحمد قائد الرباش صاحب الـ82 عذراً.

يوجد 5 نواب يمكن وصفهم بأصحاب القصائد اليتيمة. حضر كل منهم جلسة واحدة فقط. جميعهم مؤتمريون ما يفيد بارتفاع منسوب الشاعرية داخل كتلة الحزب الحاكم. هؤلاء هم: زياد علي صغير شامي ومحمد علي ابو بكر المشهور ومنصور عبدالله منصر وعلي درمش، وأحمد الكحلاني محافظ عدن (أمين العاصمة سابقاً) الذي حضر جلسة واحدة، وتغيب بعذر 28 جلسة، قبل ان تسأم الأمانة العامة من عذره الوحيد: تولي موقع في السلطة التنفيذية ضداً على لائحة المجلس، فقررت –أي الأمانة– الكف عن اصطناع الأعذار له. وأخيراً فيصل أبو رأس النائب الذي قرر الاستقالة قبل أكثر من عام، لكن أمانة المجلس (مراقبة الدوام في السلطة التشريعية) قررت، على الأرجح بقصد استدراجه إلى القائمة، ملء جعبته الخاوية بـ31 عذراً (ما يثير الفضول لدى أي صحفي بالتنقيب عن ماهية هذه الأعذار لرجل اختار بمحض إرادته ترك المجلس النيابي لأنه لا يحاسب الفاسدين).

حافظة الدوام المثيرة للحشوش والنميمة من شأنها إعادة النظر في النسبة الحقيقية لتمثيل المرأة في البرلمان، فالمرأة الوحيدة التي تقيم في «غابة ذكور» لم تحضر سوى 21 جلسة خلال العام الفائت. وبالتالي فإن نسبة تمثيل المرأة في الجلسات الـ69 جلسة الأخريات ستخفض من ٪00.33 إلى صفر٪. على لجنة التشبيك النسوية البحث في الأسباب التي تدعو أوراس سلطان إلى التسلل خارج الغابة). وضرورة الاشتغال مبكراً من أجل الدفع بأخريات إلى البرلمان بؤنسن وحشتها.

لدى الأمانة العامة للبرلمان ما من شأنه إزالة الكربة التي تسببها الإحصاءات أعلاه. للتمثيل فإن النائب الأكبر سناً عبدالملك الوزير (مؤتمر) خاض سباقاً على التفوق مع زميله الأصغر سناً فؤاد دحابة (إصلاح). وقد ظفر الأخير (ربما بسبب لياقته الصحية) بالفوز، إذ حضر 88 جلسة وغاب بعذر في الجلستين الباقيتين، فيما حضر الأول 83 جلسة وغاب جلستين بعذر.

تظهر حافظة الدوام (أو كشف تشريح السلطة التشريعية) تعافي النواب ذوي الصلة بالسلطة الرابعة، فناشر صحيفة «المستقلة» النائب المستقل أحمد سيف حاشد لم يتغيب سوى 7 جلسات، 3 منها بعذر. على أن الاعلامي احمد سعيد الصويل (مؤتمر) أقل حظاً (ربما لأسباب جغرافية وبيروقراطية) فالإعلامي الحضرمي حضر 53 جلسة، وغاب 16 جلسة بعذر، ولم يتمكن من المشاركة في 18 جلسة بسبب عضويته في البرلمان العربي (قد يتطلب الحكم على درجة انضباط زميلنا الصويل الحصول على نسخة من حافظة دوام البرلمان العربي).

من يتفحص حافظة الدوام لن يستطيع أن يقاوم فضوله بمعرفة رصيد النائبين الشهيرين صخر الوجيه (مستقل) وعلي عشال (إصلاح). أنهما رمزا «المشاغبة» داخل القبة وأبرز دعاة مكافحة الفساد خارجها. حضر الوجيه 79 جلسة وتغيب 10 جلسات بعذر، وتوارى بدون عذر في جلسة واحدة، لعلها التأمت ساعة كف عن التعايش مع كتلة الأغلبية الساحقة، مقرراً الاستقالة من حزب المؤتمر الشعبي. يحسب للوجيه أن انضباطه في تمثيل الشعب لم يكن كمياً فحسب، فقد كان من النواب ذوي التمثيل النوعي. كذلك حال رفيقه علي عشال الذي حضر 70 جلسة وغاب 11 جلسة بدون عذر، ربما لأنه منضبط حزبياً خلاف صخر.

النائب علي العمراني (مؤتمر) صاحب الأداء المتميز خلال رئاسته اللجنة المالية للسنوات 2003–2005، واصل انضباطه في حضور جلسات عام 2006، إذ لم يتغيب إلا في 11 جلسة، 8 منها بعذر.

حسناً فإن إزاحته من رئاسة اللجنة المالية لم تفقده الحس بالمسؤولية.

صعوداً من القاعة الزاخرة بالمفارقات الى المنصة التي ترفل بالانسجام، يتضح أن اعضاء هيئة رئاسة المجلس شديدو الانضباط، ما قد يفسر سبب التسيب لدى زملائهم المغصوصين في القاعة (هل تتذكرون كيف تم فرض الهيئة على الأعضاء قبل عام؟).

يحيى الراعي هو الأكثر انضباطاً (84 جلسة من أصل 90)، وجعفر باصالح (73 جلسة)، ثم النائب البعثي عبدالوهاب محمود (57جلسة).

ماذا عن رئيس السلطة التشريعية الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر؟ تلوح نتيجة الشيخ الأحمر لافتة، فقد حضر 22 جلسة خلال العام 2006.

نعم 22 جلسة! نتيجة مدهشة، بالنسبة لشخصية أثير الكثير حول غيابها في عام الاستحقاق الرئاسي، حتى يكاد المتابع للسياسة اليمنية يظن أن الشيخ لم يستو على كرسي الرئاسة الثانية قط. قد يكون مفيداً الآن العودة إلى تفاصيل جداول اعمال الجلسات التي حضرها الأحمر، فلربما تساعد على فك شفرة السياسة اليمنية في زمن التقلبات الكبيرة.

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
صنعاء - الدائري الغربي - جولة الجامعة القديمة
عمارة الخير - شقة رقم (12)
تلفاكس: (403191) ص. ب: (12070)
التوزيع: سيار 733799063

وبشر الصابرين الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون صدق الله العظيم

بمزيد من الرضى والتسليم بقضاء الله وقدره
وبقلوب ملؤها الأسى والحزن نتقدم بخالص العزاء
وعظيم المواساة إلى الاستاذ العزيز
الدكتور/ فارس السقاف
في وفاة المغفور له بإذن الله تعالى والده
علي أحمد السقاف
ونتقدم أيضاً بعظيم المواساة إلى كافة أسرة الفقيد
سائلين المولى عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع الرحمة
والمغفرة ويتقبله قبولاً حسناً ويسكنه فسيح الجنان
ويعصم قلوب أهله وذويه بالصبر
«إنه سميع مجيب»
الأسيفون:
سند نجاد، علي السقاف، ومحمد عبدالرحيم جازم

لماذا يصطاف أهالي الجعاشن في عز الشتاء؟

أقصى سعادة لأقل عدد

فكري قاسم
fekry19@homtmail.com

لِمَ القلق؟

هي ليست أكثر من نزهة استجمام (!) جماعية قام بها رتل من أهالي «رعاش» و«الصفة» بصحبة مواشيهم وخيامهم إلى تل بهي على مقربة من مساكنهم المهجورة -لأيام- خوفامن جبايات عسكر عضو مجلس الشورى، مستشار رئيس الجمهورية، الشاعر، محمد أحمد منصور «شيخ الجعاشن».

وللإتاوات (الفرْق) في الجعاشن قصص موجعة، ولها مهندسو خساسة بارعون في «خلس» الناس بالحق وبالباطل، فيما السلطة -حيال نافذيها كعادتها- متفرج لبيب!!

القرويون الذين كانوا يحتفون بالغرباء، أصبحوا يخافونهم؛ فلربما أن أحد القادمين سيكون «حُرَّبي» من أنصار الشيخ.

لذا لم يكن بوسع الباقين في قراهم إلا أن يتحدثوا لآلة التسجيل بحماس بلدي: «كله تمام!!». لكنك تراهم أمامك يبلعون ريقاً جافاً حال الحديث، مُبتسمين ببلاهة كما لو أن هناك من يتلصص في أعماقهم.

وحفاظاً على سلامتهم يمضي الواحد هناك -في الجعاشن- وفي جيبه حصة جاهزة لأي «فرق» قادم سيطلبه رجال الشيخ تحت مبررات لا تنتهي، كإصلاح الطريق مثلاً، من أعمدة كهرباء، ترميم مدرسة، تجهيز مستوصف، وإلى الآن -الحمد لله- لم يُطلب منهم «فرق» لتجهيز منتخب وطني من ابناء الجعاشن للمشاركة في دورة ألعاب خليجي «20» المقرر استضافتها في اليمن العام 2010م «وما جرأ واحد يقول لأ»، سيذهب في نزهة استجمام «غصباً عن أبوه..».

وفي «الجعاشن» بمحافظة إب إلى الجنوب من العاصمة صنعاء، «الفرق» يجري على قدم وساق.

وللشيخ هناك سجن خاص «الحبلة» وله عسكر ومرافقون «أعفاط»، وله أيضاً حسب قول الأهالي مخزن سلاح زاره مؤخراً، قبل عيد الأضحى الفائت، مهندسون من معسكر خالد (إلى الغرب من تعز) ربما لغرض متعلق بأعمال الصيانة.

و«الفرق» في «الجعاشن» من الثوابت التي لا تُمس.

وللشيخ كتيبة من (6) أشخاص (نحتفظ بأسمائهم)، يتولون تقسيم وجمع جبايات ربما لا يتحمس لها الشيخ أحياناً (وأظنه كذلك) لولا أن أحدهم في كتيبة الخساسة يهمس إليه كمن ينصح: «مو رأيك يا شيخ، نفرض على العُزلة الفلانية «سُعْنة» كما شاينسوك الناس».

والـ«سُعنّة» -التي أظنها اسم الدلع لـ(حاجة صغيرة)، هي حسبما عرفت من الأهالي تعني «مليون ريال».. حاجة متواضعة جداً!!

وقياساً بكثافة السُكان في تلك القرى الطيبة، فضلاً عن كون «الجعاشن» من الدول الصناعية! فإن «سُعنّة» يتقاسمها أهالي عزلة واحدة كـ(الصَفة) مثلاً أو (رعَاش) تبدو هدية متواضعة جداً أمام هدف استراتيجي عظيم كـ(التذكر)!!

«وهو أصلاً. من يقدر ينسى تفاصيل قهر كهذه؟!».

ليطمئن مهندسو «الخساسة»، إذن. إن أحداً بعد الآن لن ينسى الشيخ، كما لن ينسوهم أيضاً.

إن رسائل تذكير كـ«السُعنّة»، تكبر، حتى تصبح يوماً ما خاتمة مؤثرة للتمرد!!.

● في ظني أن شاعراً «أحبهُ» كالشيخ محمد أحمد منصور ما كان بحاجة لفعل حماقة كتلك.

هل فعلها لأنه ليس شيخاً من اولئك المشائخ، فخ! المحظوظين بحصص من نفط ومعادن ومياه البلد!؟ ربما.

هل لجأ -بفضل فتواته -لـ(خلس) رعيته الغلابا!؟ ذلك لأن المشيخة في القاموس «الَنخيط» تشتي «زلط» لزوم النفوذ والهنجمة!!

ربما فعلها لذلك، أقول ربما وعيني -طبعاً- محشورة في تلك الزاوية القبيحة حيث التضاريس هي التي تختار قدرك طبقاً لتصنيف «إبن خلدون» الاجتماعي.

● أياً يكن، فإن إبتزاز الناس، إستغلال ضعفهم، حماقة لا تغتفر.

إن شاعراً متفرداً وبليغاً كالشيخ «منصور» أظنه قرأ كثيراً عن الجمال، الروعة، عن «فينوس» آلهة الحب العذري، وعن «عشتار» و«أفروديت» آلهتيْ الحُب والجمال عند الإغريق. فلماذا غرق في وحل، «سُعنّات» ليس بوسعها إلا أن تذكر الناس به بوصفه -للأسف- الهة لـ«الفَرق»!!. كم أنا حزين لذلك!

● لعلهُ -وهذا من حقه- ارتعب من فكرة ان الناس ستنساه، أو تخرج عن طوعه. غير أن إحساساً دافئاً تعزز لدي -عند جنازة الشيخ أحمد عبدالرحمن صبر -بأن الشيخ، أي شيخ، إنما هو شيخ بطبعه، بمواقفه، بحضوره الآمن والدافئ بين الناس.

● إن من يكتب قصائد بذاك الجمال، لايتوقع منه -غالباً- إيذاء الناس. كما أن الاحساس المُرهف والقسوة، لا يجتمعان في قلب رجل واحد.

● أحد الأهالي (60 سنة) (حَمَّلني أمانة عدم ذكر إسمه) قال: «كم لي أحلم أنفذ لغريمي عسكري من إدارة الناحية، من أي شيء حق الدولة، لكن مو جرأني؟ الشيخ لا دري شيجبسني».

ثم عرفتُ أن ذلك مفيد، إذ يحضر الغرماء إلى حضرة شيخهم مُحمَّلين بما يسمى «موقف». وهي حاجة أقل من «السُعنّة» يدفعها الغرماء (المخطئ والمصيب) هي أشبه بـ«حق الفُتَّاشة» ليلة الدُخلة في بعض مناطق من اليمن.

ومن بعد «الموقف» -طبعاً- بسم الله، يبدأ الشيخ بسماع الغرماء.

لكن (عبدالولي السبلاني) مدير الناحية قال عبر الهاتف: «لا تصدق هذا الكلام. الدولة موجودة، والناس ما تلجأ إلا لأجهزة الدولة».

على أية حال.. مثل ذلك يحدث في غالبية المشيخيات هنا في اليمن. إذ أن الدولة الإقطاعية تضع يدها في يد واحد و«تربط» البقية، هو يتحكم بشؤونهم، هو قسم الشرطة، والنيابة، والمدرسة، والمستوصف، وهو أيضاً الشاهد الوحيد على رخائهم وولائهم، وعلى ولائم رؤوسهم؛ إذ هو المعني بسحب «أبلّهم» ولو على شعر رؤوسهم للبصم في كشوفات التأييد والهتاف، وإغراق البنان -فقط- في علب حبر صناديق الإقتراع. إذ هو المعني -لحظتها أيضاً- بالتصويت نيابة عنهم!

هي مهمة غير شاقة -عموماً- بالنسبة لنظام اللادولة.

كما هي سُلم وصول لعينّات من البشر لا يسعون إلى شيء أفضل من أن يكونوا رأساً في قطيع يسوقه راع؛ أو... عبيداً تحت سطوة طاغية.

●●●

أظن الآن، أن نزهة الإستجمام كانت مُفعمة بالسعادة على ما يبدو.

أهالي «رعاش» و«الصفة» لم يُهجَّروا من ديارهم.

بأربع كلمات رد الشيخ محمد أحمد منصور عبر الهاتف: «كُله كذب.. أنا لم أشرد أحداً». وأردف بصوت لم تغب عنه -للأمانة- وداعة وسحر الشاعر: «هذه حملة ضدي من الإصلاح، لأني منعت مدرسين إصلاحيين يدرسوا الطلبة أفكارهم. هم 7 صوروا جهالهم في خيام، نشروا الصور وقالوا: الشيخ شرد الناس».

قد يكون محقاً في ذلك. السياسة في اليمن موغلة بالتفاهات. إضافة إلى أن حرب الحملة الانتخابية التي أوقد جمرها «بحنكة» الرئيس القدوة (بارك الله فيه) ضد خصومه السياسيين لم تخمد بعد، ولن تخمد إلا بعديد كوارث.

لكن الأستاذ فؤاد محمد هزام، أحد أهالي «رعاش» هاتفني أنه فار من الأتاوات، وان راتبه مقطوع منذ شهر بحجة انه حرض الناس ضد الشيخ.

يقول فؤاد: «أنا مشرد في صنعاء، وزوجتي واطفالي مشردين في العدين، رجال الشيخ طالبونا بإتاوات وعشور باسم الزكاة. نحن سلمناها للدولة، ولدينا سندات بذلك».

وأضاف: «لما رفضنا التسليم، قالوا إننا إصلاحيين، أنا مؤتمر ورقم بطاقتي المؤتمرية 663766، أنا مسكن حزبياً ضمن قواعد المؤتمر الشعبي في المركز (ب) الدائرة (103)».

وقال آخر، تخوف من ذكر اسمه، وبدا كمن يثبت صلاحه الوطني، وأحقيته بالإستقرار والعيش بهدوء، قال: «والله العظيم يا أخي إننا مؤتمر،كلنا مؤتمر». وتخيلتهُ لحظتها كمن يعيش في «ولاعة شفافة» يصرخ من داخلها: «كُلنا مؤتمر»..

مجلس النواب عموماً، معني بتشكيل لجنة محايدة للتحقيق في ملابسات الأمر.

رئيس الجمهورية معني بالإعتذار عن كل حماقات وخطاباته التي قدمت رؤية فاجعة للمستقبل، وأثبتت مجتمعاً معبأ بالكراهية والحقد، وقذفت للأمام عالما تدمره شهوة السلطة.

يمكن لنا أن نتخيل مقدار السعادة التي كان يمكن أن يشعر بها «القدوة» وهو يضع يده على أسلوب يمكنه من خلق فكر موحد ومتوازن، بدلاً عن أقصى السعادة هذه التي صنعها لأقل عدد.

لو أنه فعل ذلك ما كان سيجرؤ أحد أن يسيس مواجع الناس ولا كان الزميل سمير اليوسفي، رئيس تحرير «الجمهورية» مثلا، سيواجه إعتصام موظفيه من زملائه الصحفيين، بعنوان فج في صحيفتهم حيث يعملون: «اضربوا ما شئتم، سنصدر كل صباح»، متهماً إياهم بأنهم مجموعة مرضى نفسانيين من أحزاب المشترك!!».

ذلك كان كافياً لذبحهم. إذ القدوة أصلاً فعل ذلك ومضى غير مبالٍ بأحد.

صالحُ الآن، معني أكثر من أي وقت- بإصلاح ما أفسد، وأظنه سيكون موفقاً جداً لو أنه ينسحب من حزب المؤتمر، ويعيش فترته الرئاسية رئيساً لكل اليمنيين.

هل سيفعل ذلك؟ لا أظنه يسمع، أو بوسعه التنازل عن شيء، حتى ولو رئاسته لفصل مدرسي كانه ذاته يوم، ولتذهب البلد إلى الجحيم!!

أنا معني الآن، بالعودة إلى الجعاشن، إلى الشيخ العزيز محمد أحمد منصور. إلى الشاعر الذي ظننته يوماً «طاغور» اليمن وأنا أسمع عن هالة إنحناء ناس الجعاشن حوله حيث البقرة حق الشيه، والأرض حق الشيخ، والعسل للشيخ. كنت أظنها أقل تقديراً لروعة قصائده. كما ما زلت أعشق قصائده حتى اللحظة.

لا بأس،، سأهمس إليه الآن بأن الشعراء حسبما نعرف لا يجيدون إطلاق النار، وإذا ما أطلقوا، فإنهم لا يصيبون إلا رؤوسهم ذاتها.

أبيات من شعر الشيخ محمد أحمد منصور:

بني وطني قد سئمنا الخلاف
وحتى سئمنا حياة الركود
تعالوا لننبذ احقادنا
ونسعى لوحدة شعب سعيد
تعالوا نعمر هذي البلاد
ونبني حضارتها في السدود
ونمضي جميعاً لأهدافنا
بلا سيد بيننا أو مسود

التغيير الحكومي كمخرج من مآزق السلطة

سعيد ثابت سعيد

نفى عبد القادر باجمال رئيس الوزراء بشدة ما تناقلته بعض الأوساط السياسية مؤخرا عن أنه بصدد الاستقالة من رئاسة الوزراء. واعتبر ذلك إشاعات لا أساس لها من الصحة. وانتقد باجمال من مقر إقامته في العاصمة البريطانية لندن التي أجرى فيها فحوصات أولية في مستشفى(كرومويل) قبل أن ينتقل إلى مستشفى (هارفيل) بعد أن أنهى المرحلة الأولى من العلاج بعملية سريعة تتعلق بوظائف القلب يوم الاثنين قبل الماضي تكللت بالنجاح الكامل، بنبرة من الغضب من وصفهم بأنهم "يعيشون أحلام اليقظة بهدف المساس بوحدة القيادة السياسية من خلال توظيف المرض الذي يمكن أن يتعرض له أي إنسان". وقال: "من المؤسف أن تستغل بعض الأطراف السياسية والإعلامية ما يمكن أن يصيب أي إنسان من عارض صحي هو من طبائع الحياة البشرية وتوظفه بطريقة تسيء للشخص نفسه من ناحية وتشكك في الأقدار الإلهية من ناحية أخرى".

وشدد رئيس الوزراء على التأكيد على تواصله الدائم مع الرئيس علي عبد الله صالح، وبتواصله اليومي بمكتبه وبالوزراء وبقيادة الحزب الحاكم، الذي يتولى أمانته. وقال: "إني أواصل العلاج لبعض الجوانب الصحية الأخرى حيث الوضع الصحي يسير إلى الأفضل ولا مخاطر صحية حقيقية والحمد لله".

وأوضح باجمال أنه قد تابع باستغراب شديد "هذا اللغط الغريب الذي يدور حول وجودي في المملكة المتحدة لتلقي العلاج من حالة صحية عارضة تعرضت لها في القلب قبل سفري إلى سوريا لترؤس الجانب اليمني في أعمال اللجنة العليا اليمنية السورية". واختتم تصريحه بتاكيده أنه سيعود "لمواصلة العمل ولا شيء غير ذلك بعد إنهاء العلاج ومواصلة المسيرة".

جاء تصريح رئيس الوزراء بعد تسريب معلومات صحفية عن سفر مفاجئ إلى لندن بعد انتهاء جولة مباحثات اللجنة اليمنية السورية العليا بدمشق، وأن حكومته تتحرك في أداء مهامها في الوقت الضائع، وأن قرار الإقالة وتشكيل حكومة جديدة هي مسألة وقت ليس إلا. ورغم أن ثمة تأكيدات على تعرض باجمال لعارض صحي قبل مغادرته صنعاء إلى دمشق على خلفية نقاش ساخن مع وزير يمني حول بعض القضايا الاقتصادية الملتهبة، فإن المعلومات المتوفرة حتى الآن تشير إلى وجود توجه جدي لتشكيل حكومة جديدة قبل انعقاد مؤتمر استكشاف فرص الاستثمار في اليمن الذي كان مقررا انعقاده في 6 فبراير الماضي وتأجل إلى أبريل بناء على رغبة مجلس التعاون الخليجي بحجة عدم اكتمال الاستعدادات الخاصة بنجاح المؤتمر.

شروط المانحين

وتفيد المعلومات أن مؤتمر المانحين الذي انعقد في العاصمة البريطانية نهاية العام الماضي وحصلت اليمن بموجبه على أربعة مليارات ومائتي مليون دولار من دول الخليج تحت ضغط الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، على الرغم من تململ عدد من دول الخليج بسبب ما يعتقدونه من أن صنعاء غير مؤهلة للاستفادة من المنح والمساعدات والقروض نتيجة خلل في الآليات الخاصة بالاستثمار ونتيجة عدم وجود حكومة تكنوقراط حقيقية.

ولاحظ مراقبون أن مؤتمر المانحين لم يرأسه كما هو معتاد رئيس الحكومة باجمال هذه المرة وإنما كان رئيس الجمهورية على رأس الوفد اليمني ليؤكد الجدية والاهتمام بهكذا مؤتمر وليقدم التزامات بتنفيذ مصفوفة الإصلاحات المطلوبة من اليمن أبرز عناوينها تشكيل هيئة مستقلة لمكافحة الفساد تضم شخصيات من خارج مؤسسة الحكم، وإنجاز قانون الذمة المالية، وتشكيل مجلس للقضاء الأعلى برئاسة شخصية قانونية منفصلة عن رئاسة الجمهورية، وإعادة النظر في البيئة القانونية للاستثمار. ويذهب مراقبون إلى أن غياب باجمال عن حضور مؤتمر المانحين هو إشارة إلى أن "حكومة مرحلة الاستفادة من نتائج المؤتمر الدولي للمانحين" لن يكون باجمال مسؤولا عنها. وتعزز هذا الانطباع أكثر مع قرار تأجيل انعقاد مؤتمر استكشاف فرص الاستثمار الخليجي ثم تسريب معلومات عن تشكيل حكومي جديد. وجاء التسريب بواسطة وسائل إعلام الحزب الحاكم هذه المرة، ثم سرعان ما نفى مصدر مسؤول تلك الأنباء، بل وراح يوزع اتهامات بالجملة ضد المعارضة رغم أن أنباء التشكيل الحكومي لم تصدر عن وسائل إعلام المعارضة، ما دفع مراقبين إلى اعتبار أن النفي جاء على خلفية امتعاض من تسرع مصادر حكومية في تسريب تلك الأنباء قبل أن تأتي من خلال القنوات الرسمية المعروفة هنا بالرئاسة.

مسألة وقت

وبحسب مسؤول حكومي فإن تشكيل حكومة جديدة هي مسألة وقت لاسيما في ظل رغبة من المانحين بوجود حكومة تكنوقراط قادرة على الاستفادة من المبالغ التي تعهدت تلك الدول بدفعها لليمن. ويشير المسؤول بهذا الخصوص إلى المليار دولار الذي استطاع الرئيس صالح الحصول عليه كقروض ميسرة من الصين أثناء زيارته الأخيرة وعدم استفادة الحكومة منها لدرجة أن الفوائد تراكمت لتصبح 6 في المائة تقريبا وهو ما سيرفض البرلمان الموافقة عليه لأن الحد الأدنى من الفوائد المسموح بالتصويت عليها ينبغي أن لا تتجاوز 4 في المائة.وتتعلل بعض دول الخليج في عدم التزامها بالإيفاء بتعهداتها لليمن بحجج كثيرة، لكن أبرزها تلك الحجة التي تقول: إن الحكومات اليمنية عاجزة عن الاستفادة من القروض والمساعدات نتيجة الفساد وتفشي ظاهرة الصراعات الحزبية.

وتؤكد مصادر سياسية أن معظم دول الخليج كانت لا ترغب بدفع مساعدات وقروض لليمن لولا الضغوط التي مارستها واشنطن وعدد من دول الاتحاد الأوروبي التي ترى أهمية إدماج اليمن في المنظومة الخليجية لتحقيق قدر من التوازن السياسي ولتصليب موقف المنظومة الخليجية في وجه ما تعتبره تلك الدول تحديات التوسع الإيراني في المنطقة، وتجفيف ينابيع ما تصفه بالإرهاب.

وينبني هذا التصور على اعتبار أن وجود دولة مثل اليمن محاذية للمنظومة الخليجية تعاني من مشكلات اقتصادية واجتماعية تسمح بأن تقوم بدور المزود للعناصر المزعجة للإدارة الأمريكية في المنطقة. ولذلك فقد جاءت المساعدات والقروض الخليجية الميسرة دون المتوقع، فقد كان مطلوبا دفع ثمانية مليارات دولار لكن المبلغ المتعهد بدفعه من الخليج وبعض الصناديق العربية ومن عدد قليل من دول أوروبية لم يكد يصل إلى الأربعة مليارات ونصف المليار دولار.

مؤشرات أولية

وتشير بعض التقارير إلى أن الرئيس صالح يواجه تحدا آخر إلى جانب المطالب الخارجية، ويتعلق الأمر بتنفيذ برنامجه الانتخابي الذي فاز على قاعدته في الانتخابات الرئاسية التي جرت في سبتمبر الماضي، هذا التحدي الداخلي أبرز معالمه الوصول بالمواطنين إلى قدر من الاستقرار الاقتصادي وتحقيق الأمن وتوفير بيئة مستقرة للاستثمار من خلال تحجيم نفوذ مراكز القوى في البلاد، وتصحيح أوضاع القضاء والإعلام والاستثمار، وتحسين المستوى المعيشي. والمؤشرات الأولية التي يمكن استخلاصها منذ انقشاع غبار المعركة الانتخابية الرئاسية تبين أن الحكومة الحالية لم تستطع تحقيق الحد الأدنى مما ورد في البرنامج الانتخابي الرئاسي، بل العكس هو الذي حدث، إذ شهدت البلاد ارتفاعا غير مسبوق في أسعار السلع الضرورية، الأمر الذي أثار الاستياء والامتعاض في أوساط المواطنين، واستغلت المعارضة الوضع لتاكيد أطروحتها بعدم جدوى الرهان على حكومة حزب المؤتمر الشعبي الحاكم. وقد تحدى أحد قيادات المعارضة رئيس الجمهورية أن يخفض سعر البيضة، وهو ما أزعج الرئيس وأركان حكمه، وأعلن مصدر مسؤول يومها أن الرئيس ليس مسؤولا عن تخفيض أسعار سلع ترتفع عالميا، لكن سرعان ما عقد الرئيس صالح اجتماعا حكوميا وشدد على أعضاء الحكومة ضرورة تحسين الأوضاع المعيشية للمواطن، واتخذ الاجتماع جملة قرارات أهمها عودة الأسعار إلى ما قبل سبتمبر قبل إجراء الانتخابات الرئاسية، وانخفضت أسعار بعض السلع منها سعر البيضة من 25 ريالا إلى 20 ريالا، لكن لهيب الأسعار ظل يحيل معيشة المواطن المحدود الدخل إلى جحيم دائم. إضافة إلى حالة التنافر وعدم الانسجام بين وزارات وأخرى داخل الحكومة الحالية، ومن جهة أخرى، بين هذه الوزارات ورئاسة الوزراء.

الحرب الثالثة

وجاءت الحرب الثالثة في محافظة صعدة لتضيف عبئا جديدا على الحكومة المكدودة التي ما كادت تبسط سيطرتها على الأوضاع العسكرية في مناطق صعدة في فبراير العام الماضي إثر الإعلان عن اتفاق مبادئ بينها وبين مجموعة أنصار عبد الملك الحوثي، حتى تفجرت الحرب الشهر الفائت على إثر حوادث فردية ومحدودة لكنها تسارعت بصورة غير متوقعة كانت حادثة قيام أتباع الحوثي بتهديد سبع أسر يمنية من أتباع الديانة اليهودية المقيمين في منطقة آل سالم بصعدة وطردهم إلى مركز المحافظة تحت ذريعة ارتكابهم أعمالاً غير أخلاقية، القشة التي قصمت ظهر الهدنة الهشة بين الجيش اليمني والمجموعات المسلحة الحوثية، وسرعان ما انفجرت الحرب لتخلف عشرات القتلى ومئات الجرحى وملايين الدولارات كخسائر مادية في مواجهة تتداخل فيها عوامل كثيرة مذهبية وإقليمية وسياسية.

بات الوضع العام في البلاد في ظل التحدي الداخلي المتعاظم والمطالب الخارجية من الجهات المانحة يبحث عن مخرج حقيقي من مأزقه الراهن. ويكاد يجمع المراقبون على أن المخرج الوحيد من هذه الأزمة لن يكون إلا عبر بوابة التغيير الحكومي الذي تشير كل المعلومات إلى أن موعد فتح مصراعيه قد دنى وربما لن يزيد على بضعة أسابيع.

مجرد فكرة

أحمـد الظامـري
aldamery@hotmail.com

الجعشني أيضاً يمني

هل هناك أحد فوق القانون مهما بلغ نفوذه القبلي والسياسي؟! وهل جميع المواطنين اليمنيين سواسية كما يقول الدستور؟!

قبل أيام تظاهر اكثر من ثلاثمائة من ابناء منطقة الجعاشن -لواء إب، أمام مجلس النواب مطالبين الدولة بحمايتهم من شيخ حول حياتهم إلى جحيم واختزل كل وزارات الدولة ومصالحها في ذاته فهو مصلحة الواجبات وهو وزارة الداخلية وهو مصلحة الطرقات، يفرض على الناس (الغلابا) قانونه بقوة وجبروت عساكره.. يأمر فيطاع ويزمجر فيخاف منه كل من لا حول له ولا قوة. والغريب في أمر هذا الشيخ أنه يذكرني بمسلسل الجزار الشاعر.

لا أجد سبباً واحداً لتخلي الدولة (طواعية) عن دورها في حماية الناس وفرض سلطة النظام والقانون، إلا القول ان الوقت قد حان لتقييم تجربة الحكم المحلي. فهناك محافظون ليسوا أهلاً للمسؤولية الملقاة على عاتقهم ولا يتمتعون بالكفاءة الادارية. وفي ظل تواجد مثل هؤلاء على رأس السلطة المحلية تبرز بعض الوجاهات والمشايخ التي تسيء للدولة وتستغل هذا الضعف أسوأ استغلال.

سمعت روايات عجيبة من أهالي الجعاشن. أحدهم قال لي إن والده عاد من رحلة اغتراب استغرقت خمس سنوات في إحدى دول الخليج، وقبل أن تهنأ هذه الأسرة بمجيء الأب فوجئوا بعساكر الشيخ في الصباح الباكر يطلبون «فَرْق» الاغتراب، فأعطاهم ساعة ثمينة كانت في معصمه. وذكرتني هذه الحكاية بأفلام الفتوات التي كتبها الروائي الراحل نجيب محفوظ.

قرأت تبريرات الشيخ التي ساقها لأحد المواقع الالكترونية والتي قال فيها إن أحد أحزاب المعارضة ويقصد «الاصلاح» قد هوَّل من هذه المشكلة، وأن هذا الحزب سعى لتشويه صورته. لكني أتحدث عن المساحة التي تتركها الدولة لبعض المشايخ والتي تتقاطع مع حقوق المواطنة المتساوية والهامش الذي تلعب فيه بعض الوجاهات لإضعاف هيبة الدولة.

وحقيقة ودون أي تردد أقول: قد يكون هناك استغلال سياسي لبعض القضايا التي تبرزها مختلف وسائل الاعلام من حين لآخر، لكن ثمة يقين أن هناك انتهاكات في أماكن متفرقة من هذا الوطن أبطالها وجاهات ومشايخ لم يجدوا دولة تقول لهم ثلث الثلاثة كام.

●●●

آخر «زبجة» لأهل ذمار عن ارتفاع الأسعار: بيضة وسندوتش بدلاً عن سندوتش بالبيض، على اعتبار أن سعر البيضة أصبح أغلى من سعر الروتي ثم أن صغر حجم الروتي يمكن من وضع الروتي داخل البيضة.

هل تعود اليمن للشمولية؟!

عبدالبـاري طاهـر

اليمن قريب عهد بفكر الديكتاتورية والشمولية. فإذا كانت ثورة سبتمبر قد انتصرت ضد نظام ثيوقراطي قروسطي، إلا أن دساتيرها كلها، وبالأخص الدستور الدائم 1964م ودستور 1970، نصت على تحريم الحزبية، واعتبرتها «خيانة وطنية».

وفي الجنوب فإن تنظيم الجبهة القومية الذي قاد الكفاح المسلح ضد الاحتلال البريطاني، وحقق الاستقلال 1967 أقام نظام الحزب الواحد، وألغى الاتجاهات الأخرى أو استوعبها داخله كـ«أداة ثورية»، وحزب قائدٍ وحيد.

وألغى النظام الثوري عقوداً زاهية من العمل السياسي الديمقراطي، وتجربة التعددية الحزبية والنقابية، وتقاليد صحفية راقية، ليتماهى النظامان في عدن وصنعاء مع اختلاف لغتيهما ومشاربهما. لقد كانت الشرعية الثورية قاسماً مشتركاً بينهما.

كانت الوحدة في جانب مهم عودة إلى التجربة الليبرالية التي شهدتها عدن في الأربعينيات والخمسينات وشطرا من الستينات. والأهم أن التعددية السياسية والحزبية قد مثلت المدماك الذي قامت به وعليه دولة الوحدة. وما كان بالمستطاع قيام هذه الوحدة بدون الاعتراف بالحزبية وبالاختلاف والتنوع والتعدد. كانت الديمقراطية وسيلة وغاية في آن أو هكذا بدت حينها. فعبر الحوار السلمي الديمقراطي قامت دولة «الجمهورية اليمنية» باندماج طوعي لنظامين سياسيين كانا مختلفين بل متقاتلين. وكان لقيام الوحدة صدى عميق في مختلف المستويات العربية والدولية، وتبوأت اليمن مركز الصدارة لانجازها حلماً عجزت كل البلاد العربية عن انجازه.

كانت حرب 1994 تعبيراً دامياً عن فشل ركني الوحدة السلمية: المؤتمر والاشتراكي، في استمرار الشراكة. فربما داعب خيال بعض قيادة الاشتراكي العودة «غير الحميدة» إلى وضع ما قبل الـ22 من مايو 1990 في حين كانت قيادة المؤتمر تعد العدة للحرب، وتريدها وحدة معمدة بالدم.

والحقيقة أن الصراعات الداخلية، والتعقيدات الآتية من طبيعة النظام غير الديمقراطي، وتداخل التعقيدات والصراعات الداخلية بالمحيط، وتركة ما بعد حرب الخليج الثانية، وحسابات ثأرية وجهوية وحتى عشائرية، قد ساعدت على إشعال فتيل الحرب الكريهة.

لقد انتصرت الوحدة بشروط القوة والغلبة وهي الصيغة الحاكمة في الشرعية العربية كلها، ثورية كانت أم محافظة.

بعد الحرب جرى تعديل الدستور للاسوأ طبعاً.

حافظت اليمن على هامش محدود للحريات الصحفية وللتعددية السياسية والحزبية. ولكن الهامش لم يعد معطى من معطيات التوازن العسكري والسياسي بين المؤتمر والاشتراكي. ومع تزايد الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وانفراد صالح وحزب المؤتمر بالحكم، بعد إقصاء الاشتراكي بالحرب، وإبعاد الإصلاح - حليف المؤتمر في الحرب- جرى تحجيم الأحزاب السياسية، وتلجيم الحريات الصحفية، بالجرجرة إلى المحاكم، والأحكام الجائرة، واستنساخ الصحف، وإصدار صحف لا همَّ لها إلا تعقيد الحياة السياسية، وإفساد الحريات الصحفية والإساءة البالغة إليها.

استأثر صالح والمؤتمر الشعبي بالسلطة. وممارساته اللاديمقراطية دفعت بألوان الطيف السياسي إلى التكتل في تجمع سياسي (اللقاء المشترك) ضم التجمع اليمني للإصلاح والحزب الاشتراكي اليمني والتنظيم الوحدوي الناصري واتحاد القوى الشعبية وحزب الحق. ولعب الشهيد جار الله عمر دور البطولة في تكوين هذا التجمع، وربما دفع حياته ثمناً لهذا «اللقاء!».

حققت المعارضة اليمنية نجاحاً مبهراً في إذابة الجليد بين قواعدها خصوصاً بين الاشتراكي والإصلاح، الحزبين اللذين كانا يصمان بعضهما بالخيانة والكفر.

مع بدء التحضير للانتخابات الرئاسية والمحلية بدأت المعركة السياسية تتخذ أبعاداً أكثر سخونة واصطفافاً.

كان الائتلاف نفسه انتصاراً سياسياً لافتاً تحققه المعارضة. ولا ينتقص من هذا الانتصار سوى القراءة الخاطفة لمزاج الشارع وتعقيد الحياة في بلد يهمه استقرار الأمن والسلام أكثر من لقمة الخبز.

اتسم الرهان على الانتخابات بالمبالغة، وعدم الدقة. وهو ما ترك ويترك آثاراً سلبية على السلطة والمعارضة معاً. فالمعارضة التي ضمت ألوان الطيف السياسي رأت في نجاح الرئيس صالح بنسبة أكثر من 70٪ من أصوات الناخبين. واكتساح المؤتمر الشعبي للمحليات، خسارة لا تعوض، أصابتها بالانكسار وحالة من اليأس. في حين قرأ الرئيس صالح وحزبه في النتيجة مصادقة على برنامجه وسياساته. وأكثر من ذلك أن صالح ربما قرأ فيها تفويضاً مطلقاً للحكم وتأميناً وتزكية لكل سياساته بما فيها الاستبداد والفساد.

خروج المؤتمر منتصراً، وبنسبة كبيرة لم تكن متوقعة، كان له أثر السحر على سلوك قيادته. فهو لم يكتف بالتخلي عن وعده بمحاربة الفساد، وإجراء إصلاح شامل في سياساته العامة، وإنما راح يضيق الخناق على المعارضة السياسية التي خرجت «دائخة» من المعركة الانتخابية. وبدى اكثر ميلاً إلى تشديد قبضته على مفاصل السلطة، وتهميش الحياة السياسية، وإضعاف مؤسسات المجتمع المدني.

لا شك أن فوز المؤتمر له أثر كبير على جنوح هذا التنظيم للاستئثار ومصادرة الحريات بعد ان استوعبته إدارة الحكم، بما فيها الجيش والأمن وتحالف مصالح واسع يضم التجار وشيوخ قبائل والآتين من الاتجاهات السياسية المختلفة، وهناك اطراف عديدة في قيادات بعض الأحزاب المعارضة ربما كانت أكثر ميلاً للمؤتمر الشعبي العام، ولصالح تحديداً. وقد تُفضل هذه القيادات المشارَكة، وبعضها مشارك فعلاً، وبعضها يحصل على مكاسب معينة وهي إضافة إلى ذلك ليست مخلصة للتعددية السياسية والحزبية، وليست مع التطور الديمقراطي بمعناه الأبعد. ولعل في إجابة الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر لصحيفة «الشرق الأوسط» في عدد السبت 23 ديسمبر ما يشير بأصابع ضوئية إلى هذا المنحنى: «علاقتنا بالمؤتمر تاريخية ومتينة وعلاقاتنا بالمشترك استدعتها الظروف». وقد وقف الشيخان: الأحمر والزنداني، في منطقة أعراف في الانتخابات.

إن الصعوبات وتزايد الفساد والفقر، والعجز عن حل معضلات التنمية، واشتداد الغضب الشعبي، يضاعف هو الآخر أو يستدعي الإيغال في القمع والكبت ومصادرة الحريات. والواقع أن المحيط العربي يغري بالارتداد عن النهج الديمقراطي والإصلاح من أي نوع. فما يجري في العراق ولبنان وفلسطين والسودان ومصر والصومال يبعث الخوف في نفوس المواطنين. ويجيد الحكم اللعب والتلويح بفزاعة «الفتنة» لإسكات أي صوت معارض أو داع للإصلاح.

وقد لعبت ورقة الفتنة دوراً مشهوداً في انتصار المؤتمر. ويدفع الوضع الدولي المتفلت والخطر، خصوصاً الفشل الأمريكي في العراق، إلى تقوية عضلات الدكتاتورية والشمولية بأسوأ معانيها، سواءً في المركز أم في الأطراف. فاليمن - حليفة أمريكا في مكافحة الإرهاب- من حقها إلغاء الهامش المعلول أصلاً.

اليمـن صديـق الصوماليين

قصة الدور اليمني الناقص في الصومال

أحمـد الزرقـة

يثير وصول شيخ شريف محمد -رئيس مجلس شورى المحاكم في الصومال- إلى صنعاء وتفضيله اللجوء السياسي فيها، الكثير من علامات الاستفهام عن حقيقة الدور اليمني في الصومال خاصة بعد رفض الاول عرضاً كينياً بالبقاء في أراضيها وممارسة نشاطه من هناك لكنه فضل الانتقال إلى صنعاء التي قدمت له عرضاً بالإقامة فيها دون شرط أو قيد. شريف تجاوب مع ذلك العرض سريعاً وحزم أمتعته هرباً من الضغوط التي كانت تمارسها ضده الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مطالبتها له عبر سفيرها في نيروبي بالتخلي عن المحاكم التي يرأسها والتي يعد من أبرز مؤسسيها إلى جانب طاهر عويس الذي تتهمه أمريكا بأنه يمثل القاعدة في الصومال وأنه التقى بابن لادن ثلاث مرات لكن دون أن تقدم دليلاً مادياً على ذلك. ويدرك شيخ شريف أنه في صنعاء سيكون أقرب إلى مقديشو وأن مطار صنعاء يبدو أقرب سياسياً لمقديشو ورئيس حكومتها الانتقالية الذي يرتبط بعلاقات ود واضحة مع الرئيس صالح الذي يمتلك خطوط تواصل مع جميع الاطراف المتصارعة في الصومال بدليل مشاركة اليمن في جميع الحوارات التي دارت بين الفصائل الصومالية منذ سقوط نظام سياد بري عام 1991م، كما أن اليمن استضافت خلال العام الماضي مؤتمري مصالحة بين الفصائل الصومالية. وتبدو صنعاء أكثر مصداقية من دول محيط الصومال والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بل وحتى الجامعة العربية من أجل حل المسألة الصومالية التي طال سكوت المجتمع الدولي عنها. وتتحمل اليمن بصبر عجيب المشاكل الناجمة عن تدفق آلاف الصوماليين على شواطئه. وتتميز اليمن عن دول الجوار الصومالي بأنها ليست ضمن الصراعات الاقليمية هناك ولم تتورط بشكل مباشر في تلك النزاعات. على العكس من دولة أثيوبيا التي خاضت ثلاث حروب مع الصومال، ايام حكم سياد بري على اقليم اوجادين المتنازع عليه والذي ضمته اثيوبيا إليها عقب استقلالها، أو كينيا التي إقتطعت إقليم (إن. إف. دي)، أو جيبوتي التي كانت تعرف بالصومال الفرنسي ولم تتورط في الصومال مثل الولايات المتحدة الامريكية التي دخلت قواتها إليه عام 1993م تحت مسمى إعادة الامل وانسحبت بعد مقتل عدد من جنودها على يد قوات الجنرال محمد فارح عيديد الذي تحالف مع الإسلاميين حينها لإخراج القوات الأمريكية من الصومال.

واليمن تفهم جيدا طبيعة الصراع في الصومال بسبب تشابه البنية القبلية بينهما وتلك النقطة التي لم تدركها الولايات المتحدة الامريكية عندما تدخلت في الصومال. ويبدو الدور اليمني واضحاً وجلياً للعيان إذا أدركنا أن اليمن كانت حاضرة في مؤتمر المصالحة الذي استضافته مدينة "عرت" في جيبوتي عام 2000م والذي استمر لمدة ستة أشهر وانتهى بتنصيب الرئيس عبد القاسم صلاد رئيساً للحكومة الانتقالية وهي الفعالية التي حضرها الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ودعا خلالها الأطراف والفصائل الصومالية لإنهاء سنوات الاقتتال بينهم، وأبدى إستعداده لدعم تلك الحكومة التي لم تستمر طويلاً ليدخل الصوماليون مؤتمر مصالحة خلال 2002 - 2004 في نيروبي والذي أسفر عن تنصيب الرئيس عبد الله يوسف رئيساً للحكومة الفيدرالية الانتقالية. وكان مندوب اليمن حينها والسفير الحالي في الصومال أحمد حميد عمر موجوداً في تلك المحادثات وممثلاً لليمن. وفي القمة العربية التي عقدت في الجزائر مطلع عام 2005م تبنت اليمن طرح الملف الصومالي ضمن جدول إجتماعات القمة ونجحت اليمن في الخروج بتوصية تنص على دعم حكومة عبد الله يوسف بمبلغ ستة وعشرين مليون دولار تتقاسم دفعها الدول العربية وسلمت اليمن مبلغ 500 الف دولار هي حصتها من تلك المعونة وإلى اليوم لم تقدم الدول العربية.

منتصف العام الماضي إتهمت الولايات المتحدة الامريكية اليمن بخرق قرار مجلس الامن الذي ينص على عدم تزويد الفصائل الصومالية بالأسلحة وهو ما نفته اليمن على لسان وزير خارجيتها الدكتور أبو بكر القربي الذي قال ان اليمن لم تخرق ذلك القرار بل قامت بتزويد قوات وزارة الداخلية الصومالية بعدد من الأسلحة الشخصية والملابس العسكرية بهدف مساعدة الحكومة الصومالية على إرساء دعائم الأمن في العاصمة مقديشو.

وبحسب مراقبين فإن الدور اليمني أثار حفيظة الجانب الامريكي بسبب فشله في إقامة أي علاقة مع الاطراف الصومالية وفشل تحالف امراء الحرب الذين دعمتهم في تأسيس تحالف السلام ومكافحة الحرب، الذي قام به أمراء الحرب في نوفمبر 2005م وهو التحالف الذي دعمته أمريكا والاتحاد الاوروبي والذي كان عدد من قادته هم أعضاء في الحكومة الانتقالية لكنهم منو بهزائم كبيرة أمام قوات المحاكم التي تمكنت من طردهم من العاصمة وبالتالي من إنهاء ذلك التحالف.

كما أن الموقف الامريكي من الدور اليمني كان يهدف من أجل الضغط على الحكومة اليمنية لتدلي بالمعلومات التي تمتلكها عن الصراع في الصومال إلى معرفة أخطائهم في الصومال. وهو ما قاله لي في مقديشو حسين عيديد الذي كان نائباً لرئيس الوزراء وزيراً للداخلية، من أن الأمريكان إستفادوا من تجربة اليمن في تعاملهم مع الصومال بعد أن جلسوا مع المسؤولين اليمنيين.

يقول العديد من المسؤولين الصوماليين الذين إلتقيت بهم في مقديشو إن الرئيس اليمني يفهم الوضع في الصومال وأنه على معرفة دقيقة بأدق التفاصيل هناك ويعرف جيداً القبائل والعشائر الصومالية ويعرف انتماءات الزعماء السياسيين القبلية هناك. وبحسب الرئيس عبد الله يوسف فإن الرئيس صالح يتابع دوماً أدق التفاصيل والتطورات في الساحة الصومالية. ذلك الاهتمام اليمني بالوضع في الصومال جعل اليمن تعين سفيراً لها بداية عام 2006م وهو على دراية تامة بالملف الصومالي الذي كان مسؤولاً عنه في وزارة الخارجية لما يزيد على عشر سنوات وله علاقات جيدة مع جميع الاطراف في الصومال. وتوجت اليمن علاقتها تلك بافتتاح سفارتها في العاصمة مقديشو منتصف شهر يناير الماضي كأول سفارة عربية وأجنبية هناك منذ سقوط الدولة منذ عقد ونصف. وقد عبر العديد من الصوماليين عن سعادتهم بافتتاح السفارة وعدوه دليلاً على استقرار الأوضاع في مقديشو ومقدمة لعودة المزيد من السفارات ودليلا على نجاح الحكومة الانتقالية في فرض سيطرتها على العاصمة مقديشو.

وبحسب معطيات الواقع فإن اليمن تمتلك فرصة ثمينة للقام بدور أكبر في الملف الصومالي أساسه ترحيب جميع الأطراف الصومالية بالمبادرات اليمنية. حيث عبر الرئيس عبدالله يوسف عن تطلعه لمشاركة قوات يمنية في عملية حفظ السلام في بلاده في حال تمكنت من ذلك وهو الأمر الذي لا ترى فيه صنعاء ضرورة في الوقت الحالي حيث تفضل البقاء في خانة الراعي لجميع الأطراف مع تأكيدها على دعم الحكومة المنتخبة.

ويثمن الصوماليون عالياً وقوف اليمن إلى جانب بلادهم خلال سنوات الصراع التي عصفت بالصومال ونتج عنها تشريد ما يزيد على اربعة ملايين صومالي تستضيف اليمن حوالي نصف مليون نازح بل ولا يتحرج المسئولون هناك من التباهي بعلاقتهم باليمن والاعتزاز بجذورهم الممتدة إليه.

الجانب الأمريكي تنبه مؤخرا لأهمية اليمن كلاعب سياسي هام في الصومال وهو ما جعل نائبة وزيرة الخارجية للشؤون الأفريقية تزور عدن يناير الماضي وتحضر لقاء المصالحة الذي نجم عنه الاتفاق على إجراء لقاء بين المؤسستين التشريعة والتنفيذية والاتفاق على ان يتم اللقاء في مدينة بيدوا المقر الموقت للحكومة الانتقالية والبرلمان الصومالي، وهو اول لقاء يعقد منذ اكثرمن عشرة شهور بين المؤسستين ومنذ بسط المحاكم الاسلامية سيطرتها على مقديشو. وأثنت على الدور اليمني خلال لقائها الرئيس صالح مؤكدة في الوقت ذاته على اهمية استمرار اليمن في دعم جهود إحلال السلام ورعاية الحوار بين الفصائل الصومالية. جاء بعدها إعلان اليمن عن وصول حوالي أربعين شخصية من قيادات الصف الثاني في المحاكم ومن وصفتهم بالمعتدلين ولم يبد الجانب الامريكي او الحكومة الصومالية أي إمتعاض من الترحيب اليمني بهم.

ويأتي وصول شيخ شريف أحمد على صنعاء ليؤكد أن اليمن على أعتاب فتح جولة جديدة من الحوار بين الحكومة الصومالية الانتقالية والمعتدلين من قادة المحاكم خاصة بعد إعلان الرئيس عبد الله يوسف عن استعداد حكومته للتحاور مع المعتدلين من قادة المحاكم. وبحسب الوصف الأمريكي لشيخ شريف أحمد فإنه من القادة المعتدلين في المحاكم الإسلامية ويبقى الحوار معه مطلباً أمريكيا على عبد الله يوسف أن يستجيب له. ويُعرف عن شيخ شريف أحمد أنه شخصية لها شعبيتها وسط قبيلة الهوية التي تحكمت في مصير الصومال وأشعلت العديد من الحروب في الصومال وينتمي لها غالبية قيادات المحاكم الاسلامية وعدد كبير من أمراء الحرب.

ويبقى السؤال الاكثر أهمية هو: هل تنجح اليمن في تقريب وجهات النظر بين يوسف وشريف؟ وهل يقبل رئيس مجلس شورى المحاكم دخول المفاوضات مع الحكومة بعيدا عن قادة المحاكم الآخرين وعلى الاخص رجل المحاكم القوي حسن طاهر عويس؟ أم أنه سيشترط ان يتم التفاوض والتصالح مع المحاكم كتنظيم سياسي وبالتالي تدخل المحاكم كطرف في عملية المصالحة؟ هذا ما ستكشفه الايام المقبلة.

"لا تنسينا!"..

إلهـام مانـع
elham.thomas@hispeed.ch

"لا تنسينا!"..
كم مرة قيلت لي هذه الجملة؟
ثلاث مرات.

قالها لي عراقيون وعراقيات التقيتهم صدفة خلال زيارتي الأخيرة إلى اليمن.
قالها لي من حدثني في مكتبة دار القلم، أو من استوقفني أمام بلدية صنعاء، أو من زارتني مرحبة بقدومي وفي يدها حلوى عراقية.

عراقيون وعراقيات، من خيرة العقول، دفعتهم الحرب دفعاً إلى مغادرة بلادهم. شردتهم.

"لا تنسينا!"

ذكّرتني الجملة بعبارة أخرى قيلت للصحافي السويسري كريستوف بلات، الذي زار العراق قبل الغزو الأمريكي لها، واتخذها عنواناً لمقالة له نشرتها صحيفةNZZ am Sonntag الأسبوعية الناطقة باللغة الألمانية، في فبراير 2003. "اذكروا العراقيين بالخير!". تلك كانت العبارة التي احتفظ بها من زيارته، وعبر عنها بصدق في مقاله.

هل نذكرهم بالخير اليوم؟ أم نسيناهم؟

دعوني أصوغ السؤال بطريقة أخرى: هل لاحظتم ما يجري حولنا في العالم العربي اليوم؟
إذا لم تلاحظوا أنصحكم بالانتباه:

من قبل قيل لنا إننا مسلمون، أو بالأحرى أن ديانتنا الإسلام (لن أدخل الآن في نقاش حول مفهوم الهوية، فأنتم تعرفون أن الهوية لدي هي الإنسان، لكن هذا موضوع آخر). وعندما قيل لنا ذلك، لم ننتبه كثيراً إلى التفاصيل.
ديانتنا هي الإسلام، وأركانها خمسة، أليس كذلك؟
ليس فعلاً. فالسؤال الذي نطرحه اليوم بلا مواربة: إلى أي مذهب تنتمي؟
هل أنت سني أم شيعي؟ إلى أية طائفة تنتمي؟

أصبح هذا هو السؤال!
هل لاحظتم ذلك؟ هل لاحظتم كيف تحولت الصحف الرسمية السعودية والمصرية إلى منابر للدفاع عن المذهب السني؟ أو كيف أصبح الشيخ يوسف القرضاوي يخصص خطب الجمعة التي يلقيها من قطر لتمجيد صحابة الرسول ثم يغمز بمن "يشتمونه"؟ هل لاحظتم كيف أصبح الحديث اليوم عن الخوف من "التشيع" في البلدان "السنية"؟

أخشى أيها الأعزاء أننا تحولنا من جديد إلى مخالب في معركةٍ ليست معركتنا.

خلال الحرب الباردة جندت المملكة السعودية مقدراتها الوهابية لمواجهة المد الشيوعي. وكانت الحصيلة: الأفغان العرب، ومد الإسلام السياسي الذي نعايش واقعه مراً اليوم.
حدث ذلك بالتعاون مع الولايات المتحدة.

اليوم تقف الولايات المتحدة في مواجهة مع إيران الشيعية.
مواجهة سياسية.
لا أزعم أني أدعم إيران فيها.
على العكس من ذلك.
فموقفي مبدأي حاسم ضد مفهوم الدولة الدينية، إيرانية كانت أم سعودية.

لكن المشكلة أن الولايات المتحدة في مواجهتها مع إيران، وبسبب الكارثة التي تسببت فيها سياستها غير المدروسة في العراق، وجدت نفسها تضطر إلى اللجوء إلى حليفتها "القديمة"، السعودية، ومعها "الدول الصديقة" في المنطقة، ولتذهب الديمقراطية ومن يدعو إليها في البلدان العربية إلى الجحيم.

الحليفة "القديمة" ومعها الدول "الصديقة" لهم أيضاً مصلحة في مواجهة المد الإيراني في المنطقة، خاصة وأن الأخيرة لا تخفي رغبتها في "تزعم" العالم الإسلامي، كما أنها تشد بخيوطها كثيراً من القوى السياسية العربية، ولتثير من جديد مخاوف "العرب" من المد "الفارسي".

هي قصة صراع قديم، تمتد جذوره في ماض لا نعيه اليوم، لكننا نستشعر توابعه رغم ذلك.

لذا لم يكن غريباً أن تهب الحليفة القديمة بحماس للعب الدور نفسه، نفس الدور الذي قامت به قبل ثلاثة عقود.
دور المصدِّر لإيديولوجية مناهضة لجبهة "الشر" الجديدة.
من قبل كان "الإسلام السياسي" هو الإيديولوجية المستخدمة لمواجهة الفكر الشيوعي "الملحد".
اليوم أصبح "المذهب السني" هو الأيديولوجية المستخدمة لمواجهة "الفكر الشيعي" المتطرف.
وكلاهما في صورته السعودية أو الإيرانية متطرف.

ونحن أيها السادة، نحن من يسقط في شبكة العنكبوت هذه، غير مدركين.
لعبتهم السياسية ليست دينية.
هدفها القوة والمصلحة.
لا دخل لله فيها.
هم يحددون أهدافها، وهم يضعون إستراتيجيتها.
لا دخل للإيمان فيها.
ورغم ذلك نجد أنفسنا اليوم نسأل: "هذا شيعي؟ بل هذا سني؟ إلى أية طائفة تنتمي؟ وفي أي مسجد تصلي؟ إياك والصلاة في مسجد للشيعة؟ ابتعد عن مسجد السنة؟
نحن من يقول ذلك.

كنا نقول ذلك في الماضي همساً.
اليوم نقولها جهاراً، بلا حياء، بلا خجل.

لسنا مسلمين إذن!
بل شيعة، بل سنة،...

ولأننا نفعل ذلك نسيناهم.
نسيناهم!
نسينا العراقيين، ونسينا العراق.
لم نأبه لدمائهم وهي تسيل.
لم نعبأ بأطفالهم وهم يقتلون.
ولم نهتم بوطنهم وهو يتمزق.
كأنهم ليسوا منا.

أتعرفون لماذا؟
لأن أكثر من سبعين في المائة من العراقيين شيعة!
هذا هو السبب ببساطة.
ألا نخجل؟
لو كانت الأغلبية سنية، وحدث لها ما يحدث للعراقيين اليوم، لقامت القيامة ولم تقعد.
لو..
لكنها ليست كذلك.
ولذلك نصمت، نصفر، أو نشخر، أو نبصق، لا يهم؛ هم ليسوا منا.
ولذا، يا للخزي! لم نعبأ كثيراً بما فعله صدام بهم.
ولذا، يا للعار! لا نعبأ كثيراً بمصيرهم بعد صدام اليوم.

"لا تنسينا!"..
أنا لم أنس.
لم أنس أنهم عراقيون،
ليسوا سنة، ليسوا شيعة، ليسوا أكراداً..
بل عراقيون.
وعراقيين سيبقون.
ليتهم هم لا ينسون!

كما لم أنس أن ديانتنا هي "الإسلام"، ليست شيعية، ليست سنية.
وحبذا لو أعدنا هذه الديانة إلى موقعها الطبيعي، إلى الحيز الروحاني لا غير.
حبذا لو أبعدناها عن السياسة، حتى لا تصبح إمعة لأولي الأمر.
ثم أخرجناها من واقعنا اليومي، حتى لا تصبح قيداً مضنياً.
ثم ألغيناها من لغتنا الخطابية، حتى لا تتحول إلى مضغة تلوكها الألسن.
حبذا لو نظرنا إلى بعضنا البعض،
ونقول: هذا إنسان وذاك إنسان،
وليؤمن هذا أو ذاك بما يشاء.

البعثيون في صنعاء يرددون شعارات لم تنفع صدام في حياته ولم تمنع إعدامه

منـى صفـوان

تحول الحفل الخطابي الذي خُصص لتأبين صدام حسين، ساحة للصراع السياسي والطائفي بين السنة المتعصبين من البعثيين، الذين يرون ان حزب الله ومن ورائه ايران ينفذون مخططاً فارسياً في المنطقة، ومن يقول ان حسن نصر الله هو سيد المقاومه في لبنان.

جاء هذا الكلام على لسان محمد منيب، أحد محامي الدفاع عن صدام، والذي كان يعلم أن كلامه لن يأتي على هوى الكثير من الحاضرين، ولكنه أصر على أن حزب الله اللبناني الشيعي، خط آية من النصر في تموز2006 عندما أرغم اسرائيل على الانسحاب من الجنوب اللبناني. في الوقت الذي كانت الصيحات تعلو في القاعة، واصفة نصر الله بانه ذيل ايران، وانه فرّق الحلوى يوم مقتل صدام، وان ما فعله باسرائيل ليس إلا فرقعة اعلامية، لا تساوي شيئا امام ما فعله صدام باطلاقه لصواريخ الحسن والحسين على تل ابيب. ولكن منيب رأى أن الحوار هو أهم ما يجب أن يتسلح به العراقيون اليوم. غير أن دعوته تلك لم تجد صدى لها في القاعة التي كانت تعكس مدى الصراع والحقد بين الطائفتين، والتي لم تثبت عكسها الهتافات التي رددت: "لا سنة ولا شيعة.. كلنا عراقيين"، فواقع الحال كان يقول عكس ذلك؛ فمن تحدثوا قبل و بعد منيب أكدوا أن ما يحدث هو مخطط فارسي ينفذه بعض العرب، (رافق ذلك الصيحات التي رجت القاعة وهي تدعو: "الموت لايران").

ولم يبدو أن هذا هو الخلاف الوحيد الذي دار في القاعة وإن كان الأبرز، غير أن هناك خلافات كثيرة بدت طافية على السطح، ولم يزل الرفاق البعثيون يدورون حولها، و بشكل ما، يحظرون الحديث فيها، والخوض في الشان الداخلي العراقي. وهذا لم يمنع المصري محمد منيب من الحديث فيها والذي أكد أنه من العارفين بها وأن لا أحد يستطيع منعه من الحديث، وقال: "سأتحدث، وأتحدث" وإن اختلف معه الحاضرون. وأكد أن الصراع ليس سنياً وشيعياً. ودلل على ذلك بأن عواد البندر (رفيق صدام والذي اعدم بعده) شيعي.

وكرس الحفل التأبيني لتأليه القائد وتقديسه. حيث ذكر كثيرون أن أطهر ما ينام تحت الارض الآن، هو جثة صدام، وأن أغلى ما تحتضنه العراق اليوم جثة صدام. وبدى من الواضح أن أى نقد للمرحلة والرجل، غير مقبول حتى لو كان من باب معرفة الاخطاء لتجنبها. ولا يبدو هذا المشهد فريدا عن الواقع العربي والمشهد العربي العام، الذي يبجل الحكام وهم أحياء ويعصمهم من الاخطاء ويقدسهم بعد موتهم.

فإما أن ينهش لحم صدام ميتاً ويرفض حتى ذكر ايجابياته، وإما أن يصبح رمزاً يحرم الاقتراب منه بعد موته. غير أن من يقدمون أنفسهم اليوم أوصياء على صدام بعد موته ويرفضون أي حوار مع من يختلفون معهم، ويحاولون تكميم أفواه من لا يوافقونهم، هم يحافظون على أنفسهم ويحمون مصالحهم. فلا شك أنهم من المستفيدين أيام حكم صدام واليوم يحافظون على ما ورثوه، وهذا يفسرتعصب أصحاب السيارات الفارهة التي تزاحمت في حوش قصر الشباب صبيحة التأبين.

إنهم يحمون انفسهم أيضاً من المساءلة، وفتح ملف أخطاء صدام يعني فتح ملفاتهم. وأما عن الحوار مع الطوائف الاخرى التي يظهر الخلاف فيها ساسياً أكثر منه مذهبياً، سيعني أنهم سيسلمون شيئا من سلطاتهم لمن يرفضون تقاسم السلطة معهم في بلد صار بلا سلطة وبلا شرعية.

ففي الحوار ضمان لشيء من استقرار العراق ووحدته. غير أن الصراع الدائر الذي تغذيه دوائر العنف والحقد البعيدة، والتي ظهرت جلية في احتفائية استمرت ساعات معدودة، يعني أن في استمراره استمراراً لمصالح فئة معينة لا ترفض الحوارفقط، وانما ترفض ان يعرف الرأي العام موقف صدام الحقيقي من هذه المسأله لذلك ينصبون أنفسهم أوصياء على ما يجب ان يُعرف عن صدام وما يجب ان يموت معه.

غير أن صدام حسين الذي اعدم صبيحة عيد الأضحى عند السنة، لم تشفع له الهتافات التي تفديه بالدم والروح، التي لم تكف عن التردد في صباحية أربعينيتة وكأنها قادمة من زمان حكمه للعراق، ذكر دون أن يقصد بزيف تلك الهتافات التي يرتاح لسماعها القادة العرب.

وكان مما طرح في حفل تأبينه، مناشدة باسم هيئة الدفاع عن صدام موجهة للرئيس علي عبد الله صالح والقادة العرب لوقف محاكمة طه يس رمضان والتي ستكون جلستها في منتصف هذا الشهر، ومطالبة الشارع العربي والموقف العربي لعمل ما بوسعه لوقف نزيف الدم العراقي والذي يثبت أن الادارة الامريكية لم ترتو منه بعد، كما جاء على لسان هيئة الدفاع. كما حذر المتحدثون من مغبة الوقوع في فخ الدعوة إلى عدم انسحاب القوات الامريكية خوفاً من اندلاع حرب أهلية في العراق، على أساس أن هذا فخ تعده امريكا ليقع فيه العرب، والذين عليهم العمل مع العراقيين لدحر الاحتلال وإعادته من حيث أتى.

وكانت كلمة قاسم سلام، أمين عام حزب البعث -قطر اليمن، الافتتاحية، أقل حدة وأكثر هدوءاً ممن تلوه. وربما عكس ذلك موقفاً مغايراً لموقف البعث العراقي الذي يبدو أكثر تشددا وانغلاقا على نفسه. وكان سلام أكثر دبلوماسية وهدوءا في طرحه بعيدا عن الشطحات البعثية وذلك ربما يعكس حالة من السأم التي اعترت البعثيين في اليمن، ورغبة منهم في مهادنة السلطة بعد ذهاب ما كانوا يعدونه سنداً لهم في الفترة الماضية.

إنتهاك السلطة للورق!

شفيع محمد العبد

مسكينة صاحبة الجلالة، التي يراد لها في وطني أن تكون (تابعة) للحاكم، كما هو الحال بالنسبة لكل شيء.
هي غير ذلك. إنها سلطة. حتى وإن كانت «رابعة»، إلا أنها تأبى أن تتخلى عن مكانتها وأن تستبدل الذي هو أدنى بالذي هو خير. وأقصد هنا الصحافة الحقيقية التي تقدس المهنة وترتقي بها عن الدونية والسقوط في اوحال ومستنقعات (النفعية) على حساب المبادئ والأصول.
حرية الصحافة وحرية الرأي والرأي الآخر لم تكن منة من احد أو هبة. إنها من اساسيات الوحدة ودعامات النظام الجمهوري في اليمن.
تلك الحرية تراجعت وضاق هامشها وعوقب اهلها وصودرت وسائلها وذلك نتاج طبيعي للتراجع عن اتفاقيات الوحدة وعدم التعامل بها، والسعي الجاد نحو توريث الحكم الذي أُفرغ من محتواه الديمقراطي، وأضحى مجرد شعار يسترزق به الحاكم ولو إلى حين.. وأظنه قد اقترب.
«من كتب لبج»! ثقافة يتعاطاها النظام و«قبائله». فكم هي الحوادث التي تعرض لها حملة الاقلام؟ وكم هي المحاكمات التي شرعت لأهل الصحافة؟ اسألوا ساحات المحاكم؟ اسألوا الأوراق والاقلام وستجدون ما يؤلم ويجلب الوجع.
التقارير تتوالى تباعاً من الداخل والخارج، من المنظمات والهيئات الناشطة في مجال حقوق الانسان ومجال الصحافة.
تتحد في مضمونها لرصد الانتهاكات التي يتعرض لها اصحاب بلاط صاحبة الجلالة.. ويتحد الجناة في اهدافهم وميولهم والجهة المحركة لهم.
أحدث التقارير الصادرة عن منظمة «صحفيات بلا قيود» حول الحريات الصحفية في اليمن لعام 2006م، رصد التقرير (67) حالة إنتهاك وكلها بسبب قضايا الرأي والنشر.. وبمعدل خمس حالات، في الشهر الواحد، وهو مؤشر خطير على الحالة التي وصلت إليها أوضاع الصحافة في اليمن.
السلطة لا تريد إلا نوعاً معيناً من الصحافة، هو صحافة التلميع أو «الصحافة المكيجة».. حيث إن هذا النوع من الصحافة لم تطله أي حالة انتهاك، ويحظى برضا السلطة التي تغدق عليه من الأموال ما يفوق ما هو معتمد لكثير من المشاريع التنموية التي تنتشر بين المواطنين في معظم المحافظات.
لديَّ شعور بأن عام 2007م سيكون امتداداً لسلفه من حيث الانتهاكات الصحفية وإن كان من فارق فإنه سيكون في تنظيم العملية وجدولتها والحداثة في الأساليب والوسائل التي سيتم إبتكارها على الطريقة «الدحباشية». ولن تتوقف تلك الانتهاكات السلطوية الا بتغيير ثقافة النظام وطريقة تعامله مع السلطة الرابعة. والأمر يحتاج إلى مزيد من النضال لاسقاط (السقف) المفروض على الحريات الصحفية لتعيش في الفضاء الطلق بلا قيود ولا حدود تحد من تحركاتها وانطلاقاتها صوب أفق الحرية.

بينَ لَوْنَين، دَيانتين، قُرَيْشَين.. دردشة مع رفيق علي أحمد:

بل زيتونة تعصر تتكتي زيت!

محمـد العبسـي
absi83@maktoob.com

• رفيق علي أحمد

في «زواريب» لممدوح عدوان، يُمثِّل، رفيق علي أحمد، المسرحي اللبناني، دور زبّال. ومن أكياس الزبالة، التي يفتحها، يومياً، كيساً فكيساً، يعرف المستوى المعيشي، لكل كيس: مادياً وأخلاقياً!

إذْ، فالكيس الخارج من فيلا ما، أسمن، بالضرورة، وَأَفْيَد، من كيس الزبالة، القادم من شقة، يقطنها خضرواتي، في بناية سكنية. فضلاً عن أن الكيسين، كمحتوى، يقولان لك، علانية: إن في الأول أكَل، وفي الثاني كَنَس. إنّ الأول لثري لحومي، والثاني لفقير نباتي. وان لدى الأول، افتراضاً، سيارة وسائق، وان الثاني، حقيقة لا افتراضاً، هو ذاته، «شوفير البيك»، الموجَّه، يميناً ويساراً، في السيارة وخارجها.

إزاء كل ذلك؛ لا يملك رفيق علي أحمد، الزبال في المسرحية، سوى التعبير عن نقمته وسخطه، بالسير، على خشبة المسرح، جيئةً وإياباً، والصراخ، في لحظة ذروة، بأعلى صوت: «إنكُمْ حرامية.. إنكُم سراقين.. إنكم...!!».

بالمقابل؛ لو تجولت، في شوارع صنعاء، عشية، ستجد، بالتأكيد، أشخاصاً ملثَّمين، يبحثُون، بمصباح يدوي، في الزبالة، عن قطعة غيار تُؤكل. أو شِوَال يُلبس. ثم؛ بعد حَكْش ونَبْش، يختَفُونَ، في غمضة عين، دونمَا احتجاج، وكأنهم، وهم كذلك، راضون وممتنون!

النمل؛ في الأصل، زبَّال، كهؤلاء. عدا أنه، وهو العُمالي، بطبعه وطبيعته، يجمع الروث الآدمي: قشرةً وحُبوباً. قرعاً وذُرةً. لينقلها، بعدئذ، في شاحنات سوداء صغيرة، إلى مخازن، وصوامع غلال، تحت الأرض. هنالك، حيث الجميع متساوون: في الحَمْل والرّصّ. في الحقوق والواجبات. في الإنفاق والإدخار. وفي الوقوف، صباحاً، بالطابور المدرسي. لا يوجد في مجتمع النمل، برميل قمامة، يجمع، في كيس: الزبّال باللص. المعزة بالذئب. موزارت بساليري، على سينمائيتها، كحقيقة. أو يجمع يوسف، الفرد، باخوته: العُصبة، الجماعة، الحزب، الطائفة!

في مجتمع النمل، يارفيق، لا يحرق أحد مسرحاً، كحالتك، أو يُغلق دار نشر. لن يأتي إليك «وفد» من القوات اللبنانية، الحزب، ليقول لك، بامتعاض وبلاهة، إن مسرحية الجرس، التي لم يروها، تُسيء إلى المسيحية، ومعتنقيها، أيّما إساءة. وإنها، بعدئذ روأها، تسيء إلى الإسلام، حُكّاماً ومحكومين.

هذا كثير!!

ورفيق، اليساري لحيةً، المارسيلي سحنةً، والعكس، هو، بامتياز، نواة الكوميديا السوداء، عربياً. هو، في أعماله المسرحية، فرديةً خاصة، جُزئي الفكرة، كُلِّي التفكير والمعالجة. وهو، ويخطر الماغوط، «رصاصة مشحونة بالبكاء»، والضحك.

على خشبة المسرح الجماعي؛ المنقرض حالياً، بلبنان، ناهيك بغيره، بدأ، رفيق علي أحمد، في فرقة الحكواتي، بصحبة روجيه عَساف ونضال الأشقر، لينتقل، تالياً، إلى المسرح الفردي (منودراما)، فالمسرح الغنائي الرحباني، بُركنيه: منصور وعاصي؛ فكان جبران وسقراط. أبو عيسى المعرّ وسعدون الراعي.

في الجرس، وهي من تأليفه، ينشر؛ غسيل المجتمع، بأمراضه وأوبئته، بقمصانه وسراويله، بلبنانيّه وعربيه، على حبل «فضاح». فالبطل، بعدئذ، يغسل الثياب، بيديه، كالقرويات، في الطشت النحاسي، المُثبت برجليه؛ يُخرج، من الطشت، على صُغره، ثياباً كثيرة: زرقاء وحمراء. صافية ومُبقّعة. فاخرة ومازقة.. وفي هذه الثلاثية: الثياب، القبّاض، الحبل، يُمكن قراءة المسرحية، على بساطة الفكرة وعمقها، قراءة بصرية مجردة، تجمع، في عدسة، دلالات، الدَّوَال الثلاث الآنفة، تكبيراً وتقريباً.

ففي اختلافية الثياب: لوناً ومظهراً. لبساً وخلعاً. جنساً وجنسية. فمذهباً واعتقاداً؛ تُختصر، تناقضات المجتمع وتلوّناته، وتنجح، رمية الهوكي، الأولى، في إصابة أهدافها و«تفوت».

القبّاض، ثانياً، مَمْسَك فوقي. أو شعار، تنتجه، في صيغة حلم، وكفاح، السلطات الثلاث: دينية، سياسية، اجتماعية. للإمساك، من فوق، بالثياب. إمّا بدواعي أمنية أخلاقية (السقوط على الأرض) أو قومية (الوحدة). أو ماشئت. الحبل، حبل الغسيل، المغلوب على أمره، ثالثاً، هو الـ«وطن»، ولا شيء سواه.

قريش والأَرضَة.. أوجلان و«الأخدام»

في قفص «أحلى الناس»، البرنامج الثلاثائي، على تلفزيون المستقبل، حل، الأسبوع الماضي، رفيق علي أحمد، ضيفاً، على اسئلة زاهي وهبي، الشاعر والإعلامي، لثلاث ساعات إلا. خرج هو، بانتهاء البرنامج، من القفص. ودخلت أنا، بإطفاء التلفاز، إلى غرفتي. عدا أنّ أسئلة، من يفترض أن يكون مجيباً، انتقلت، بلفيفها وشتيتها، إلى رأسي، حاملة، معها، تبغاً ومنفضة. وحجر نرد.

قلتَ، بالعامية اللبنانية، للشباب، باستديو البرنامج، فتيات وفتياناً: «أنتو بَدْكُم هذا النظام الطائفي». أخذتُ السؤال، على محمل الجد، وذهبت بعيداً، مُستبدلاً «أنتو» بـ«احنا» أو «هُمّا» فتُهتُ. أو كدت.

في روايته «مات الرجل» يصور النيجيري النوبلي، وول سونيكا، كيف كانت سجون حكومة غوون، من البشاعة والتمييز: فالسجناء، المنتمون إلى ابيادان أو لاغوس، يعيشون حياة مُرفّهة، قياساً بأقرانهم المنتمين إلى إقليم الإيبو –الغرب أوسطي. وإن كانوا، في نهاية المطاف، جميعاً، سجناء.

كان السجناء الأيبوويون ينامون، عُراةً، على الأرض، فيما البطانيات، في العنابر المقابلة، مرصوصة إلى قرابة السقف. دعك من السجائر. فالأقسى، حرمانهم من المناشف والاستحمام، واستنشاق الهواء الطلق، المباح لغيرهم، عدا في اللحظات الخاطفة، لتناوبهم، سجيناً فآخر، على تفريغ سطل الخلاء: السطل «المنتظر»!.

لو سألتَ، هؤلاء، المضطهدين، بالسجن وخارجه، يا سيد رفيق، ذات السؤال، «أنتو بدكم هذا النظام الطائفي»، لأجابوك بـ: نعم ونعَمين. لو سألت، كذلك، رئيس حزب العمال الكردستاني، عبدالله أوجلان، المعتقل في سجون أنقرة، لأجابك، في تعب: «ياريت»!

يمنيّاً، ستسمع، إجابة مماثلة، على لسان شريحة، حاضرة في نسيج المجتمع وغائبة. داخله وخارجه، معاً. تحت، وليست، قطعاً، فوق: هم أصحاب البشرة السمراء، من نسل مقموع . والاسم اليمني، لهؤلاء، هو (أخدام). ربما لألوانهم، لشعورهم المكرونية، لطريقة عيشهم، المُزرية نوعاً ما، للروائح المتشنجة الطالعة، من بيوت الصفيح، حيث يسكنون، كفصل

• لوحة للفنان هاشم علي

تائه من رواية باتريك زوسكيند العطر.

في شارع المطاعم، تجدهم، أطفالاً ونساء، يتسولون طعاماً. نقوداً، في غيره. بعضهم يعمل، في غسيل السيارات. وكثيرهم، يعمل، بالبرتقالي، في النظافة: مُكنسين وزبالين (يالمفارقة)! لكنهم، كما أسلفت،ليسوا كزبال زواريب.

بشار مارسيل خليفة مُزَيّناً!

وإذن: فالنظام الطائفي، بلبنان، نعمة للبرّاني. نقمة للجواني. قبل أسبوعين، صدمتُ، إذ عرفت، من صديق لبناني، أن بلد الأربعة فصول، لا يوجد فيه سجل للأحوال المدنية، كذلك الذي لدينا، من باب التباهي، في الخفجي!

أنّ بلد الأربعة فصول، يضيق بفصلي: الربيع والخريف، الشتاء والصيف، لو قررا، منفردين أو مجتمعين، الزواج، هكذا، نهاراً جهاراً، مارونياً بشيعية. سُنّياً بأرمنية.مطراً بثلج. خضرة بصفرة.

ولهذا قُتلتْ أميرة علي أحمد، شقيقة رفيق؟

لهذا اضطر والدا الصديق، إياه، أرمني وشيعية، إلى السفر لقبرص كيما يتزوجا. على أن اختلاف الدين والطائفة، سبب وجيه، نوعاً ما، بالنظر إلى ممانعة داخلية بين معتنقي الدين الواحد، كالتي لدينا. فالمجتمع اليمني، لا يزال، وافداً وحشياً، لكل محاولات الزواج، على ندرتها، بين: القاضي وبنت الجزار. الحلاق وبنت الشيخ. فالسيد وبنت المزمّر أو الطبال!

ليست المسألة فارق طبقات، وغنى وفقر. انها هرمونات جهالة، أورثنا إياها، النظام الإمامي، شمالاً لا جنوباً، برفعه من شأن ثلاثة (السيد، القاضي، الشيخ)، وحطه من شأن ثلاثة (الجزار، الحلاق، المزمر) ناعتاً إياهم بـ«المزَايِنَة»! وفارضاً عليهم.. مجتمعياً، التناسل، لعدة عقود، وفق تراتبية: الجزار للجزارة والحلاق للحلاقة، وهكذا..

احترم الوجاهات والتخصصات، نوعاً ما خصوصاً القاضي، ذي المؤهل القانوني والفقهي. لكني، في الوقت نفسه، احتقر، بشدة، من يُنظر للحلاق، بازدراء، لانه حلاق، احتقر الإرث، الذي يُسمّي بشار مارسيل خليفة، ذا اليدين الساحرتين، في لغته، مُزَيّنا. وبالتالي، فليس بوسعه، لو أراد الزواج، سوى الزواج من مُزينة!

فضيعٌ جهل ما يجري. على أن لهذا، في التاريخ العربي، نماذج أبشع، يتصدرها أبو سفيان والقريشيون، إذ قاطعوا محمداً صلى الله عليه وسلم، كفرد، وبني هاشم كقبيلة، ومن والاهما، فلا «طعام يباع لهم، أو يُهدى، لا نتزوج منهم ولا يتزوجون منا لا بيع لهم ولا شراء» على هذا تعاقد سادة مكة، ليطرد المسلمون، إلى شعاب الجبال، حولين كاملين، حتى تدخلت الأرضة!

أيْنُك يا أرضة. اليوم، أمَا وقد ولى زمن المعجزات، واستبدلت الصحيفة القرشية السياسية، بالعيب الاجتماعي؛ أظن الحب، والفن، وحدهما، أرضة الخلاص.

لو اردت الحب، ففي قران رفيق علي أحمد، المسلم، بعقيلته أم جبران، المسيحية، ذلك. بدءاً بـ«مرحبا»، من مارة لجالس، وانتهاءً، باقتسام سرير، وسقف، واحد.

ولو أردت الفن، إذ يثأر من المجتمع، فقد انتصر رفيق، لشقيقته المقتولة أميرة، لـ«زواجها من غير طائفة»، بمسرحية (قطع وصل) الحالم بطلها، وهو المقيم بمصحة، بوطن خارج الشعارات. وظني انه لا يزال يحلم.

جزئياً؛ في لوحات، رائد التشكيل اليمني، هاشم علي، انحياز مطلق، للطبقة الأكدح: صياداً وحداداً. بائعة العمب وضارب الطار. فالمزمّر والطبال.. كمواطنين درجة ثالثة.

أبعد من ذلك، واكثر تأثيراً وانتشاراً، العمل السينمائي، الرفيع والجاد، يوم جديد في صنعاء القديمة، للمخرج البريطاني، يمني الأصل، بدر الحراسي، المحظور، يمنياً، لتناوله الزواج بين الطبقة «السامية» (سيد، قاضي، شيخ) والطبقة «الوضيعة» (جزار، حلاق، مزمر)!

لبنان: فاست1975م

حيثما كان رفيق علي أحمد؛ أكان على خشبة المسرح، أو في مقابلة تلفزيونية أو حتى في مكالمة تلفونية، يستطيع، أن يُحدث لدى الطرف الآخر، المتلقي، انفعالاً. وهذا هو الفن: «أن يُحدث عندك انفعالاً».

في ذروة حديثه مع زاهي، تكلّم؛ واحمّرت عيناه، وغلَتْ نبرة صوته، عن زيتونة بالقرية كانت تعصر تنكتين زيت. اليوم، يشعر أنه، جذع صغير، في تلك الزيتونة، لا يصلح لأن يكون حطباً للموقد.

سأله زاهي عن أجمل صوت، فحدثه، عن صوت طائر، قادم من الغابة، تعلق به صغيراً. كانت امه تقول انه من «الزيتونة الفلانية» فيركض إلى هناك، لكنه، لكثافة الأشجار، لا يراه.

ثم تأتي المصادفة، بعد عقود، في حديقة حيوانات بالشارقة. هناك، شاهد، لأول مرة، ذلك الطائر. سأل عن مختص الطيور، في الحديقة، لمعرفة اسمه، فكانت الإجابة «مسافر من جمعة!». وهكذا، هو حظ، وكوميدية حياة «شَأْفة» الممثل.

قبل شَهرين، احتفت صنعاء، العصامية، بلبنان، المنكوب بعد الحرب، مستضيفة، في صباحة ضافية، نقيب الفنانين اللبنانيين، المستقيل، على هامش معرض الكتاب. يومذاك، تحدث، بحميمة ودعابة، عن فكرة التمثيل، كيف بذرت ونبتت. عن ست الحبايب، إذ ودعته، بحنان وحكمة، قائلة: «ستمتهن مهنة جوعى شعبى». فيما قال والده، أو مختار الضيعة، كما أذكر: ضاااااااع الولد!

أبدى، في أحلى الناس، رغبته بالسفر إلى كندا، كفترة نقاهة، وكذا هرباً من الضغط الطائفي، والبلد الذي صار «كلّو فاست فود». على أنه إذ يعود، بحماسة وطاقة، سَيكون لبنان، ربما، فاست: 1975م.

يا رفيق: شكراً.

إجماع برلماني وحكومي على أهمية المصادقة على نظام روما

■ حمدي عبدالوهاب

«المحكمة الجنائية الدولية وتطور القانون الجنائي الدولي» كان عنوان الندوة التي عقدها مجلس النواب الأحد الماضي بالتعاون مع السفارة الألمانية ومؤسسة فريدريش إيبرت.

الندوة التي ترأسها نائب رئيس مجلس النواب عبدالوهاب محمود، إتفق فيها نواب من مختلف القوى السياسية على أهمية مصادقة البرلمان على اتفاقية نظام روما الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية.

حيث أكد النائب سلطان البركاني رئيس كتلة المؤتمر ونائبه ياسر العواضي على الوقوف إلى جانب انظمام اليمن إلى الاتفاقية وأن كتلة المؤتمر سوف تصوت للمصادقة عليها.

فيما أعلن النائب عبدالله المقطري عضو كتلة الوحدوي الناصري تأييده للأتفاقية والمصادقة عليها وقال أنه لا يوجد عوائق دستورية لانظمام اليمن إلى المحكمة الجنائية.

كما ان ممثل الحكومة السفير غالب العدوفي استعرض موقف اليمن من الإتفاقية ورأى بأنها لا تتعارض مع مواد في الدستور. داعياً البرلمان إلى المصادقة عليها.

فيما اعتبر محمد الطيب رئيس لجنة الحقوق والحريات بمجلس الشورى ان من مصلحة اليمن المصادقة على الاتفاقية.

القاضي هنز بيتركول رئيس الشعبة التمهيدية في المحكمة الجنائية الدولية قال إن على البعض أن يدرك أن المحكمة الجنائية لا تمثل تهديداً لسيادة الدولة ولا لمبدأ استقلال المحاكم الوطنية بل إنها تعزز عمل المحكمة الجنائية ومبدأ التكامل وسيادة الدولة.

وأضاف أن بالامكان اعتبار المحكمة ونظام روما قوة دافعة وربما أهم جهة مروجة لحقوق الانسان ولمزيد من العدالة الدولية. كما استعرض مهام المحكمة ومبادئها وعلاقتها بالمحاكم الوطنية.

مجلس النواب في جلسة الثلاثاء الماضي استعرض تقرير اللجنة الدستورية حول دراستها لنظام روما والذي أوصت فيه بأن تكون مصادقة البرلمان على النظام مقرونة بتعديلات دستورية لوجود تعارض بينهما.

النائب عبدالرزاق الهجري عضو اللجنة الدستورية قال إن اللجنة في تقريرها أخذت برأي واحد في الوقت الذي كان هناك رأيان في اللجنة: الأول يرى تعارضاً بين نظام روما ومواد في الدستور وهو ما أخذت به اللجنة في تقريرها. والثاني يرى عدم وجود تعارض، وهو ما أغفلته اللجنة.

ائتلاف منظمات المجتمع المدني وقفت في اجتماعها الخميس الماضي أمام تقرير اللجنة الدستورية في مجلس النواب. وقالت أنه لم يبقى أمام مصادقة اليمن على نظام روما سوى اجراءات شكلية ومماطلة من قبل اللجنة الدستورية التي قدمت رأياً سلبياً في اشارتها إلى أن مصادقة اليمن على الاتفاقية يمس بالسيادة والحصانة واستقلالية القضاء. وأشار الإئتلاف أن رئيس الجمهورية وأعضاء الحكومة وغالبية اعضاء مجلسي الشورى والنواب مع انظمام اليمن إلى نظام روما.

واعلن الإئتلاف في بيانه عن استغرابه واستنكاره لتقرير اللجنة الدستورية راجياً من اعضاء البرلمان الوقوف بجدية امام موضوع المصادقة على النظام لما له من أهمية ومصداقية بالحقوق الانسانية ومشاركة اليمن في المنظومة الدولية. داعياً السلطة التنفيذية والتشريعية إلى المزيد من الشفافية، والكشف عن أي أسباب أخرى غير ما ذكره تقرير اللجنة. مذكراً أن اليمن قد صادقت على اتفاقيات اخرى مشابهة من دون النظر إليها بانها تمس السيادة الوطنية كإتفاقية مكافحة الفساد.

وأضاف أن النظام تطور إنساني ضد مرتكبي جرائم بحق الانسانية وجرائم الحرب. كما أضاف أنه لا تستوجب المصادقة على النظام تعديلاً في الدستور.

المحامي خالد الآنسي قال إن نظام روما لم يدرس من قبل اللجنة على اساس دستوري وقانوني وإنما برؤية سياسية تتعارض مع مواقف سابقة لليمن.

وأضاف أن المبررات التي ساقتها اللجنة بشأن عدم جواز محاكمة الشخص اكثر من مرة، لا تستند على اساس قانوني باعتبار أن نظام روما يمنع تكرار العقاب وأنه يرفض الاعتراف بالمحاكمات الصورية والوهمية وإن هذا الاجراء هو الذي يميز المحكمة الجنائية وأن التخوف من هذا الامر تبريرات سياسية نظراً لازدواجية المعايير الدولية. وكان الأحرى أن يكون ذلك التخوف من جميع الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها اليمن.

واستغرب من القول أن نظام روما يستهدف رئيس الجمهورية ويخل بمبدأ الحصانة كما جاء في تقرير اللجنة. وقال ان الحصانة في اليمن حصانة اجرائية لا تمنع المساءلة في الجرائم التي فيها انتهاك للحقوق والحريات.

وأضاف أن النظام لا يتعارض مع مبدأ عدم تسليم المواطنين باعتبار ان عملية التسليم تتم بين دولتين كل منهما طرف في الاتفاقية، وأن المحكمة الجنائية ونظامها تعد بمجرد المصادقة عليها وفقاً لشراح القانون جزءاً من الاطار القضائي والقانوني للبلد.

وكانت اللجنة الدستورية والقانونية بمجلس النواب ذكرت في تقريرها أن نظام روما الاساسي يتعارض مع مواد في الدستور متعلقة بالسيادة والحصانة وتسليم المواطنين واستقلال القضاء.

وقالت اللجنة ان الفقرة (2) من المادة الرابعة من النظام حول وظيفتها وسلطتها في أي دولة مصادقة على الاتفاقية تعارض المادة (149) من الدستور وأنه يمثل انتهاكاً للسيادة الوطنية وإن هذا الاختصاص حق أصيل للسلطة القضائية. كما أوضحت أن جواز إحالة المواطنين إلى المحكمة الجنائية للتحقيق معهم ومحاكمتهم يتعارض مع المادة (45) من الدستور الذي ينص على عدم جواز تسليم أي مواطن لجهة أجنبية.

وأضاف التقرير أن نظام روما في مادته (27) التي تعطي الحق للمدعي العام للمحكمة بتوجيه الاتهام، وطلب التحقيق والقبض والإحالة إلى المحاكمة لأي شخص من دون اعتبار للحصانة والصفة الرسمية يخالف المواد (82) و(128) و(139) و(151) من الدستور المتعلقة بحصانة عضو البرلمان ورئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ونوابه والقضاة واعضاء النيابة.

نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية وقع عليه في عام 1998 في مدينة روما ودخل حيز التنفيذ عام 2002 بمصادقة 66 دولة. وبلغت الدول المصادقة عليه حتى هذا العام (100) من ضمنها دولتان عربيتان هما: جيبوتي والاردن.

وتبلغ عدد الدول العربية التي وقعت على الاتفاقية (13) دولة بدون المصادقة عليه حتى الآن، ومن ضمنها اليمن. ومن المتوقع أن يصادق عليه البرلمان في دورته الحالية. يذكر أن الحكومة اليمنية وقعت على الاتفاقية عام 2000 وأحالته إلى مجلس النواب للمصادقة عليه في 2004م.

المحكمة الجنائية الدولية تختص بجرائم الإبادة ضد الانسانية وجرائم الحرب والعدوان. ولا تنظر في الجرائم التي وقعت قبل عام 2002 تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

الندوة سبقها إقامة معرض صور لضحايا الجرائم ضد الانسانية وجرائم الحروب والإبادة الجماعية.

وسط انتقاد لمعايير اختيار الإدارات..

وزير التربية يعترف بوجود أعداد مهولة لا تخدم التعليم ويعلن تغييراً في المناهج والتوجيه

■ «نيوزيمن» – أحمد الزكري:

اعترف وزير التربية والتعليم بوجود عدد كبير من المنتسبين إلى التربية والتعليم لا يخدمون العملية التعليمية. مرجعاً سبب ذلك إلى طريقة إلحاقهم بالوزارة منذ عام 95م وما بعده التي "كانت حلولاً لمشاكل أدت إلى تضخم هيكل الوزارة".

وأكد وزير التربية لدى حضوره مجلس النواب اليوم لمناقشة تقرير لجنة التربية والتعليم عن نتائج زيارتها الميدانية لمحافظة صنعاء، أن عدد المنتسبين إلى الوزارة يصلون إلى 256 ألفاً، بواقع معلم لكل 20 طالباً، بأدنى المعدل العالمي الذي يبلغ معلماً لكل 27 طالباً. إلا أن المشكلة -حسب الوزير- تكمن في أن مدخلات هذه الأعداد لا تخدم العملية التعليمية ومن ذلك وجود 15600 منتسب في أمانة العاصمة لا يعمل منهم سوى 11450.

وأشار الوزير إلى استمرار الوزارة في عملية الإصلاح المالي والإداري، ومن ذلك ربط الدرجة الوظيفية بالمدرسة وهو ما سيتم العمل به قريباً، وكذا نقل الراتب إلى بنك التسليف أو البريد لإبعاد أمناء الصناديق، إضافة إلى ربط بدل طبيعة العمل بالميدان وسيتم صرفها خلال الأيام القادمة.

وأوضح أن الوزارة اصطدمت بالمجالس المحلية حين بدأت بإعادة التوزيع منذ أربع سنوات كخطوة في طريق التصحيح. كما أكد أن وزارته تبني 1250 مدرسة كل عام.

وأوضح أن مشكلة الكتاب المدرسي تكمن في أن المطلوب سنوياً 53 مليون كتاب في حين قدرة المطابع محددة بـ 40 مليون كتاب.

وأعلن الوزير عن عزم الوزارة إصدار قرارات جديدة تتعلق بإصلاح إدارات التوجيه وإعادة النظر في التوزيع. مشيراً إلى أن ذلك قد يخلق رفضاً من قبل البعض لا يستبعد أن يستدعيه نواب إلى المجلس على ضوئه كما حدث في السابق حين أصدرت قرارات شبيهة في أمانة العاصمة.

وأوضح أن عملية تغيير المناهج عملية مستمرة تبعاً لتطور العلوم وأساليب التعليم، إلا أن التغيير لا يشمل الثوابت الدينية والوطنية لأنها مسلمات لا تقبل التغيير.

وانتقد الوزير بعض المدارس الخاصة التي قال إنها تحولت إلى تجارة. مشيراً إلى أن اللائحة التنفيذية للقانون المتعلق بالتعليم الأهلي طُعن بها وقد يصدر حكم المحكمة العليا خلال الأسبوع القادم. مشدداً على ضرورة التزام المدارس الخاصة بمناهج الوزارة وبالمواصفات والمقاييس المناسبة للعملية التعليمية.

وكان نواب انتقدوا معايير اختيار مدراء المدارس والمناطق التعليمية ومكاتب التربية بالمحافظات. مطالبين الوزير بتصحيحات واقعية لا تنتهي بالالتزام الشكلي بالتوصيات.

وقال النائب صخر الوجيه إن مشكلة التربية والتعليم هي مشكلة إدارية بالقام الأول. منتقداً طريقة اختيار الإدارات التعليمية في مختلف المستويات، التي قال إنها لا تخضع للمعايير التربوية وإنما لمعايير أخرى تعرفها الوزارة. مشيراً إلى ممارسة الغش في امتحانات الشهادة العامة بمعرفة مدراء المكاتب التعليمية. داعياً الوزير إلى التأكد من هذه السلبيات وعمل معالجات لها.

فيما قال النائب فؤاد دحابة إن مشكلة التربية تكمن في موازنتها البسيطة. داعياً المجلس إلى الضغط لزيادة موازنتها أثناء مناقشة الموازنة العامة. قائلاً إن من العيب ألا تتجاوز موازنة التربية 10% من الموازنة العامة للدولة.

وقال النائب عبد الكريم شيبان إن التوصيات تكررت والالتزام تكرر. مطالباً الوزير بأن يكون صريحاً وشفافاً وملتزماً بما يستطيع تنفيذه وأن يطرح بقية العوائق للبحث عن حل لها بعيداً عن الالتزام الشكلي بالتوصيات.

وكانت لجنة التربية والتعليم بمجلس النواب طالبت بإلزام الحكومة بتطبيق قانون المعلم (الذي ألغي بقانون الأجور والمرتبات الصادر منتصف العام الماضي) على المعلمين المستحقين، واعتماد بدل سكن للمعلمين العاملين في الريف بنسبة 100 % من الراتب، وإعادة النظر في قانون محو الأمية وتعليم الكبار بما يؤدي إلى القضاء على الأمية، وتوفير الموازنة التشغيلية الكافية لقيام الجهاز بدوره كما أوصت اللجنة بالعمل على تجفيف منابع الأمية باستيعاب الأطفال ممن هم في سن التعليم.

● الجوفي

وأوضح التقرير المقدم من اللجنة عن نتائج زيارتها الميدانية لمحافظة صنعاء أن بعض المدارس في المحافظة تعاني من قدم مبانيها ورداءة مرافقها وضيق فصولها الدراسية التي لا تتلاءم والكثافة الطلابية المتزايدة. مشيراً إلى وجود مبان مدرسية عبارة عن عشش غير صالحة للعملية التعليمية في مديرية الحيمة الداخلية الأمر الذي سبب حرمان الطلاب والطالبات من الدراسة.

وانتقد التقرير عدم استغلال موارد صندوق الترميمات المدرسية للغرض الذي أنشئ من أجله، وخلو كثير من مدارس مديريات المحافظة إلى المعامل المدرسية والمواد المعملية اللازمة والوسائل السمعية والبصرية واللوحات التعليمية للصفوف الأولى في كثير من مدارس المديريات.

وذكر التقرير وجود نقص حاد في الأثاث والكراسي للإدارات المدرسية وكذا نقص في المقاعد للطلاب في الفصول خاصة في مديريات: همدان، الحيمة الداخلية، وبلاد الروس، وسنحان.

وأشار التقرير إلى تأخر وصول الكتاب المدرسي عن موعده بداية العام ونقص بعض العناوين أهمها: اللغة الإنجليزية، والفيزياء، والرياضيات، وعلوم القرآن. إضافة إلى وجود بعض الأخطاء المطبعية في بعض الكتب الدراسية.

وذكرت اللجنة وجود عجز في معلمي المواد العلمية واللغة الإنجليزية والقرآن الكريم وعلومه بسبب ضالة الدرجات المعتمدة. مشيرة إلى عدم قدرة الوزارة على توفير كامل الاحتياجات من المعلمين. وعدم توظيف معلمين ومعلمات يعملون كمتطوعين منذ فترة طويلة رغم الحاجة الماسة لهم في تلك المدارس.

وانتقد التقرير عدم إعطاء تدريب المعلمين وإعادة تأهيلهم الاهتمام المناسب، وإن عقدت دورات فهي غير كافية وتتم خلال العام الدراسي، الأمر الذي يؤثر على سير الدراسة.

وقالت اللجنة إن ما يرصد لإدارات التوجيه من اعتماد لا يكفي لتصوير الوثائق والاستمارات، فضلاً عن نفقات النزول الميداني. إضافة إلى عدم توفر وسائل النقل الكافية والمواصلات لقطاع التوجيه للقيام بدوره اللازم، حيث لا يوجد سوى حافلة واحدة للتوجيه لجميع مديريات المحافظة.

وأوضح التقرير أن عدم وجود مجمعات مدرسية مستقلة للفتيات في المديريات جعل عدد الفتيات الملتحقات بالتعليم محدوداً. كما أن قلة الكادر النسوي من المعلمات في أغلب المديريات كان سبباً في عدم سماح أولياء الأمور لبناتهم بمواصلة الدراسة. مشيرا إلى أن وزارة التربية والتعليم وعدت بالعمل على تأنيث مدارس البنات ولكن لا زال ذلك أمنية لم يتم التخطيط لها وتنفيذها حسب التقرير.

وأكد التقرير أن النفقات التشغيلية لمكتب التربية محدودة جداً ولا تكفي لتسيير أعمال مكتب التربية وفروعه بالمديريات. قائلا إنه لا توجد الإمكانات اللازمة من أثاث وكتب ومبان تتواكب مع أهمية محو الأمية وتعليم الكبار. إضافة إلى قلة المخصصات المعتمدة للمتعاقدين مقارنة بما هو مطلوب حيث لا يتجاوز ما يتقاضاه المعلم والمعلمة ألف ريال.

اخبار قصيرة

● تساءل النائب أحمد الشقذة عن اسباب عدم إعلان خلو مقعد أحمد الكحلاني والذي عُين محافظاً لعدن؛ إذ لا يسمح له بالجمع بين الوظيفة العامة وعضوية البرلمان.

● النائب صخر الوجيه أثناء مناقشة المجلس تقريراً حول الوضع التعليمي في صنعاء قال أن ثمة مشكلتين أساسيتين للوضع التعليمي: سوء الادارات في المدارس والمراكز والمكاتب، وقلة الامكانيات. وأن عملية الغش في المدارس وخاصة في امتحانات الشهادة الثانوية تتم تحت اعين وبصر اعضاء برلمانيين ومسؤولين ومدراء مكاتب ومراكز ومدارس.

● وزير التربية في حديثه أمام المجلس قال إن هناك 250 أمين صندوق في امانة العاصمة. وإزاء هذا الوضع تم تحويل صرف المرتبات عبر البريد وبنك التسليف في اطار تجفيف منابع الفساد ومحاربته.

● وصف احد النواب الطريقة التي اتبعها يحيى الراعي نائب رئيس المجلس في جلسته السبت، بعملية الحسم العسكري من خلال عدم اتاحته للنواب مناقشة موضوع أحداث صعدة، وانهاء النقاش بنتيجة أن المجلس يفوض الحكومة بحسم احداث صعدة عسكرياً من دون أن يتم التصويت بطريقة صحيحة.

● وزير الأوقاف والارشاد اعترف أمام مجلس النواب في جلسته الاربعاءالماضي التي خصصت للرد على اسئلة النواب من قبل اعضاء الحكومة بأن وكلاء من وزارته تلاعبوا بأموال الأوقاف خلال السنوات الماضية لأغراض سياسية أو جهوية.

أراضي حضرموت السكنية والاستثمارية..

ما ذهب منها وما تبقى!!

قضايا الأراضي في حضرموت ملف لا ينتهي مذ فتحت أوراقه قبل نحو 16 عاماً. وما زال هذا الملف ساخناً يُسيل لعاب الطامعين، ويحرق قلوب المستحقين، رغم ان الأراضي في هذه المحافظة الشاسعة (التي عليها العين) قد وزعت على الأفراد والمستثمرين والمستعمرين والنافذين، الذين أخذوا الكثير بالرضا والعصا، ولم يبق شيء أو بالكاد تبقى القليل، وهو في حوزة الاستاذ عبدالقادر علي هلال، محافظة المحافظة. وربما يدري بعض المهندسين الخبثاء عن شيء من الأراضي التي لم تصرف بعد، وقاموا بتسويرها من باب إبعاد العين عنها!

وحكاية الأراضي، وصرف الاراضي، والاتجار بالأراضي، بدأت في العام 1990م عقب إعلان الوحدة اليمنية، حين رأت الدولة مواطنيها في الجنوب اليمني محرومين من بناء مساكن لهم، ومحشورين في أحياء سكنية محدودة، بينما الأراضي البيضاء تحيط بهم من كل جانب. وكان ان ارتفع صوت ملاك المساكن الذين أممت بيوتهم، ومنحت للسكن لغيرهم بغير حق. مطالبين بإعادة أملاكهم، وإلغاء قانون التأميم سيئ الصيت الذي لم يؤمم بيوت الناس وقوارب صيدهم فقط، وإنما أمم أيضاً العقول والقلوب معاً.

■ المكلا - فؤاد راشد

بدأت عملية صرف الأرض للراغبين في بناء مساكن لهم، ووضعت حلول لمعالجة مشكلة المنتفعين والملاك، قضت بصرف قطعتي أرض للمنتفع لكي يسلم للمالك بيته. وتحركت ماكنة الصرف باتجاه تعويض المنتفعين، وتحقيق مطالب المتقدمين بطلبات الحصول على أرض لغرض بناء مسكن. وأعدت مخططات الأراضي وتم التصرف بتوزيعها على المواطنين بحسب مفاهيم الاشتراكية العلمية التي كانت ما زالت سيطرة على تفكير المسؤولين القائمين بأعمال مكاتب الإسكان في المحافظات الجنوبية. ولهذا جاءت المخططات السكنية في الأربع السنوات الأولى من العام 1990 لا تتعدى مساحة القطعة الواحدة فيها 12×12 متراً، إلا مخططاً واحداً أو اثنين صُرفا لما عرف بالكوادر، فكانت قطعة الأرض تتعدى فيهما 25×30 متراً رغم أن الأرض تتسع لأن تمنح الدولة المواطن ارضاً بمساحة 30×35 متراً، وفي متسعها وفي متسع الأرض ذلك!

هذا الصرف في مكتب الإسكان، المنطلق من الدواعي السابقة، رافقه صرف آخر في مكتب الصناعة، أو هيئة الاستثمار فيما بعد، عرف بمخططات الاستثمار. وبدأ أول الأمر بمنح المستثمرين أراض (سكنية في الأساس) على ساحل خلف باسم الاستثمار، وبعض هذه الاراضي لا تتجاوز مساحتها 10×10 أمتار وصنفت هذه الاراضي استثماراً من منطلق ان هؤلاء المحظوظين بهذه الاراضي سيقومون -ولله درُّهم- بتعبيد هذه المنطقة الرملية على ساحل خلف، وسيتحملون نفقات تخديمها بحيث تتحول هذه المنطقة إلى مدينة حديثة تسر الناظرين وهي تعرف بالروينة رقم (1)، ثم تبعتها رويتات أخرى.

وحينما بدأت تنتعش البلاد، ويدخل في الخط جمهور سماسرة بيع الاراضي والاتجار بها، وحينما بدأ يعود بعض المغتربين من الخارج، سيما الميسورين منهم بحساب التسعينيات، وطلبوا الحصول على الأرض «عالجاهز» دلف سوق الارض في بورصة البيع والشراء فبرق الدولار الامريكي، ولم يلمع الريال اليماني، فازداد صرف الارض اتساعاً في المساحة والأبعاد، خاصة في اراضي الاستثمار، وفي معظم محافظات الجنوب، وتطورت عقلية الاشتراكية العلمية في هذا الجانب تحديداً.

مكتب الزراعة هو الآخر تدخل في صرف الارض فيما يعرف بالأرض الزراعية، فاجتث مساحات من الارض، واعتبرها اراض ذات تربة زراعية وقام بالتصرف فيها.

الشركات النفطية الوطنية قامت أيضاً بمنح تراخيص استثمار لمشاريع محطات تعبئة وقود فاقتصت اراضي لذلك وقامت بالتصرف فيها.

مكاتب النفط والمساحات الجيولوجية اختصوا بصرف أراضٍ لما يعرف بمشاريع كسارات وما إلى ذلك.

مكاتب... مكاتب...

الجميع يصرف، والجميع يأخذ، والجميع يبيع، وهناك من يشتري. ومع ذلك فالذي تم التصرف به في تلك المرحلة اخذ طابعاً عشوائياً لصرف الأرض خلال الأربع السنوات الأولى من عمر الوحدة. غير أنه لا يساوي نقطة في بحر ما صرف وبصورة تجاوزت العشوائية بعد حرب 94. حتى يمكنني ان اقول ان الارض اضحت مشاعاً للقوي الذي يستطيع ان يأخذ ما يريد ويزيد إذ هناك من يسنده فتزداد القوة منعة.

في حضرموت بدءاً من العام 1995 غيرت المخططات السكنية لتتسع المساحات وابعاد الاراضي، وازيح من هذه المخططات مساحات المساجد ورياض الاطفال والمدارس وحتى مساحات المقابر لتتحول إلى مساحات اراض سكنية. وظل الصرف مستمراً إلى جانب ما اتيح من اراض جديدة في مخططات قديمة لم تصرف من قبل إلى جانب استحداث مخططات جديدة، والأمر كذلك في الاستثمار وفي الزراعة... إلخ حتى تم القضاء، والحمد لله من قبل ومن بعد ولا راد لقضائه، على كل مساحات الاراضي التي يمكن ان يحلم بها مواطن ليبني له مسكناً في حضرموت.. وأقصد بالاراضي التي صرفت وتوزعت على من هب ودب، ولم يبق شيء منها في حضرموت أعني تلك الاراضي المحيطة بالمدن والتي ربطت بعضها ببعض، أما الارض في حضرموت فهي فسيحة، ومترامية الاطراف، وتستوعب سكان إحدى الدول الافريقية واثنتين وثلاث، لا سيما تلك الاراضي الصحراوية الممتدة حتى مأرب وحتى الحدود السعودية، لكن من الذي يطلب أن يسكن هناك، أو حتى يبسط على الارض بغرض البيع!!؟

ما زالت الاراضي في حضرموت في مختلف مدنها محطة فتنة أراد لها السابقون واللاحقون ان تكون كذلك، وما زالت هذه الفتنة تتجدد وتأخذ أشكالاً وألواناً متعددة. وما زلنا نسمع عن اقتتال هنا واقتتال هناك بسبب قطعة ارض طالت مساحتها أم قصرت. فيما لا يزيد مساحة قبر هذا القاتل أو ذلك المقتول عن ربع مساحة هذه الارض التي يتم التقاتل عليها.

نزاع الاراضي، ينطلق الآن من غير موقع الاستحواذ على الارض البيضاء وتملكها، لأن في الواقع لم يعد للاراضي البيضاء (أراضي الدولة) وجود. النزاع الآن يعرف بالصرف المزدوج الذي عزف عليه عدد من المهندسين فمنحوا لجملة من الناس وثائق رسمية لارضية واحدة وهات وهات يا نزاع وهات يا قتال.

المحاكم الآن مكرسة كل عملها في كل مدن حضرموت لتنظر في نزاعات المواطنين حول هذه الارض أو تلك.. مراكز الأمن تنظر هي الأخرى في نزاعات الاراضي، والنيابات القضائية هي الأخرى كذلك تتدخل وتفصل في بعض قضايا نزاعات الاراضي. والكل مشغول في حضرموت بالاراضي من قضاة المحاكم إلى اعضاء النيابة إلى قادة الامن إلى المحامين إلى مالكي الأراضي إلى السماسرة إلى الطامعين والطامحين، وهلمَّ جرا.

البديهي ان مثل هذه النزاعات محلها ومكانها المحاكم، ولا يتعدى دور النيابة او الأمن التدخل لمنع اي نزاع قد يؤدي إلى الاقتتال وسفك الدماء، والمحكمة هي من تملك الفصل النهائي في حسم هذه النزاعات. ولا شك أن النيابة، وهي سلطة قضائية، أقدر من مراكز الامن في اتخاذ بعض القرارات التي يمكن للمحاكم أن تعول عليها، وتكون هذه القرارات بمثابة أحكام أولية في مثل هذه النزاعات وفقاً لما يحمله اطراف النزاع من وثائق وبصائر رسمية.

واقع الحال أن النيابات القضائية لا تنظر أصلاً في نزاعات الاراضي، وإنما تحيلها مباشرة إلى المحاكم إلا هذا النزاع الذي بين يدي، وظل لمدة ستة أشهر في اضابير النيابة ليفصل فيه رئيس نيابة استئناف حضرموت الساحل خلافاً للحيثيات ووثائق المتنازعين. واتبعوني حتى أوضح لكم الحكاية:

المواطن عبدالحق صالح بن عبدالحق اشترى بفلوسه ومن حرِّ ماله أرضاً واقعة بمنطقة فوة أبن سينا، ولم تمنحه الدول شيئاً والارض صادرة بوثيقة رسمية من مصلحة اراضي وعقارات الدولة، وفوجئ بأشخاص يعتدون على أرضه مدعين ملكيتهم لها بحسب عقد زراعي صادر من تعاونية فوة.

قام المواطن عبدالحق، وهو أمر طبيعي، بإبلاغ أمن مديرية المكلا بهذا الاعتداء فأحال الأمن القضية إلى نيابة مديرية المكلا. وباطلاع النيابة على ما يملكه الطرفان قامت بمخاطبة صاحبة الشأن وهي مصلحة اراضي وعقارات الدولة بفحص وثائق المتنازعين والإفادة.

المصلحة أرسلت خطاباً رسمياً أوضحت فيه صحة وثيقة المواطن عبدالحق، وأنها صادرة من قبلها وهي المسؤولة عن صرف وتوزيع الارض، وانكرت وثائق الآخرين.. ما الذي يستوجب على النيابة فعله في هذه الحالة!؟

رئيس نيابة الاستئناف لم يمهل نيابة المكلا ان تفعل او تعمل شيئاً، وأمر بإحالة الموضوع إليه ليقوم بإرسال وثائق المتنازعين إلى المختبر الجنائي بصنعاء ويرمي بخطاب مصلحة أراضي وعقارات الدولة جانباً.. ولِمَ المختبر الجنائي بصنعاء!؟ وعلى ماذا يمكن لخبراء المختبر في صنعاء ان يقارنوا ويخلصوا إلى نتيجة!؟

نعم، تقرير المختبر الجنائي بصنعاء أكد صحة العقد الزراعي الذي طعن في صحته عبدالحق، ولكن على أي أسس أو مقارنات تم التأكد!؟ ولماذا لم يأخذ بكلام مدير تعاونية فوة التي أدلى بها لنيابة مديرية المكلا والتي أفاد فيها بتعويض كافة المستحقين العاملين بالتعاونية!؟

هذه واحدة من المنازعات العديدة والكثيرة التي تحفل بها المحافظة المنغمسة في دوامة مشاكل الاراضي وبلاويها ولم نزل نسمع كل يوم جديداً حولها!!

بسم الله الرحمن الرحيم يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي صدق الله العظيم

نتقدم بخالص العزاء وعظيم المواساة إلى:

الدكتور/ فارس السقاف والمحامي/ ماجد السقاف

في وفاة المغفور له بإذن الله تعالى «والدهما»

سائلين المولى عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع الرحمة والمغفرة ويتقبله قبولاً حسناً ويسكنه فسيح الجنان ويعصم قلوب أهله وذويه بالصبر

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

الأسيفون:

علي سيف حسن، د. عدنان ناشر، سعيد ثابت سعيد، سعيد عبيد، نبيل الصوفي، أحمد الشلفي، محمد الغباري، جمال جبران، سامي غالب، وأسرة «النداء»

عزاء ومواساة

نتقدم بخالص العزاء وعظيم المواساة الى:

الشيخ محسن شائف الأعوج

وإخوانه مبارك ودرهم ونايف

بوفاة المغفور لها بإذن الله تعالى «شقيقتهم»

سائلين المولى عز وجل أن يتغمد الفقيدة بواسع الرحمة والمغفرة ويسكنها فسيح جناته ويلهم أهلها وذويها الصبر والسلوان

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

محمد الغباري

فسحة

ندم

ياما صادفت صحاب و ما صاحبتهمش
وكاسات خمور و شراب و ما شربتهمش
أندم علي الفرص اللي أنا سبتهم
وإلا علي الفرص اللي ما سبتهمش
عجبي!!

■ صلاح جاهين

وأخرى

حياة في الـ inbox (17)

هل تعتقد الآن أن قلبك ينام في المرقد الصحيح والآمن؟

هل تعتقد أنه صار حراً، متحرراً وعابثاً بهواك وبحياتك، وهل تعتقد أنك قد صرت الآن ناسياً أو متناسياً أحبابك الذين ذهبوا لحال سبيلهم، أصدقاؤك الذين ماتوا، الذين راحوا خالدين في قبورهم؟

وكنت حينها تقوم بتوديعهم واحداً إثر آخر.

لم تنتبه لكل هذا وكأنه قد حدث فجأة وبلا سابق إنذار. كتلاش بطيء للضوء لا تراه يحدث ولا تمنحه بالاً.

لكنه يحدث. تلاش بطيء وصامت للضوء ولا تنتبه إلا وقد صارت حياتك عتمة كاملة. حياة متألقة تنام في الحسرة واللون البني. وكأنك اشتغلت على كل هذا بدأب وكنت تسهر على راحته منتظراً تمام اكتماله وتحققه.

وكنت خلال هذا وفيه تعمل خلفية عريضة لأيامك السوداء تلك كما هذه إذ وكل ما أنت فيه الآن قد صار أسوداً تاماً. كنت خلال هذا تعمل خلفية عريضة قوامها ماقاله رينيه شار لفتاته:

«مرت الأعوام.
ماتت العواصف.
رحل العالم.
وكان يؤلمني الاحساس ان قلبك حقاً لم يعد يراني.
كنت أحبك.
أنا الذي لا وجه لي،
الفارغ من أي سعادة.
كنت أحبك،
متغيراً في كل شيء،
وفياً لك».

هو ذاته رينيه شار الذي يحتفلون الآن لمرور مائة عام على ولادته وأنت في الـinboxخاصتك كما وفي عتمتك.

رينيه شار الذي لطالما شغلتنا به ولم تكن تدع يوماً يمر لحال سبيله إلا وذكرته فيه. شار الذي كان قلادة على قلبك ولسانك. الذي كان رايتك المعروفة على كل صفحة من صفحات مذكراتك الجامعية ومنسوخاً عليها. أتذكر: «**لقد أحصينا كل الألم الذي يمكن الجلاد ممارسته عرضياً على كل إنش من أجسادنا، ثم ونحن منقبضوا القلب، مضينا وواجهنا**».

لكنك الآن وللأسف لم تعد تذكر له سوى:

«**أنا الذي لا وجه لي،**
الفارغ من أي سعادة».

أذهبتَ كل كلامه ولم تبق إلا على هذي الابيات السوداء التي توخز. الابيات التي بأسنان وتعض القلب وتدميه.

الابيات التي بفك سمكة قرش وأقدام ديناصور هرم.

الأبيات التي كرايـة مرفوعة على سفينة قراصنة لا يعرفون راحة بال إلا وقد ناموا في الدم.

أذهبتَ رينية شار في نسيانك ولم يعد باقياً منه فيك سوى بضع كلمات تبكي وترفع راية حداد أبدي. سوى بضع كلمات ترقص على بقايا جثث محروقة أو راحت في تعفنها. أذهبت رينيه شار في نسيانك ولم تعد منتبهاً لشيء أو لأحد. لم تعد منتبهاً سوى لفراغك وعزلتك وبردك. لم تعد منتبهاً سوى لمأتمك المتواصل وأصابعك التي كأنها تهيم في اللا شيء، فراغ الـinobx مثلاً.

أذهبت رينيه شار في نسيانك ولم تعد ذلك الفتى الراقص على طول، المبتهج بحياته والفرحان بها.

أذهبته وأذهبت نفسك معلناً انتماءك للعتمة.. وحياة الخفاء.

■ جمال جبران

فصلية وتصدر عن بيت الشعراء

«غيمان».. تحية الكتابة الجديدة

■ ج.ج

● غابت «أصوات» بعد عددين أو ثلاثة ولم يسأل وراءها أحد. راحت تلك المجلة المختلفة في النسيان تماماً ولم ننتبه على الرغم من كثافة الحالة الثقافية التي فعلتها في المناخ الكتابي حينها.

إذ كانت «أصوات» لا معة وتتغنى بالكتابة الأجد وتفعل لها عرساً، ولو كان على ورق.

لكن وبعد كل ذاك النسيان الذي فعلناه فيها، نذكرها الآن ونستعيد عطرها وحضورها الذي فعلت، ونبتهج.

والمناسبة «غيمان».

● مجلة أدبية فصلية تعني بالكتابة الجديدة وتصدر عن بيت الشعراء في اليمن.

● لكأن ولادة هذه ولادة ثانية للأولى، وخلق ثان، لكأن صدور العدد الأول من «غيمان» إعادة اعتبار للكتابة المختلفة، الأنيقة والتي كانت في «أصوات»، بجديدها وأجدها.

الكتابة التي تغادر المألوف والمكرور واصلة إلى تخوم كتابة تحتفي بالمبتكر الجاد والذاهب في فرادته. كتابة تقول «أن الشعر هو المعافى الوحيد في هذا الوطن المبتلى بديناصورات الديكتاتورية الغاربة، ووحوش الهيمنة الكاسرة، وعتمات الجهل الموروث». بحسب تثبيت الشاعر عبدالعزيز المقالح لما يذهب إلى تأكيده نقاد كثير – عرباً وغير عرب. وهو ذهب في «أول الكلام» أو ما يشبه افتتاحية أولى للمجلة، إلى قوله أن «غيمان»، هذا الوليد اليماني الجديد»، تطمح «أن تكون وعاءً إبداعياً يقدم للقارئ أحدث نتاجات المشهد الابداعي شعراً ونقداً»، مؤكداً ومتمنياً أن تكون «غيمان» بشرى حلم بالمحبة والألفة، كما و«علاقة تتلاشى عندها الخصومات الأدبية المجانية بوصفها بضاعة مغشوشة فاسدة لا تحتضن سوى الافلاس ولا تطرح سوى الكراهية. وعليه ستفتح «غيمان» جغرافيتها لحوار حر ونقاش علمي ورأي مغاير لا يلغي الآخر أو يصادره».

● لكن «ليس الشعر الآن بهذه البطولة» يقول عباس بيضون كاتباً بمناسبة مرور خمسين عاماً على صدور مجلة شعر، وفي الوقت ذاته تصدر «نقد» من بيروت أيضاً، وعالمها الشعر ونقده كما والاحتفاء به.

و«غيمان» بدورها تصدر في صنعاء وتحتفي بالكتابة الجديدة والشعر خطها العريض، إذ وصدورها عن «بيت الشعراء»، هو احتفاء بالشعر إذن، وهذا زمنه. وقته الآن الذي نعيش ونساير.

هو احتفاء عريض وبصوت عال بالشعر في مناخ لا يبدو فيه «معقولاً» أي حديث عن «ترف» في زمن الحروب المتوالية. والجري وراء لقمة الاطفال.

هو احتفاء عريض وباهر بالكلمة وبأصحابها الماضين في خلق وابتكار زمن آخر موازٍ، زمن آخر ملائم للعيش والحياة. زمن أكثر رحابة وأقل خوفاً وخال من الحروب والمعارك التي ضد الريح.

● هنا احتفاء بسيط وعابر بـ«غيمان» وبما أحدثه وجودها وولادتها الثانية. احتفاء سريع لا يبغى غير تهنئة وترحيب وإعلان حب أولي له أن يمتد لصقاً بتطاولها ورواح عمرها في السنوات الكثيرة القادمة.

احتفاء ينتبه وملقياً نظرة حنين صوب «أصوات» والآن حياتها الثانية. احتفاء، ربما بصوت خفيض. اذ علمتنا التجارب وهذي البلاد أن لا شيء يستمر، ولا شيء يبقى.

البلاد التي لا تعرف عاداتها أو الحفاظ عليها.

البلاد التي تنسى سريعاً ولا تقوى على مد جسور أبدية مع الجميل والمبتكر.

لـ«غيمان» هنا تحية وعرس.. ولـ«بيت الشعراء» أكثر من تحية وأكبر من عرس.

«نقد» للشعر القابع في العزلات

شوقي نجم

صدر العدد الأول من مجلة «نقد»، وفي رئاسة تحريرها الزميلان والشاعران زينب عساف وماهر شرف الدين، مخصصاً للشاعر والكاتب المسرحي بول شاوول ويتضمن مقالات نقدية وأبحاثاً أكاديمية عنه، لإسماء من المغرب ولبنان والجزائر، فضلاً عن مختارات من دواوينه واشعاره التي بدأ بإصدارها منذ العام 1974 وتعددت أشكالها وجواهرها. تكرّس المجلة نفسها إلى شعراء العربية المستحقين، على ما جاء في المقدمة، وسيكون العدد الثاني عن صلاح عبدالصبور، الشاعر الذي يستحق الثناء أيضاً.

قد يسأل كثيرون من هو الشاعر الذي يستحق في الشعر، ومن الذي لا يستحق. فالشعر مثل الجمال، ومثل الحب، بل ومثل كل شيء غير خاضع للقوانين والحدود والاتفاق، لا يمكن تحديده. لكن هذه المجلة قررت أن «تحتفي بالشعر ضد الحزب، وبالقصيدة ضد الشلة، وبجوهر الشعر ضد اشكاله»، وأن «لا بد من مشروع مستقل وحر، يعيد النقد إلى نفسه، أي إلى ضميره، وإلى مكانته».

إنه لشأن لافت أن يكون مراد المجلة على هذا النحو، في وقت يرفض جمهور القراء عن الشعر، فكيف بنقده.

أسئلة كثيرة تطرح على مجلة «نقد»، والسؤال الجوهري يبقى الآتي: ما معنى ان تصدر في بيروت مجلة في نقد الشعر، في خضم التحولات الأدبية، ومنها التحولات «المضادة» للشعر، وفي غمرة الازمات الوجودية والثقافية، إلى الحياتية والسياسية والاجتماعية؟

الأرجح أن مثل هذه المجلة، منذ ان تغامر بالصدور في هذا الزمن بالذات، تغامر في اعادة انشاء مكان آخر غير الذي يعيش فيه اللبنانيون واهل المنطقة العربية عموماً. ان تكافح مجلة بالنقد وبالشعر بحثاً عن مكان في زمن الذبح الحي، يعني انها تقاتل ضد الموت، وانها تعلن ان قلة قليلة تجد في مزاجها متسعاً للشعر والنقد، كافياً لأن يثبت دجل الزرقاويين ومدمني ثقافات الموت، ويثبت زوالهم، لأن ما يبقى في اجساد الامم ليس اكثر من الشعر، وما يقوم مقامه.

علينا الثناء على المجلة بصرف النظر عن جوهرها وشكلها، ومن اصدرها ومن حررها، إذ أن اصدارها في هذه الفترة بالذات يقع في مواجهة ثقافة الظلام والموت السائدة حالياً. انها مجلة تبعث على العزاء، بعيداً عن خطب الامناء العامين والخاصين. انها مجلة ثقافية، وضد ثقافة حرق الدواليب واحزابها.

ربما على المجلة ان تفتش عن اشكالية في اعدادها المقبلة، إلى جانب كونها تشكل اضاءة على بعض الشعراء الذين تراهم مستحقين، في العالم العربي، وفي وقت يعيش الشعر في عزلة راعبة، ويساهم تفشي الأمية وسوء توزيع الكتب في عزلته، اكثر فأكثر.

«نقد»، شمعة تخترق ظلام الطوائف وتلقي الضوء على الشعر القابع في العزلات، والذي يحتاج جهداً كبيراً ليكون في متناول القارئ القارئ، فكيف بالقارئ العادي.

بيروت، هذه المدينة المقصوفة والموقوفة،، هي المكان. ومن شيم المكان، إذاً كان كبيروت، أن يحتاج إلى «نقد»، وإلى كل نقد. مجلة في نقد الشعر، والآن، هي برهان آخر على أن المكان يولد. وباستمرار.

alnedaa_yemen@yahoo.com

الندى

اسبوعية.. سياسية.. عامة

عنوان الندى على شبكة الانترنت
www.alnedaa.net

الاربعاء 26 محرم 1428هـ الموافق 14 فبراير 2007 العدد (90) Wed. 26/1/1428 - 14 Feb. 2007 No. (90)

أقامه منتدى التنمية السياسية

الاحتفاء بجار الله عمر.. فارس الحوار ومهندس الوفاق

جاءت ذكرى جار الله عمر، الرابعة 28 ديسمبر، في أيام عيد، فلم ينتبه أحد. قليل مقالات سريعة كُتبت هنا وهناك عن الرجل وذكره، ولا شيء غير ذلك. جاءت الذكرى والكل مشغول بعيده، فكان لزوماً ترحيلها إلى وقت لا ازدحام فيه ولا أشغال كثيرة.

وكان صباح أمس الأول. فعالية احتفت بجار الله عمر، على طريقتها مستذكرة إياه في قالب لم يساير الاحتفاءات الكلامية المكرورة ولم تقع في دلوها. فعالية أقامها «منتدى التنمية السياسية» ورفعت عنواناً كبيراً يقول: «جار الله عمر.. فارس الحوار ومهندس الوفاق».

لم تكن هناك أوراق مكتوبة ومقدمة مسبقاً. كانت فعالية هي أشبه بحلقة نقاشية مفتوحة أكثر مما كانت ندوة، بحسب ما تم تثبيته على خلفية منصة المتحدثين.

الفاتحة كانت مع بسام جار الله عمر، في حضور لأصغر أبناء الراحل سناً. وبعده كانت كلمة للمعهد الديمقراطي الوطني الامريكي بصنعاء ومديره بيتر ديمتروف، والذي تقام الفعالية برعاية اشترك فيها.

وقبله كان علي سيف حسن -الرئيس التنفيذي للمنتدى- قد تحدث في كلمته عن جار الله عمر، الذي، قدم حياته ثمناً لمواقفه المبدئية وخياراته الاستراتيجية في إحلال الحوار والانفتاح والتوافق، محل الصراع والاحتراب والانغلاق». وقال: «كما هو واضح من عنوان الندوة فإننا اليوم سنقف أمام عدد من المفاهيم التي تمثلها الشهيد جار الله عمر والتزمها منهجاً له أثناء مسيرته السياسية الطويلة والممتدة بامتداد حياته». وأكد حسن أن الحوار بالنسبة لجار الله عمر كان مراساً صعباً وكان هو فارسه.

وبعدها فتحت محاور الندوة التي راحت مقسومة على ثلاثة اتجاهات: محور يقول في «ذكريات وتجارب حوارات وتسويات سياسية مع الشهيد جار الله عمر»، وعرضها عدد من قادة الاحزاب السياسية اليمنية، تحدث منهم عبدالملك المخلافي وعبدالوهاب الآنسي وكلاهما ذهبا في الحديث عن جار الله عمر، رجل الحوار، كدلالة على حاجتنا لتأصيل مبدأ الحوار. جار الله عمر الذي كان رجل حوار في وقت «كان السائد فيه هو الشد والتأزمات كان جار الله يمثل كحالة حوار ويدعو له»، بحسب عبدالملك المخلافي، الذي أكد على دور الشهيد في مبادرة الاصلاح السياسي ومواجهة ما كان سائداً في تلك الفترة، أي ما قبل الوحدة، وحتى ما بعدها وخصوصاً في فترة الأزمة الطويلة التي سبقت حرب 1994. وهو فوق هذا كان وبحكم عمله السياسي لا بد أن يصادم الاتجاه السائد على الرغم من توجهات الحزب ولو دفع حياته ثمناً لهذا الموقف. وفي ملمح آخر أكد المخلافي على أن جار الله عمر كان شديد الارتباط بالحزب الاشتراكي لكن هذا لم يكن «مقدمة للتقوقع ولكن منطلق للتفاهم مع الآخر»، في تأكيد على أن الحوار لا يمكن أن يكون عامل إضعاف للرابطة الحزبية. وقال ان جار الله عمر قبل الوحدة كان داعية للحوار بين التنظيم الوحدوي الناصري والحزب الاشتراكي ودار حوار في العام 1988 وفيه جرى اختلاف على نقاط كثيرة ولم يحسمها سوى جار الله عمر. أما في فترة ما بعد الوحدة فكان ان ظهر التباين داخل مجلس تنسيق اللقاء الاعلى للمعارضة، لكن جار الله عمر كان صاحب رؤية واجه فيها كل الآراء «وأنه في هذا الميدان كان يطرح رؤيته كمفكر أكثر منه كحزبي ويقول ان المستقبل هو للحوار مع الآخر».

من جهته أكد عبدالوهاب الآنسي أن جار الله عمر الحديث عنه حديث واسع إذ هو حديث عن رجل بتلك القامة كان يدرك أن معرفة ما يريد هو ومعرفة ما يريده الآخر تجعله يصل إلى أمور مشتركة. أن استمرار جار الله عمر في العمل السياسي صنع له خبرة في كيفية ان «يولي ظهره للماضي متوجهاً لصنع المستقبل». وأشار إلى أنه كان يحرص دائماً على الحوار، «وكان يؤمن أنه كانت توجد مناخات لحل أصعب الاشكاليات التي تواجه العمل السياسي في البلد. وكل هذا إنما يعتمل في إطار قضية التوازن. فالحوار في ظل التوازن ينهي عامل هيمنة طرف على طرف. وأكد الآنسي على نقطة أن جار الله عمر كان مثابراً، «على الرغم من أن بنيته الجسدية تبدو على أنها لا تحتمل الصعاب، لكنه كان يثابر». وقال الآنسي انه كانت لجار الله عمر قدرة كبيرة على «ترويض» من يتعامل معه وفي أن يقول رأيه بشجاعة.

في المحور الثاني تركز الحديث على «إستخلاصات لأهمية التسويات السياسية كنتيجة للحوارات والشروط الموضوعية لانجازها». وتحدث فيه نبيل الصوفي عن فشل الديمقراطية في حل الازمات، وتقف

● جار الله عمر مصغياً في ندوة ببيروت عن الحرب الجزائرية (نوفمبر ١٩٩٨) - «النداء»

حرب 1994 دليلاً على هذا. لكنه قال ان الظروف اليوم مختلفة كما وأن التسوية السياسية تقتضي حواراً للوصول إلى هدف جزئي. لونه اشار إلى تمترس كل طرف سياسي في جغرافيته، فالمعارضة غير راضية عن كل شيء فيما الحزب الحاكم يتغن بكل شيء.

محمد أبو لحوم بدوره تحدث عن مناسبة لقائه بجار الله عمر في الخارج وكيف ان الوطن كان همه الاكبر . كما تحدث عن الحالة التي تعيشها اليمن وخصوصاً في هذا المنعطف الجديد الذي تمر به. داعياً إلى ضرورة التخلص من عادة الترحم على الماضي. وكان هذا في إطار حديثه في المحور الثالث للندوة الذي كان عنوانه «تصورات لحزمة من قضايا الحوار والتسويات السياسية التي توفر الشروط الموضوعية لانجازها». وفيه ايضاً تحدث ياسين سعيد نعمان عن قيمة الندوة كعامل إرساء مبادئ الحوار ومفهومه. قائلاً بضرورة مغادرة الحالة القديمة وتأسيس الشروط الذاتية. مشيراً إلى مفهوم الحوار عند الحاكم والذي يأتي مشروطاً ومحدداً في شكل أقرب للتفاوض. وأكد نعمان على ضرورة أن يفتح الحوار وأن يؤدي إلى آفاق جديدة. كما أن الحوار ليس هبة ولا يمكن ان يكون مشروطاً بمطالب مسبقة.

إلى ذلك تحدث محمد علي السقاف عن العقلية التي تشير أنها تحكم هذا البلد في مقارنة مع دول جوار تقل مواردها الطبيعية وظروفها عن اليمن لكن حالها لا يشبه حال الأخيرة. وأكد على ضرورة أن يشمل الحوار فئات أوسع من الشعب اليمني، وأن لا ينحصر في الاحزاب السياسية.

عنَّا والكويت

محمد الغباري
malghobari@yahoo.com

يعتقد النائب الكويتي مسلم البراك أن أهم إنجازاته على الإطلاق هي شتم اليمن واليمنيين، بمناسبة وبدون مناسبة، بحُجَّة الانتصار لمشاعر الكويتيين.

قبل نحو ثلاثة أعوام أو يزيد، كان البراك قد استنفر كل ماضيه، وصنع لنفسه بطولة القول أنه حصل على وثيقة تؤكد أن الرئيس علي عبدالله صالح نصح الرئيس العراقي السابق بغزو الكويت. وعلى هذا الوتر ظل يعزف نغمة البذاءات ضد اليمنيين، حتى بدا وكأن ذِكر اليمن أو ما يتصل به، يصيب الرجل بسعار لا شفاء منه.

كانت الانطلاقة المبجلة لهذا الرجل مع بداية الانفراج في العلاقة بين صنعاء والكويت والتي عصفت بها أحداث احتلال العراق للثانية وما تبعها من تداعيات. وبعد أن استنهض البراك مقومات الشتم لديه، أعلن نفسه حامي حمى الكويتيين، وجنَّد ذاته الفارغة للانتقام، حتى تجاوز كل قواعد الاخلاق، ولم يعد يفرِّق بين الاختلاف في المواقف السياسية والاساءة لشعب تعداده يقارب العشرين مليون نسمة.

الاسبوع الماضي كان البراك، الذي نسيَه الناس في زحمة الاهتمام بقضايا أهم وأكبر من الشتم، عاد شاهراً سيف القبح والبذاءات ولم يترك صفة أو نعتاً بذيئاً إلاَّ واستخدمه لاستنكار احتضان العاصمة اليمنية لحفل تأبين الرئيس العراقي السابق صدام حسين.

ومع أن عواصم عربية كثيرة شهدت مثل هذه الفعالية، والمنطق يقول إن الخصومة حتى مع الموتى إنما تعكس حالة من الإعياء النفسي المزمن؛ غير أن واقع الحال يوحي بأن مثل هذا الرجل يسعى لأن يكون هو محدد اتجاهات الناس وقناعاتهم ورغباتهم. أو أنه بات علينا كيمنيين أن لا نُخالف قناعاته ورغباته، وإلا لماذا لم يتحدث عن ليبيا أو مصر أو لبنان أو المغرب!؟ ترى لماذا هذه الغطرسة تجاه اليمنيين فقط!؟

في إحدى مداخلاته العنترية طالب البراك بوقف المساعدات الكويتية عن اليمن، مع أنه لا توجد مساعدات في الأصل. وطالب بمعرفة حجم الديون التي عليها ومدى التزامها بتسديدها. ويواصل هذيانه بروح ذلك البدوي المتخم بالجهل والحميَّة الكاذبة، إلى المطالبة بقطع العلاقات الدبلوماسية لمجرد أن مجموعة من الناس لها وجهة نظر تخالف قناعاته.

وإني إذ أقدر أن الرجل يعيش أزمة نفسية سبَّبها له الرئيس العراقي السابق، فإن الواجب يقتضي تذكيره بأن اليمنيين لم يكونوا طرفاً في تلك المأساة، وأن من المعيب تصوير الكويتيين على أنهم مجموعة من المأزومين الثأريين الذين لا هم لهم إلا الانتقام من صدام وأتباعه أو أصدقائه حتى بعد أن ووري الثرى.

يستطيع البراك أو غيره من الذين نذروا أنفسهم لإيذاء اليمن والإساءة لها أن يحصلوا على عمل آخر قد يكون أكثر جدوى وفائدة؛ إذ ليس باستطاعتهم إزاحة اليمن من الجزء الجنوبي من الجزيرة، ولم يعد لديهم رصيد من الإساءات والبذاءات أكثر مما قد صدر عنهم. لكن مصيبتنا لا تكمن في هؤلاء الذين يرون في المال سبباً للتعالي والغطرسة، بل في حكامنا الذين يُساء إليهم ونحن معهم، فيما هم يقدمون التنازلات التي أغرت هؤلاء بالمزيد من التطاول على شعب جذوره ضاربة في أعماق التاريخ، عهده بنفسه أن يأكل من كده وعرقه، لا يُذل ولا يقبل الإنحناء.

لا خلاف في أن احتلال الكويت قد ألحق ضرراً فادحاً بالوضع العربي بمستوياته السياسية والثقافية، وأن ما قدمته الكويت من تمويلات لمشاريع تعليمية في اليمن وغيرها لم يكن الهدف منها المنَّ على الناس أو إذلالهم، كما يعتقد هذا الباحث عن الزعامة على ظهورنا.

ليس منطقياً القول أن بناء جامعة أو مستشفى في بلد ما، يترتب عليه أن يتحول أبناء ذلك البلد إلى تابعين مجردين من كل انتماء.

هل تسدِّد قواعد «المالية» فاتورة «الثقافة الحكومية» الراسخة؟

قواعد تنفيذ الموازنة العامة للدولة التي أصدر وزير المالية قراراً بها قبل اسبوعين يلزم مديري الشؤون المالية في الجهات الحكومية بمراعاتها، ستتعرض على الأرجح لاختبارات «ثقافية» قاسية.

بعد أسبوع من القرار الوزاري كان عادل الشرجبي مدير الشؤون المالية في وزارة الثقافة يشتبك مع المسؤولين في الوزارة جراء رفضه اعتماد صرف مبلغ 149 الف ريال لسداد فواتير الهاتفين السيارين لوزير الثقافة.

المدير التزم إحدى قواعد تنفيذ الموازنة التي تحظر الصرف من أي بند خارج النطاق المخصص له، ما أثار حفيظة الوزير الذي يعتبر هاتفيه السيارين الشخصيين مكرسين لخدمة العمل في وزارته.

امتنع المدير عن توقيع الشيك، فابتدره الوزير معنفاً وملوحا بعقابه.

مصدر «غير ثقافي» موثوق أكد أن فواتير الهواتف الشخصية للوزراء يتم سدادها من رئاسة الوزراء، والوزارات كلها تخلو من اعتمادات مخصصة لمواجهة نفقات الاتصالات الشخصية للمسؤولين فيها.

قواعد وزير المالية سترتطم، ولا جدال، بثقافة «بيروقراطية» راسخة في قطاعات الدولة. والخلاف الناشب في وزارة الثقافة يؤشر على التحدي الثقافي الذي يتصدى لأي مغامرة إصلاحية.

نافذة

منصور هائل
mansoorhael@yahoo.com

العدد القادم..

عودة الدب الضال

فضل علي مبارك

إلتقت تصريحات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين التي أطلقها مؤخراً، مع دواعي زيارته الشرق أوسطة، في إثارة حفيظة الادارة الامريكية وحلفائها، التي لم يكن توقعها في أعلى درجات التشاؤم أن يبلغ حدود الموقف الروسي تصريحات الاستنكار والادانة؛ إعتقاداً منها أنها قد استطاعت ترويض «الدب» الروسي وحشره في قفص محكم الإغلاق ليس بمقدوره الخروج منه، وأن فعله لن يتعدى الزئير من بين سياج هذا القفص.

لكن وفقاً لقاعدة منطق الاشياء فإن الشيء إذا زاد عن حده إنقلب ضده، أو أن كثر الضغط يولد انفجاراً، لذلك فقد أسهمت إدارة الرئيس الإمريكي جورج بوش في الدفع بـ«فاعلية» كبيرة جداً لـ«ثورة» الدب وتحطيمه لسياج هذا القفص والخروج منه للعب دور مطلوب منهم. في ظل ضرورة دعتها إليه وفرضتها معطيات الراهن الدولي بما وصلت إليه أحادية النظام العالمي الجديد الذي أخذ يمشي على عكاز، وعكاز مكسور. ولذلك جاءت تصريحات الرئيس بوتين بما حملت من تفنيد للأمور والتي رأى البعض أنها هجوم شديد على السياسة الامريكية وانتقاد لاذع وغيره من التوصيفات. وهي في الاساس لا تعدو أن وضعت النقاط على الحروف من خلال تحليل عميق للموقف الامريكي الذي يريد تسيير العالم كله، «على مزاجه»، ودون مراعاة لأية ضوابط أو اعتبارات أو اعطاء ولو (فتات) للآخرين، وقد كانوا إلى وقت قريب يناصفونه الكعكعة.

ومع ذلك فإن السياسة الأمريكية قد عجزت وحصدت فشلاً ذريعاً حيثما ولت واتجهت من أفغانستان إلى الصومال إلى العراق، ولا داعي لذكر موقفها ودورها المنحاز في القضية الفلسطينية. ولو أن تلك السياسة قد أحدثت ولو نجاحاً يسيراً واستطاع العالم ان يجني منها ولو ثمرة غير ناضجة، المهم انها ثمرة، لما تعرض هذا الموقف للانتقاد بل والرفض والتصدي له واحياناً البصق من أقرب الحلفاء، ولما تجرأت روسيا بأن وجدت لها منفذاً من خلاله تستطيع الدخول وإعادة إحياء دورها الذي أفلت زمامه من يدها بفعل مؤامرة التقت فيها اطراف داخلية وخارجية أدت إلى تفكيك عقد الإتحاد السوفييتي الذي كان يشكل توازناً دولياً ورادعاً لتطلعات ما كان يسمى بالمعسكر الامبريالي.. وبالتالي تستطيع روسيا -باعتبارها الوريث الشرعي للاتحاد السوفييتي -إحداث تأثير في مفاعل منظومة النظام الدولي الراهن، يقود إلى إيجاد تغيير في واقع الحال الذي فرض في ليل أظلم، حيث وان ما اسفرت عنه التحولات الدولية منذ انتهاء الحرب البادرة قد أفرز معطيات غير سوية ولا متوازنة، الأمر الذي يتطلب إعادة توازن ليس بالضرورة ان يكون بذات الصيغة والأهداف والرؤى والافكار التي كان عليها آنذاك، حيث ولكل وقت أذان ولا شك ان التطورات قد أفرزت ارهاصات غير محدودة لبلورة نمط جديد من التعاطي والتحالف يتولد على إثره شكل آخر لمنظومة توازن في ضوء نتاج المصالح.

والمتابع لمجريات الاحتقان الدولي يلحظ أن ما وصلت إليه الأوضاع لم يأت من فراغ، بل جاء جراء سياسة التهور والعشوائية التي تنتهجها منذ نحو عقدين من الزمان، الادارة الامريكية، التي ساعدت على بروز ونمو العداء الشعبي والكراهية لكل ما له صلة بامريكا، والتوجس والحذر الرسمي بعد ان خذلهم بريق الوعود التي غدت سراباً من نعيم العيش والحرية والاقتصاد المفتوح و... و... و...، وأنطلقت في مقابل ذلك حالة التأسي والترحم على تلك الأيام التي كان فيها الخصمان ندين لا يتعدى أحدهما على حدود الآخر، ما أنتج حالة صراع سعى كل طرف تحت ظلالها إلى البحث عن أفضل الوسائل والسبل لكسب الحلفاء وتوفير لهم مناخات من الاستقرار المعيشي والأمني وفق ما تقتضيه مصلحة الزمان والمكان.

وقد كان بمقدور «الكرملين» استغلال حالة الاخفاق في السياسة الامريكية، لكن موسكو كانت طوال تلك المدة تتحاشى الدخول في صدام أو صراع من نوع جديد مع واشنطن، قبل نضوج الظروف الموضوعية والذاتية، وظلت روسيا تهيئ موقفها ودورها على نار هادئة لتقوى بالتالي – من خلاله– على تحقيق هدفها في إعادة الدب الروسي إلى الحلبة.. وها هي تبدو حالة الإحماء «التسخين» قد بدأت وبانتظار جولات النزال.

طبعت بدار نجاد للطباعة والنشر ت: 220131